حقيقة الانقلاب الأخير في مصر

بقلم

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

١٩٥٢

الثمن ١٨ ق

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

دراسات فى السياسة الاستعمارية :

أول سلسلة من نوعها فى المكتبة العربية

١ — حرب البترول فى الشرق الأوسط (تحت الطبع)
٢ — مشروع سوريا الكبرى
٣ — مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعه الثانية)
٤ — الكتلة الإسلامية

الكتاب الذى لا تخلو منه مكتبة

مجموعة الوثائق السياسية

الجزء الأول

المركز الدولى

لمصر والسودان وقناة السويس

يشمل النصوص الكاملة للوثائق منذ عام ١٨٤٠ حتى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، مع تحليلها والتعليق عليها .

الإهداء

الى كل من ساهم فى نشوب ثورة مصر الاخيرة بيده ، أو بلسانه ، أو بقلمه .

مقدمة الطبعة الثانية

لم يكد يصدر هذا البحث الصغير المتواضع حتى أقبل عليه أصدقائى القراء فى مصر والعالم العربى ممن يريدون أن يتعرفوا وجهة النظر فى تحليل الدوافع الحقيقية التى تكمن وراء ثورة مصر الكبرى فى يوليه من عام ١٩٥٢ ، كما أحسنت استقباله الصحافة المصرية ، ولهذا سرعان ما نفدت جميع النسخ التى أخرجتها المطبعة ، وفى فترة أقل بكثير مما كنت أتوقع ، مما يدل دلالة واضحة على نمو كبير القدر فى الوعى الثقافى والاجتماعى .

وإزاء الطلب المتزايد أقدمت على إعادة طبع البحث ، وانتهزت الفرصة فزدته إيضاحاً فى بعض النقاط ، كما أضفت اليه مواد جديدة . ورأيت لزاماً على أن أعرض للاصلاحات والأعمال التى تحققت فى مصر منذ انتقال مقاليد الأمور إلى يد قادة الثورة ، كما أنى — وقد أعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ — آثرت أن أبدى رأيى فى القواعد التى أومن أنها كفيلة بأن تجعل من الدستور الجديد أداة أو سبيلا لخلق نظام ديموقراطى سليم . ولم أكد أفرغ من كتابة هذا الفصل حتى أخذ الحديث بشأن إعداد مشروع للسنوات الخمس يتردد ويستأثر بالاهتمام ، مما دفعنى أن أخصص الفصل الأخير لمعالجة هذه الناحية البالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل مصر ، ولعل أصدقائى جميعاً يذكرون أنى ما تركت مناسبة أو فرصة إلا ودعوت فيها إلى الأخذ بسياسة الإصلاح المرسوم ، كما أخرجت كتابى «مشروعات السنوات الخمس» منذ بضعة أعوام .

وإنى لأرجو أن أكون بهذا قد وفقت إلى أداء قسط يسير من الواجب الملقى على عاتق ، كما أود ألا أدع القلم فى هذه السطور دون أن أشير إلى أن ارتفاع ثمن هذا الكتاب فى طبعته الثانية بمبلغ ثلاثة قروش فقط إنما قد أملته على « مكتبة النهضة المصرية » تلك التعديلات والإضافات التى أدت إلى زيادة محسوسة ، بل وكبيرة نسبياً ، فى حجم الكتاب ، مما ألقى عليها عبئاً مالياً جديداً ، وإنى لآمل أن يكون هذا من قبيل الاعتذار عن عمل أنا المسئول عن السبب فيه .

وكذلك لا يسعنى إلا أن أشكر « مطبعة السعادة » ، صاحبها وعمالها على ما بذلوا من مجهود ضخم لتخرج هذه الطبعة فى فترة وجيزة .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير مصر والعالم العربى ؟

٢٠ ديسمبر ١٩٥٢ — راشد البراوي

الثورية المكبوتة طويلا ، فزاد ذلك من تصميمي على المضى فى إخراج هذا البحث ، وفعلا رحت أكتب بعض فصول منه .

وفجأة دبرت العناصر المعادية للشعب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير الماضى ، وبادرت إلى إعلان الأحكام العرفية وتطبيقها فى عنف ، فأودعت المواد التى جمعت والصفحات التى كتبت أحد أدراج مكتبى ، انتظاراً لوقت يسمح بالإفراج عنها من محبسها .

وفجأة قام الجيش المصرى بثورته يوم ٢٣ يولية ، ولم تمض أيام معدودات حتى حققت أول هدف لها حين تنازل الملك السابق عن العرش وغادر البلاد ؛ ولقى ذلك الانفجار التأييد الشعبى الشامل لأن أهدافه التى أعلنها مرآة صادقة لما كان يجيش فى نفوس الناس من آمال وغايات ، تتصل بالقضية القومية والأوضاع الداخلية .

ومضت الأيام تلوى فى طريقها ، وهنا رحت أفكر فى ضرورة إخراج البحث الذى بدأته من قبل ، لأحاول فيه أن أوضح الأسباب التى تكمن وراء تلك الثورة . فعدت إلى أوراقى من جديد وبدأت العمل ، ولكن الظروف اليوم غيرها بالأمس ، مما أتاح لى الفرصة لكى أعرض فى وضوح أشياء ومسائل ، كان العهد الماضى يحول دونها أودون صراحة الخوض فيها ، بطبيعة الحال .

وأثناء قيامى بالكتابة صدر كتاب « فاروق .. ملكا ! » للاستاذ أحمد بهاء الدين ، وقد تميز بدقة التحليل وعمق الفكرة ووفرة المعلومات ، فوفر على جهداً كبيراً كان لابد أن أبذله فى نواح معينة وإن كانت متعددة . فيلاحظ قارىء كتابى هذا أنى لم أعرض إلا فى سطور قلائل جداً لحياة الملك السابق الشخصية أو تصرفات رجال حاشيته والمقربين إليه . ولم أتناول قضية

الأسلحة والذخائر الفاسدة إلا بقدر ؛ وهذا كله أذكره كمثل واحد فقط يدل على الجهد الذي وفره على الأستاذ بهاء الدين .

وليس غريباً على أن أحاول تفسير تلك الأحداث التى بدأت فى أواخر يولية الماضى ، فقد سبق لى أن كتبت عن اليمن عقب مقتل ملكها الإمام يحيى ، وعالجت مشروع سوريا الكبرى حين اشتدت الضجة بشأنه ؛ ونشرت بحثاً عن مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط إثر تقديم المقترحات الرباعية إلى مصر التى رفضتها ، وآخر عن الكتلة الإسلامية لما جرت الألسنة بصددها . وغاية ما أرجوه من هذه الصفحات التى أنشرها من وقت لآخر ، وفى المناسبات بصفة خاصة ، أن أوضح وجهة نظرى فى بعض ما يعرض للعالم العربى — بوجه عام — من مشكلات ، كى أثير الاهتمام بها والكتابة فى موضوعها من جانب من هم أقدر على ذلك منى وأوفر كفاية ، وبذلك يتسنى إلقاء الأضواء الكافية عليها .

صديقى القارىء :

هذه قصة الكتاب الذى أضعه اليوم بين يديك ، وقد حاولت أن أشرح فيه لماذا كان قيام ثورة فى مصر ضرورة اجتماعية . ولست أزعم مطلقاً أن الرأى الذى أبديه هو الصواب ، ولكن حسبى أنى أحاول الاجتهاد فى كل ما أكتب وباب الاجتهاد مفتوح أمام الجميع .

والله ولى التوفيق إلى ما فيه خير الجماعة الإنسانية ؟

من أخيك

راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

١٦ أكتوبر ١٩٥٢

ماو ماو

ثورة الأحرار فى كينيا

أول بحث يصدر فى العربية ، أو غيرها من اللغات ، يعرض بأسلوب علمى مدعم بالوثائق والبيانات الرسمية عن ثورة كينيا وأسبابها الحقيقية ، وتطور الحركة القومية وقادتها وجمعياتها العلنية والسرية .

THE MILITARY COUP

IN EGYPT

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يوليه ١٩٥٢ أمام الرأى العام الأجنبى فى مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجميع قوانين الإصلاح التى صدرت منذ ذلك التاريخ .

الثمن	فى مصر	٣٥ قرشاً
	فى الخارج	٧ شلنات

محتويات الكتاب

الصفحة

الفصل الأول

ضربة القدر!

فى الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢٢ من يوليه عام ١٩٥٢ تشرف بمقابلة الملك فاروق دولة أحمد نجيب الهلالى باشا رئيس مجلس الوزراء حيث ظل فى الحضرة الملكية نحواً من ثلث الساعة ، مشمولا بعطفها على ما جرت التقاليد فى الوصف والتعبير ، ثم دعى الوزراء لتأدية اليمين الدستورية وتوقيع المحاضر الخاصة بذلك ، وانصرفوا بعد الاستماع إلى نطق ملكى جاء فيه «إن شاء الله تتم الوزارة مابدأته من قبل من أعمال وأن تمضى فى خدمة البلاد بما يعود عليها بالخير» .

وأقبل الوزراء يهنىء بعضهم بعضا ويتلقون التهانى من الآخرين ، فقد كان قدومهم إلى الحكم مفاجئاً ، كما غادروه من قبل فجأة وعلى غير انتظار ، وراح رئيسهم يعلن لمندوبى الصحف أن سياسته لم تتغير — قالها بلغة الواثق من نفسه ومن متانة مركزه ومقدرته على التحقيق .

وكان لتأليف الوزارة الهلالية الثانية وقع فى معسكرات الأحزاب ومحترفى السياسة ، فقابلها الوفديون وأشياعهم بالوجوم لأنهم المقصودون بالتطهير الذى تحدثت عنه وزارة الهلالى الأولى ، وأرادت مواصلة السير عليه وزارته الثانية الوليدة . وتلقت أوساط الدستوريين والسعديين وأتباعهم أنباء تأليف الوزارة الجديدة بالفرح والاغتباط ، لأنها تؤمن بالتطهير ، أو لأن إخفاقها ،

هى وتلك الوزارات المستقلة التى لا تستند إلى قوة شعبية ، قد يمهد السبيل إلى اعتلائها الحكم .

ووقف الشعب ذاهلا من سرعة التطورات وحدة المفاجئات ، فقد شهد منذ خروج الوزارة الوفدية فى أعقاب حوادث ٢٦ ينـاير فى القاهرة وزارات أربعا ، تأتى كل منها وتخرج دون أن يعرف لذلك سببا واضحا من مصلحة عامة ، وحالت الأحكام العرفية والرقابة الصحفية دون إفاضة الصحف والمجلات فى توضيح الأمور أو على الأقل فى إلقاء الضوء على ما يجوز لها نشره . وكان المراقبون يلمحون فى الشعب وهو يتابع الأحداث ، أنه قد هوى إلى درجة اليأس التى قد تدفعه إلى عدم المبالاة بما يجرى حوله وإن مس حياته وكيانه . لقد بدا كأن الشعب يقف موقف المتفرج الناقم من تلك القوى المتصارعة فيما بينها ، والمتحالفة ضده إذا ما هم أن يرفع رأساً أو صوتاً .

وراح أولئك الذين يحركون قطع الشطرنج ، وهى الوزارات والأحزاب والجماعات السياسية ، يضحكون فيما بينهم على تلك المسرحية المتشابهة الفصول التى تمثل فى مصر منذ بداية عهد فاروق ... لقد كانت فى نظرهم ملهاة وبالنسبة إلى الشعب مأساة .

لقد خيل إلى الجميع أن الأمور تسير فى مجراها المألوف منذ سنوات ، ولكن القدر كان ينظر إلى الجميع نظرة ساخرة ولكنها منذرة . ففى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى شهدت القاهرة حركات غريبة تجرى فى الخفاء وأهلها نيام ... وأصبحوا كعادتهم يستمعون إلى المذياع ، فاذا بمفاجأة تقابلهم وتكاد تذهب بصوابهم ، حيث راح المذيع فى الساعة السابعة والنصف يقرأ بياناً موجهاً الى الشعب المصرى باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .

« وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب ، وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية .

« وانتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وإن أى عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

« وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله ولى التوفيق » .

وأخذت الإذاعة المصرية تتلو البيان فى فترات متقاربة ، واستمعت إليه مصر من أقصاها إلى أقصاها ، يتجاذبها عاملان : عامل الرجاء فى نجاح تلك

الثورة كى تحقق أهدافها من حيث إقامة حياة كريمة ، وعامل الاشفاق عليها فهى الحادث الأول من نوعه . وتتابعت الساعات ، الواحدة تتلو الأخرى ، كأنها الدهور ، ترجح الشعور الأول ... إذن ، وحقا ، لقد بدأت الثورة التى أرادها الشعب على يد الجيش المعبر عن إرادة الأمة .

وراح الناس لدى سماعهم البيانات والأنباء يسأل بعضهم بعضا : ومن هو «محمد نجيب» هذا الذى يعتزم تطهير البلاد من الفساد والرشوة والخيانة والجهل ، وطلعت جريدة «المصرى» تقدم هذه المعلومات الأولية الموجزة :

«هو من مواليد السودان فقد ولد فى الخرطوم فى ١٩٠١/٢/٢٠ وهو سليل أسرة عسكرية عريقة وحاصل على إجازة الحقوق ودبلوم الدراسات العليا للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص ، وكان يقضى أوقات فراغه وهو ضابط صغير فى دراسة القانون حتى نال إجازته .

« وكان من ضباط الرعيل الأول الذين كان شعارهم العلم والعمل حيث حصل عزته على شهادة أركان حرب . واشترك فى حرب فلسطين وجرح ثلاث مرات .

« وعمل عزته قائداً للواء الثانى ثم قائداً للواء الرابع . وكانت أهم المعارك التى خاضها معركة « التبة » ٨٦ فى دير البلح إذ أصيب برصاصة اخترقت صدره من أسفل القلب ونفذت من الظهر ، ومنح عزته نجمة فؤاد الأول العسكرية مكافأة له على هذه المعركة بالذات . وانتخب لأول مرة رئيسا لمجلس إدارة نادى ضباط الجيش وكان أعضاء مجلس الإدارة يعينون سنويا ، إلى أن صدر الأمر الملكى بإعادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة هذا النادى

وكان ذلك فى العام الماضى ، فنال سعادة اللواء محمد نجيب بك أغلبية .

« انتخب سعادته لأول مرة رئيسا لجمعية مشوهى الحرب فعمل على تحقيق فكرتها وبذل من وقته الكثير فى سبيل أداء رسالتها . وهو كاتب ممتاز وكثيراً ما كان يغذى المجلات العسكرية فى شتى النواحى . وهو متزوج وله أربع بنات وولدان ، وهو مستقيم السيرة ومحبوب من الجميع .

« وقد تخرج فى الكلية الحربية الملكية فى ١٩١٨/١/٢٣ ورقى الى رتبة ملازم أول فى ١٩٢٤/٧/١ وإلى رتبة اليوزباشى فى ١٩٣١/١٢/١ وإلى رتبة الصاغ فى ١٩٣٨/٥/٦ وإلى رتبة البكباشى فى ٢٩٤٠/٦/٢٥ وإلى رتبة القائمقام فى ١٩٤٤/٦/١ وإلى رتبة الأميرالاى فى ١٩٤٨/٣/١ وإلى رتبة اللواء فى ١٩٥٠/١٢/٩» .

ولقد كانت إصابة الرجل خطيرة وقاتلة وكان من اليسير أن تقضى عليه بل لقد خيل إلى بعض رفاقه حينذاك أن الأمر كذلك ، ولكن الأقدار كانت تحتفظ به لأمر ما .. لقد حاول كليف الشاب الإنجليزى الخلاص من حياته أكثر من مرة فأخفق ، فعلق على ذلك كما حدثنا مؤرخه لورد ماكولاى ، بأن الأقدار ربما تحتفظ به لأمر عظيم ، وتحقق ذلك إذ وضع أساس امبراطورية انجلترا فى الهند ... حقا ، ما أعجب الزمن فهو ينفذ إرادته — على حد قول الشاعر ملتن — بوسائل كثيرة .

انطلقت الثورة من عقالها معبرة عن السخط الذى كانت تمتلىء به نفوس الشعب بكافة طبقاته وطوائفه وهيئاته ، ولم يمض قليل من الوقت حتى كانت قد أتمت سيطرتها على العاصمة . ولما سرت الأنباء عن طريق الإذاعة ووضح

ذلك النجاح بادرت قوات الجيش المعسكرة فى الجهات المختلفة من البلاد إلى إعلان انضمامها إلى زملائهم بالقاهرة ومشاركتهم أهدافهم . أما الشعب فكان موقفه رائعاً ، وتجلى تأييده بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولماذا ؟ لأنه ضاق ذرعاً بدسائس القصر والاستعمار ومظاهر الفساد والخيانة والعدوان على الدستور والحريات ، فجاءت الثورة تعلن العزم على إزالة تلك الآفات وتعد باحترام الدستور . لقد أيد الشعب الثورة لأنه أحس أنها تعبير عن آلامه وآماله .

وأسقط فى يد وزارة نجيب الهلالى فرفعت استقالتها ، وخلفتها وزارة على ماهر الذى اختاره الجيش ، ولكن الرجل أبى أن يقبل المنصب إلا إذا كلف بذلك من صاحب السلطة الشرعية ، أى من الرجل الذى لم يحترم مطلقا أية سلطة شرعية فى البلاد طيلة عهده بالحكم ، وأسرع الجيش يتقدم بمطلب آخر ينحصر فى إبعاد الياس اندراوس وكريم ثابت وحلمى حسين وحسن عاكف ومحمد حسن ولكنهم من رجال الحاشية ، فنزل الملك على الطلب مرغما بطبيعة الحال . وحين سافر على ماهر الى الأسكندرية لهذا الغرض كانت قوة من الجيش فى طريقها إلى هناك بدعوى الاستعداد ، واشعار الإنجليز بأنهم (أى المصريون) لايقبلون أى تدخل »[1] .

ووقف الناس حيارى لا يدرون من أمرهم شيئا ... هل اكتفى الجيش بما طلب ، أم أن له أهدافا أعمق من ذلك ؟ وقبيل السادسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يوليه أخذت محطة الإذاعة المصرية تردد أنها ستذيع بيانا هاما فى السادسة

---

(١) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١٤٣ .

وتكرر الإعلان أو النذير . واجتمع الناس حيث يوجد مذياع ، كل منهم يحاول أن يستشف المستقبل ، فلما دنت اللحظة الحاسمة راح المذيع يقول :

« من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك .

إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم :

لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .

والجيش يحمل جلالتكم كل مايترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

ذلكم هو الإنذار ، والحق أنه لوثيقة اتهام جامعة شاملة .

إن الجيش ، الممثل لقوة الشعب ، يطالب الملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد لأنه : أهدر الدستور والحريات والحرمات واستباح الأموال .

وتسبب فى اعلان حرب فلسطين وفى النكبات التى ترتبت على المغامرة ، وتدخل فى السلطة القضائية .

وجعل النفوذ والسلطان فى أيدى الخونة والمرتشين ،

واستغل سلطته على حساب الشعب الجائع الفقير .

واستمع الناس جميعا إلى الإنذار فزاد تأييدهم وحماسهم للثورة ، فهى لم تكتف فى بيانها الأول بإعلان الحرص على الدستور ، بل إنها لتطلب إلى الملك النزول عن العرش والخروج من البلاد لأن هذه « رغبة الشعب » . وإذن فالثورة من الشعب وإليه .

وفى الأجل المضروب وهو الساعة السادسة تحركت السفينة التى تحمل خارج مصر رمز الطغيان والفساد والعدوان بكل سبيل : لقد كان شارل الأول متمسكا بنظرية الحق المقدس للملوك ، فثار الشعب الإنجليزى ضده وأعدمه مثبتا أن الملوك انما يستمدون كيانهم من الأمة وأنه لابقاء لهم إلا برضائها وارادتها . وكان فاروق يعتقد أن العرش والحكم حق له موروث ، فجاء عزله هزيمة لتلك الفكرة الخاطئة البالية . وإثباتا أن العرش والحكم وليد إرادة الأمة . . . ان الشعوب قد تصبر على الأذى ، ولكن للصبر حداً ونهاية .

ولكن ، هل كان فاروق يدفع ثمن أخطائه وحدها ؟ لا : لقد كان يدفع ثمن استهتار سعيد ، واسراف إسماعيل ، واستعانة توفيق بالإنجليز ، واستبداد فؤاد ، الى جانب اخطائه وآثامه ... وهذا هو منطق التاريخ ، فقد دفع لويس السادس عشر بعنقه ثمن الأخطاء التي ارتكبها أسلافه والمظالم التي أوقعوها بالشعب الفرنسي ، وشتان بين لويس السادس عشر وفاروق الأول ملك مصر في عهد مضى ! ولكن فاروقا نجا بعنقه أو بجلده .

وهنا لا يسعنا قبل ختام هذا الفصل الا أن نشير الى طائفة من الأسئلة طافت بأذهان الناس اثر نشوب االثورة وبعد نجاحها ، وتناقلوها فيما بينهم .

هل كان خروج الملك مقررا !

كان المطلب الأول للجيش إقالة وزارة نجيب الهلالي وتأليف أخرى برياسة على ماهر ، وأعقب ذلك في اليوم التالي الإصرار على إبعاد رجال الحاشية ممن كانوا موضع الاتهام ، وأخيراً أنذر الملك بضرورة التنازل عن العرش ومغادرة البلاد . فهل كان المطلب الأخير الذي تضمنه الإنذار مقرراً من قبل ؟ والجواب هنا يتصل بجوهر ذلك الإنقلاب . فلو أننا نظرنا إليه على أن مجرد حركة عسكرية ذات أهداف محدودة وضيقة النطاق لكان في الإمكان ترك الملك السابق على عرشه ، أو على الأقل كان يجوز القول بأن قرار خروج الملك من العرش والبلاد أمر طرأ بعد أن ثبت نجاح الثورة ، أي أنه كان من وحي الساعة . ولكن الشيء الثابت ، على ما سنوضح في الفصول التالية وعلى ضوء الأعمال التي حققتها الثورة . أنها كانت ثورة شاملة على الأوضاع السائدة من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بقصد تغييرها وإحلال

غيرها مما هو أكثر اتفاقاً مع روح العصر وأهداف الجماعة . فمن بيانات الثورة المتعددة . ومن أعمالها بعد نجاحها ، نعلم أنها كانت تستهدف احترام الحياة الدستورية نصاً ومعنى ، والقضاء على الفساد الذى شمل الحياة العامة ، وتحطيم الإقطاع الزراعى ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، ورعاية مصالح الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، وتحقيق أهداف البلاد القومية . وكان الملك رمزاً لكل هذه الأوضاع التى يراد هدمها أو تغييرها أو تعديلها ، واذن فمن الطبيعى أن تتجه أول ماتتجه نحو إبعاده عن حياة البلاد . ولنضرب أمثلة قلائل . . هل كان يمكن مثلا أن يصدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ظل الملك وهو أكبر اقطاعى فى البلاد ؟ وهل كان الإمكان توفير نظام ديمقراطى سليم ، لايتعرض للهزات والانقلابات وهو الحاكم الذى عبث بالدستور من مختلف نواحيه ؟ بل هل كان المستطاع إلغاء الألقاب المدنية وهو الذى كان يتخذها وسيلة لتجميع الأنصار حوله وكسب المال ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد .

وأكثر من هذا لقد كانت الثورة تعبيراً عن تعارض بين نظريتين أو فلسفتين فى الحكم ، الأولى يمثلها الملك وهى أنه يستمد سلطانه بطريق القهر والغلبة والميراث ، والثانية أن الأمة مصدر جميع السلطات ، فكان لابد من أن يرغم الملك على النزول عن العرش حتى يثبت عمليا وبصورة لاتقبل الريب تفوق النظرية الثانية . كان لابد من إلقاء درس ، وهو أن الأمة لها الحق فى أن تنحى رئيس الدولة أو الحاكم إذا أخل بواجبات وظيفته وعارض إرادتها ، وأنها تستطيع ذلك وأن تولى شخصاً آخر مكانه . وعلى ضوء هذين الاعتبارين اللذين أشرنا إليهما تصرفت الثورات التاريخية المختلفة . فثورة كرمويل قبيل انتصاف القرن السابع عشر انتهت بمحاكمة شارل الأول

وإعدامه ، وثورة سنة ١٦٨٨ فى انجلترا أيضاً أطاحت بالملك چيمس الثانى ووضعت وليم الثالث مكانه على العرش ، والثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر أزالت ملكية البوربون ، وكذلك فعلت ثورة فبراير سنة ١٩١٧ فى روسيا بالنسبة إلى القيصر . لقد كنا نؤمن منذ نشوب ثورة ٢٣ يوليه فى مصر وبعد أن تأكد نجاحها أنها لا يمكن أن تدع فاروقا على عرشه . وكنا فى إيماننا هذا نستند إلى منطق التاريخ وهو مرشد فى أحكامه . ولماذا أيضاً ! لأننا كنا نلمس من سنوات أن الثورة تنمو بسرعة فى التربة المصرية وأنها ان وقعت فسيكون الملك هدفها الأول . أما وقد نشبت على يد الجيش الممثل لقوة وإرادة ورغبة الشعب ، فقد تقرر — فى رأينا — مصير الرجل ، لأن ذلك كان فى الواقع ضرورة اجتماعية وتاريخية : وهاهو ذا محمد نجيب نفسه يقول إن جمعية الضباط الأحرار كان هدفها « القضاء على الملك نفسه ووضع حد لعهده » (البلاغ عدد ٩٥١٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢) .

ولكن الثورة لم تفصح عن هذه النية وتركت الناس حيارى من أمرها ، ولقد أحسنت بهذا التكتم الذى التزمته وبالرغم من النصائح التى أبداها البعض لقادتها !!

إنها كانت تريد أولا أن تسيطر على البلاد تماما قبل أن تضرب ضربتها ، وتخشى إذا هى أفصحت عما فى نفسها أن تتاح الفرصة للملك السابق فيقاوم أو يهرب ، ومن يدرى لعله كان يحاول إعادة تمثيل الرواية التى وضعها وأخرجها ومثلها توفيق من قبل وكانت خاتمتها الإحتلال البريطانى .

ثم ، لنفرض أنهم أبقوه ، فمن الواضح أنه بعد زمن يستخدم أساليب

التفرقة فينفذ منها ويحطم رجال الثورة . الحق . لقد كان من الضرورى أن يخرج الملك إبقاء على حياة رجال الثورة أنفسهم .

اختيار على ماهر واخفاق الرجل :

ننتقل الآن إلى السؤال الثانى الذى ظل الناس يرددونه ويختلفون فى الإجابة عليه طيلة الأيام السبعة والأربعين يوما التى أعقبت بدء الانقلاب إلى أن جاءهم الرد الحاسم والقاطع حين تألفت وزارة جديدة برئاسة اللواء أركان حرب محمد نجيب، وكان من أولى التشريعات التى سارعت إلى إصدارها « قانون الإصلاح الزراعى » الذى يعد من أخطر مظاهر التقدم فى مصر فى العصر الحديث :

ونعود إلى السؤال : هل كانت الثورة موفقة فى اختيار على ماهر رئيساً للوزارة ؟ .

الحواب نعم ولا . . . نعم بالنسبة إلى الأجل القصير جداً ، ولا . . . فى حالة الأجل الطويل .

إننا لا نأخذ على الثورة أنها بادرت إلى المطالبة بأن يتولى الرجل الوزارة بعد الهلالى إذ أنه كان يتمتع بصفات معينة ربما بدت كأنها تجعل منه أنسب شخص فى ذلك الظرف الحرج . فالمعروف عنه أنه مستقل عن الأحزاب ، وسبق له أن لعب أدواراً انتقاليـة ممـاثلة فأدى المهام التى كانت تناط به . وتمتع على ماهر وذلك من متناقضات التاريخ بسمعة طيبة خلال الشهر الذى وقف فيه على رأس الحكومة إثر حوادث شهر يناير ، واتخذ إجراءات تموينية كخفض سعر الكيروسين مثلا مما جعل الناس الذين نسوا

أدواره السياسية السابقة فى محاربة الحياة الدستورية ، يتوقعون على يدى وزارته المزيد من الخير وهو متصل بالقصر منذ أجيال أخلص فى خدمة الملك فؤاد ، ولازم فاروق فى أول عهده بالعرش ، فهو إذن قد يكون موضع الاطمئنان من ناحية الملك وهو فى تلك الأزمة التى تواجهه .

وعلاوة على هذا يخيل إلينا أن قادة الثورة وجدوا فى على ماهر الأداة التى تخفى غرضهم الحقيقى وهو تنازل الملك ، ذلك أن وجوده على رأس الوزارة كفيل أن يبعد أية شبهة من حيث وجود نية أو تفكير من هذا القبيل ، وبعبارة أخرى رأوا أن وجوده يجعل القصر يرى فيه وقاية دون مطالب متطرفة فعلا . وقبل على ماهر أن يدير دفة السفينة فى ذلك الوقت العصيب ولكن ، من يدرى ؟ لعله كذلك رأى الفرصة سانحة أمامه ليثأر لنفسه من رجال القصر الذى جاءوا به بعد إقالة وزارة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، حتى إذا ماقضوا لبانتهم أحرجوه من الحكم أى أحرجوه حتى خرج . وكم من مرة مثل فيها هذا الرجل دور مخلب القط للقصر ولم يتعلم ! .

وحقق على ماهر المهمة التى نيطت به والتى انتهت فى تمام الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليه ، وهنا كان من الخير أن يتنحى أو ينحى ، ذلك أن عصراً آخر بدأ ، وهو عصر جديد فى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة ، يتطلب زعيما مدنيا مشبعاً ومؤمناً فعلا بها وعاملا على تحقيقها فى قوة وحماس ، وما كان على ماهر بذلك الزعيم أو القائد ولأكثر من سبب . ونعتقد أنه لو كان يفهم طبيعة العوامل الجوهرية الشعبية التى ظلت تتجمع خلال السنوات الماضية حتى تولد عنها الانفجار ، لربما أدرك أهدافها الحقيقية واستطاع أن يحدد موقفه منها .

ويقول خصوم الرجل إنه كان يهدف بتمسكه بمنصبه أن يحول دون

بطرف الثورة وأن يكبح جماح فلسفتها الإصلاحية أو بمعنى آخر أن ينقذ مصالح لابد وأن تعصف بها الثورة ، فإن صح هذا يكون قد أخطأ خطأ بالغاً لأن هذه الثورة كانت تريد أمراً ولن تحيد عنه . . إنها كالعاصفة تريد أن تقتلع الأوضاع الفاسدة والعقبات ، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل الوقوف في وجه العاصفة ، وهى هنا الشعب والجيش معاً .

وقد يقال إن الرجل كانت تجيش نفسه دائماً بآمال تستهدف الإصلاح ، ولكنه الإصلاح الذى ينبعث من واقع الظروف القائمة فى مصر خلال السبعين عاماً الماضية .

وخلال تلك المدة الطويلة عاش الرجل وتبلورت فلسفته فى ظل نظمها ، وهى نظم قائمة على طغيان الحكم الفردى ، سافراً كان أو مستتراً والذى خدم دعاته أكثر من مرة ، وعلى الإقطاع . ولا ريب أن سياسياً من هذا العصر لا يمكن أن يتفق مع فلسفة العهد الثورى الجديد . وعلى ماهر ليس بصغير السن وإنما هو رجل استهل العقد الثامن من عمره ، فهو وأمثاله ، لا فى مصر وحدها بل فى العالم ، قد تجاوزوا مرحلة التأثر بالثورات ، ومن هنا ينظرون إلى الجديد الحاسم والواسع النطاق نظرة الخوف والحذر ، بل والعداء . والأمثلة على مانقول وافرة . . . لقد أسرع إلى القضاء على بدع تصييف الوزارة بالأسكندرية والسيارات الحكومية ، وإلى إلغاء الرتب والألقاب المدنية . وهذا جميل ولكنه ليس بالثورة . فلما تقدمت إليه هذه الثورة بمشروع الإصلاح الزراعى ، وهو من صميم كيانها ، تردد كثيراً بل واستشعر الخوف وحاول المقاومة غير المباشرة ماوسعه الجهد ، ولجأ إلى محاولات الإقناع والتعطيل والتهويل بالنتائج والآثار !! ويعزو البعض هذا الموقف إلى تأثره بالمصالح التى سيعصف بها

المشروع ولكننا نعتقد أن موقفه هذا متفق أيضاً مع البيئة التي عاش في ظلها أكثر من سبعين تماما ورأى - كغيره - أن أوضاعها طابعها الثبات

ولهذا كله لم يكن على ماهر بالرجل الذى تعتمد عليه ثورة من هـذا القبيل ، على الأقل فى الفترة الأولى من حياتها فسقط بعد أن عطل سير التاريخ ٤٧ يوما ، وللدقيقة قيمتها فى مثل هذه العهود . والحق ، لقد كان الإجماع ينعقد منذ اللحظة التى بدأ فيها اتجاه الجيش إلى تحديد الملكية الزراعية على أن رئيس الوزراء يجب أن يخلى مكانه لأنه لا يتفهم المشروع ، وكان ظن الناس حقاً . لقد كان على ماهر أشبه « بالفرملة » التى تحاول أن توقف المسير . إن الكثيرين يتحدثون عن الرجل وعن آرائه فى الإصلاح كما أعلنها فى « برنامج جبهة مصر » ! ولكن الذى يطالع هذا البرنامج يجد أنه من النوع البراق غير المحدود الأهداف والغايات ، لأنه لا تبعهم روح العصر ولا يفهمها بمعنى أدق .

وأكثر من هذا لقد أعلنت الثورة أنها حريصة على الدستور ، فلما أذاع الرجل بيانه عن السياسة الداخلية أغفل تحديد موعد للانتخابات ، فأساء إلى الثورة إذ جعل البعض يتساءل ، ولكن قادتها أسرعوا فأصدروا بيانا يحددون فيه هذا الموعد .

كان على ماهر يظن أنه رجل الساعة وهذا صحيح ولكنها فقط ساعة خروج فاروق . ومن العجيب أنه فى تلك اللحظة التى كانت تصرخ فيها مصر فرحاً بخروج الملك السابق بكى رجل واحد (تأثراً طبعاً) . . هو على ماهر !!

الفصل الثاني

هل كان هناك احتمال تدخل أجنبي؟

لم يكد يذاع بيان اللواء محمد نجيب فى صباح الأربعاء ويعرف أن الجيش قد قام بثورته التى يعبر فيها عن إرادة الشعب وانتقاضه على الأوضاع السائدة، حتى برز إلى أذهان الكثيرين سؤال على أكبر قدر من الأهمية، لما له من أثر فى سير الحركة وطابعها وتطورها.

ماذا يكون موقف الدول الأجنبية، أو انجلترا أو الولايات المتحدة بصفة خاصة، من الانقلاب، خاصة وأن أى مراقب بعيد النظر كان يستطيع أن يدرك أن الأمر لن ينتهى إلا بنزول الملك عن العرش؟ وبعبارة أخرى، هل تقف القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس موقف الحياد من تلك المسألة الداخلية، أم تحاول التدخل باسم الاستقرار وبحجة حماية العرش أو وقاية المصالح الأجنبية؟ إن الخشية من تدخل من هذا القبيل كانت تبعث عليها ذكريات عام ١٨٨٢ الذى اقترن بالاحتلال البريطانى، وكذلك ذكرى الأحداث التى وقعت فى القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وراح ضحية لها بعض الأوراح والممتلكات، وهى الأحداث التى لم يكشف الستار عنها بصفة قاطعة حتى كتابة هذه السطور، من حيث بواعثها ومدبريها الفعليين وأهدافهم منها. وكان الخوف من احتمال أى تدخل ينتاب النفوس كلما طالعتها الصحف بأنباء الزيارات المتكررة التى قام بها الدبلوماسيون الأمريكيون

والإنجليز ، على وجه خاص ، لرئيس الوزراء الجديد على ماهر . ولكن الثورة سارت قدما فى طريقها المرسوم ، ولم يأت مغرب يوم ٢٦ يوليه حتى كان الملك السابق قد وقع — نزولا على إرادة الشعب — وثيقة التنازل عن العرش لولى عهده . وغادر البلاد ، ولم يقع تدخل بالمعنى المعروف . ويبدو أن غاية ما حرص الدبلوماسيون الأمريكيون والإنجليز فى مصر على التأكد منه ، هو الحصول على وعود من قادة الانقلاب بأن حياة الملك السابق لن تمس وأن النظام الملكى لن يزال . والذى يعنينا الآن أن نحلل ، على ضوء المعلومات اليسيرة المعروفة حتى الآن ، مناقشة الأسباب التى حالت أو كان لابد أن تحول دون إقدام أية دولة أجنبية على التدخل فى الأمر .

عنصر المفاجأة والسرعة والغموض :

لقد جاء انتقاض الجيش مفاجأة كبرى للدوائر المصرية والأجنبية ، على الأقل من حيث الموعد الذى حدد لذلك ، كما تميز العمل بسرعة عجيبة إذ لم تنقض الساعات الأولى من صباح الأربعاء حتى احتل الجيش المراكز الهامة فى القاهرة وسيطر على الموقف فى العاصمة تماما ، وفى النهار جاء التأييد من القوات والفرق المتناثرة فى مختلف أنحاء البلاد ، واستقالت وزارة الهلالى وتألفت وزارة على ماهر ، ثم زحفت بعد ظهر الأربعاء إلى الأسكندرية قوة مدرعة من القاهرة ، وهكذا لم تمض أربع وعشرون ساعة حتى كانت مصر كلها فى قبضة الثورة . وأعقب ذلك قبول الملك السابق للمطالب التى رفعها رئيس الوزراء باسم الجيش ، فإذا ماحل السبت لم يعد فاروق رئيساً للدولة! هذه السرعة ، المتميزة بالمفاجأة والكفاية ، كانت مصدر ارتباك فلم يتسع الوقت مطلقاً لاحتمال تدخل لا معنى له وفات أوانه . وأكثر من هذا فقد

أحاط القائمون بالأمر تصرفاتهم بالغموض حتى خيل إلى الكثيرين أن المسألة لاتعدو كونها حركة لتحقيق مطالب خاصة برجال الجيش ، فإذا ما أجيبت هدأت الأحوال وانتهى كل شيء . كانت تعليقات الكثير من الصحف الأجنبية تحمل على مثل هذا الظن ، ولذا فوجئت بالنهاية التى أذيعت فى السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليه ، وهو ظن يثير الدهشة لأن تلك النهاية كانت أمراً مقرراً ، من واقع الظروف ومنطق الحوادث على ما أوضحنا فى غير هذا المكان .

انذار بعدم التدخل :

كان من الطبيعى أن يشغل احتمال أى تدخل بال قادة الجيش ، وهنا تحدثنا مجلة « روز اليوسف » فى عددها رقم ١٢٦٠ الصادر فى ٤ أغسطس أن القائد العام للقوات المسلحة ، اللواء محمد نجيب ، بعث إلى جميع السفارات والمفوضيات الأجنبية فى مصر منذراً بأن أى تدخل أجنبى سيعتبر تدخلا فى شئون مصر الداخلية ، وسيترتب عليه نتائج خطيرة . وأضافت المجلة أنه كان من أثر ذلك الإنذار الذى قصد به انجلترا بالذات ، أن أكد الملحق العسكرى فى السفارة البريطانية باسم حكومته بأنه ليس فى نية بلاده التدخل فى شئون مصر الداخلية .

الطابع السلمى للحركة :

كان أكبر ما يخشاه أهل الرأى أن تتسم الحركة بعنف ، أو يحدث انقسام يؤدى إلى صدام ، أو يستبد بالناس الفرح فيعمدون إلى التظاهر

وتسنح الفرصة للدسائس كى تلعب دورها ، أو يحدث اعتداء على الأجانب ، أرواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم ولكن شيئا من هذا كله لم يقع ، بل حرص اللواء محمد نجيب فى بياناته كلها على تأكيد اهتمامه بتوفير أقصى عوامل الطمأنينة لجميع الجاليات الأجنبية ، فقال فى بيانه الأول «وإنى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم» . وجاء الثالث باعثا على الاطمئنان الوافر إذ قال « لقد طفت بشوارع القاهرة صباح اليوم وسرنى كل السرور أن وجدت الأمن يسود كافة أرجائها والهدوء يملأ قلوب سكانها ، والتعاون لإنجاح مهمة القوات المسلحة يربط الجميع من رجال الأمن والمدنيين ، وإخواننا الأجانب والعسكريين ، برباط قوى متين ».

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قبض الجيش على ناصية الأمور بيد من حديد ، وأعلن فى حزم أن المظاهرات ممنوعة منعا باتا قاطعاً ، وأنه سيقمع أية محاولة للاخلال بالأمن بشدة لا مثيل لها من قبل ، وتعاونت معه السلطات البوليسية فى كافة أرجاء البلاد على توفير الأمن والهدوء . وأكثر من هذا فقد استجاب الشعب لتلك الدعوات بصورة تلفت النظر . لقد كان القائمون بالانقلاب يدركون تمام الإدراك أن أية مظاهرة مثلا ربما تكون سبيلا لفتنة وقد تستغل لوقوع حوادث دامية ، مما يفتح المجال للتدخل الأجنبى ومن هنا كان تحذيرهم وتهديدهم لكل من تسول له نفسه أن يخل بالنظام ، عامداً أو عن غير وعى سليم . وأدرك هذه الحقائق نفسها الشعب فهو يريد أن يحقق الإنقلاب أهدافه ولذلك ترك أولى الأمر يتصرفون فى هدوء وحذر ، ولم يسمح لعواطفه أن تتغلب على حكمته . لقد كان الجميع يعرفون دقة الموقف

وخطورة الحال ، إذ كانت مصر فى مرحلة انتقال بالغة الأهمية ، فتعاون الجميع على أن تنتهى تلك الفترة العصيبة فى هدوء وسلام .

التأييد الشامل :

وما من شك أن الدوائر الأجنبية أذهلها التأييد الشعبى الشامل لما وقع ، إذ كان الناس يرون أن ما قام به الجيش إنما هو تعبير عن أهدافهم ، وتنفيس عن آلامهم ، وإجراء لوضع حد للمساوىء التى أصابت جهاز الحكم وظلوا طويلا يجأرون بالشكوى منها . لقد كان الجيش والشعب جبهة واحدة متراصة ، وحتى القادة والساسة ممن يحملون شطراً وافراً من المسئولية عن فساد الحكم ، سارعوا إلى إعلان تأييدهم لعمل قد يعصف بنفوذهم وسلطانهم ومصالحهم الذاتية ، وما كان فى وسعهم أن يتصرفوا على غير هذا النحو . وإذن فأية محاولة من جانب طرف أجنبى للتدخل كانت ستصطدم حتما بمقاومة عنيفة من جانب الجيش والأمة وقد تتطور إلى ما يهدد مصالح الأجانب وأرواحهم وممتلكاتهم ، ولعل حوادث ٢٦ يناير كانت ماثلة فى الأذهان . وأكثر من هذا فإن استقرار الأمن مما بعث الطمأنينة فى نفوس الأجانب وجعلهم يقفون موقف الحياد فى أول الأمر ، فالترحيب بعد ذلك ، والتأييد أخيراً . إن الأجانب يعنيهم أولا وقبل كل شىء الاستقرار الذى يكفل لهم ممارسة نشاطهم ، وهم يعلمون تماما أنه لا أمل لهم فى ذلك وسط شعب ساخط أو حاقد عليهم لتدخلهم فى شئونه الداخلية ، ولا ريب أن الدول الأجنبية التى فوجئت بالثورة وضعت تلك الحقيقية المادية الهامة فى المحل اللائق من تفكيرها واعتبارها .

التدخل لا يتفق وروح العصر :

إن ما حدث فى مصر أمر داخلى يهم بنيها ولا يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر ، وعلى ذلك فلا يجوز لأية دولة أن تتدخل طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة . ولو أنها أقدمت على أمر من هذا القبيل لتعرضت للاتهام بخرق هذا الميثاق .

وما كان المنطق ليسمح لبريطانيا مثلا ، ومصالح رعاياها وأرواحهم وممتلكاتهم مصونة ، أن تزج بنفسها أو بقواتها المقيمة بمنطقة القناة ، فإن معاهدة ١٩٣٦ التى تتمسك بقيامها برغم أن مصر ألغتها ، تقول إن هذه القوات ليس لها صفة الاحتلال ، وإذن فبالتالى ليس لها أن تتدخل فى مسائل لا تعنيها ولم تهددها بالخطر . ولقد سبق فى القرن الماضى أن حدثت ثورة فى نابلى (عام ١٨٢١) وطلبت النمسا أن تتدخل الدول لقمعها فاعترضت انجلترا على أساس أن تلك مسألة داخلية بحتة ، فضلا عن كونها لا تهدد السلام الأوربى بأى حال من الأحوال . ونرجع إلى التاريخ القريب فنجد أن سوريا منذ حركة حسنى الزعيم تعرضت لأكثر من انقلاب ومع ذلك نأت الدول الأجنبية عن التدخل ، السافر على الأقل ، بل ان الصحف البريطانية « والتيمس » بصفة خاصة ، تحدثت عما تتمتع به سوريا من هدوء واستقرار مع العلم أن الحكومة السورية الحالية احدى حلقات سلسلة الانقلابات التى بدأها حسنى الزعيم .

تغير الظروف وضعف الاستعمار :

وقد حاول البعض أن يعقد الموازنة بين الثورة الأخيرة والحركة العرابية فى أواخر القرن التاسع عشر . والواقع أن هناك فوارق قوية ذات أهمية ، من الناحية الموضوعية . وفى هذا تحدثت جريدة « الجمهور المصرى » فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨ يوليه قائلة :

« أما اليوم فالاستعمار البريطانى يتلقى الضربات فى كل مكان ، فى الملايو وفى بورنيو وفى إيران وفى قبرص وغيرها ، وقد أنهكته ميزانية التسلح الباهظة ومصروفات قوات الإحتلال ، وأسلحة العدوان تستنزف قواه الاقتصادية » . وبعد أن عرضت الجريدة للحركة القومية منذ عهد مصطفى كامل فى أوائل القرن الحالى قالت عن الثورة الأخيرة إنها « فى نضجها وثباتها تعتز ولا شك فى قرارة نفسها بحركتنا الوطنية المجيدة ويثبت ذلك الاستقبال الحافل والتأييد الشامل اللذان قابلها بهما الشعب المصرى ، والطابع السلمى الذى شملها وجنبها الدماء .. إنها جزء لايتجزأ من حركتنا الوطنية » . وأكثر من هذا « كانت الشعوب منذ سبعين سنة مستضعفة ، وكان التفوق الصناعى الكبير فى الدول الاستعمارية حافزاً وممهداً لاستعباد هذه الشعوب ، أما اليوم فهناك جبهة قوية للشعوب تتعاون بطريق مباشر أوغير مباشر ، وهذا التعاون يشد من إزر الحركات الوطنية وبالتالى من إزر حركة عسكرية ديموقراطية كالحركة التى قام بها محمد نجيب » .

وخلاصة القول أن الظروف اليوم غيرها بالأمس .

١ — فالوعى القومى فى مصر قد زاد حدة وقوة بصورة لا يمكن

تجاهلها ، ولعل أقرب الأمثلة على ذلك الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ تحت الضغط الشعبى ، أولا وقبل كل شىء . فهذا الوعى لابد وأن تعمل له حسابا أية قوة خارجية تحاول التدخل .

٢ — وجبهة الاستعمار ، أيا كان مصدره ، آخذة فى الانهيار بسرعة تمشياً مع منطق التطور التاريخى ، ولقد جرب الاستعمار التدخل فى أكثر من مكان فتحمل التضحيات المالية والمادية والبشرية ولم يحقق أهدافه .

٣ — والجبهة العالمية المناوئة لكافة صنوف التدخل الأجنبى تزداد قوة ويعمل لها حساب كبير وعلى رأسها الهند وباكستان .

ولماذا تتدخل الدول ؟

ولنفرض أن بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أرادت أن تزج بنفسها فى ذلك الأمر الداخلى ، فلأى سبب أو بأية حجة مقبولة تفعل ذلك ؟ لقد أعلن قادة الانقلاب أن هدفهم صيانة الدستور من العبث وإرساء الحياة الديموقراطية على أسس سليمة . حقيقة كان فى مصر دستور منذ إعلانه عام ١٩٢٣ ولكنه لم يطبق بصورة صحيحة من ناحية الروح أو النص ، وإذن فالوقوف ضد حركة تلك أهدافها معناه معارضة النظم الديمقراطية الصحيحة ، وهذه الدول تعلن دائما أنها حريصة كل الحرص على أن تدعم الديمقراطية فى كل مكان ، وإذن فبأى تدخل من جانبها إنما تناقض نفسها بنفسها .

وكانت الدول الغربية تتحدث دائماً عن فوضى الحياة السياسية وعدم

استقرار الحكم ، والحركة الأخيرة كانت تريد ـ كما ورد فى بيانات قادتها ـ إشاعة الاستقرار المطلوب وهو أمر لازم للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتوفير الأمن فى الشرق الأوسط ، وإذن فالتدخل الأجنبى يصبح فى هذا الحالة محاولة مقصودة لإبقاء الفوضى والاضطراب .

وظلت دوائر المال والأعمال الأجنبية تشكو من فساد الأداة الحكومية وبطئها ومن انتشار الرشوة مما يعطل النشاط الاقتصادى ، وهاهى حركة تريد تطهير الحياة الاقتصادية ، وإذن فالتدخل يكون متعارضا مع صالح هذه الدولة نفسها ، إذ معناه إبقاء الفساد والرشوة .

وأية مصلحة تعود من وراء التدخل لإسناد فساد كان موضع شكوى الأجانب والمصريين ؟ لقد جربت الولايات المتحدة نفسها الأمر فقدمت مختلف ألوان المعونة لحكومة الصين الوطنية فكان الفساد يبتلعها ويقضى على الآمال المعقودة عليها ، وانتهى الأمر إلى مالم تتوقعه الولايات المتحدة .

وتنادى الدول الكبرى بضرورة القضاء على أحوال الفقر السائد فى إقليم الشرق الأوسط حتى يتحقق الأمن فيه ، والأوضاع السابقة لم تفعل شيئاً جدياً أو صادقاً لرفع مستوى الجماهير ، بينما أعلنت الحركة الجديدة أن غايتها الإصلاح والعدالة الإجتماعية ، فلماذا إذن يكون التدخل المعارض وقد تلاقت الرغبات والأهداف ، ألم تقم الولايات المتحدة بإصلاح زراعى فى اليابان ؟ ألم يتحدث الكتاب الإنجليز عن فوضى نظام الملكية الزراعية فى الشرق الأوسط ، وألم تنصح المنظمات الدولية بتعديله ؟

وأكثر من هذا فالحركة التى بدأت يوم ٢٣ يوليه وبلغت الذروة فى

السادس والعشرين من الشهر ذاته ، حركة ديمقراطية ، ولم تكن لها صلة بنزعات متطرفة إلى اليمين أو اليسار ، وإذ فمن الطبيعي — وقد أيدها للشعب ذلك التأييد الشامل — أن تنال التشجيع ، لا المقاومة ، من كافة العناصر فى العالم التى تؤمن بالديمقراطية ، وهذا ما لقيناه فعلا فى تعليقات الصحف الأوربية والأمريكية والأسيوية إثر نشوب الثورة .

وإذن فأينما قلبنا المسألة على مختلف وجوهها ، اتضح لنا أنه ما كان فى الإمكان التدخل لوقف ذلك التغيير لأن الدولة أو الدول التى كانت تقدم على ذلك الامر تقدم دليلا على أنها عدوة الحرية والعدالة والاصلاح والديمقراطية ، وأنها تقف إلى جانب الرجعية والفساد فى أسوأ صورهما ، وأنها تناقض بتصرف من هذا القبيل مثلها التى تعلنها ودعاويها الكثيرة التى تذيعها فى كل وقت .

وأكثر من هذا فأية محاولة فى ذلك الحين أو بعده ، لإبقاء البلاد فى حالة التدهور الاقتصادى واجتماعى والسياسى ، معناها أن يزداد عمق المتناقضات وان يشتد الغليان السفلى حتى إذا ما سنحت الفرص والتاريخ ملىء بأمثالها ، وقع الانفجار ذو الدوى الهائل وفى وقت تتعذر فيه السيطرة عليه . والحق لقد أدركت الصحف البعيدة النظر هذه الحقيقة فهنأت مصر على أنها اجتازت تلك المرحلة أو خطت تلك الخطوة فى هدوء واتزان وسلام ، فتجنبت الفوضى وجنبت الشرق الأوسط أخطارها . ولسنا نشك فى أن الدول كانت تدرك هذه الحقيقة إذ فاجأها الإنقلاب .

قوة الرأى العالمي

لسنا نعتزم أن نقتبس أقوال الصحف الأجنبية فى مختلف البلدان ، ولكننا نلاحظ أنها جميعاً ، فى تعليقاتها ، كانت تصدر عن شعور بين : العطف على الحركة واستنكار الأوضاع التى كانت سائدة ، وكل ذلك بصورة الاجماع الذى ليس له مثيل . لقد كانت تلك الاوضاع كلها محل الانتقاد المرير فى مختلف أنحاء العالم ، وكان الجميع يتوقعون انقلابا ، بل لعلهم كانوا يعجبون لماذا لم يقع من قبل !

إزاء قوة الرأى العام العالمى كان من الصعب على أى دولة أجنبية التدخل ، وفى هذا كتب المراسل اللندنى لجريدة «الأخبار الجديدة» فى عددها الصادر بتاريخ ٢٩ يوليه بعد أن اقتبس بعض تعليقات الصحف البريطانية .

« وأمام هذا الإجماع كله .. كان محالا أن تفكر الحكومة البريطانية فى التدخل إلى جانب الملك دون أن تعرض نفسها للسخط العام فى العالم ، بل لسقطت وزارة تشرشل ».

وخلاصة الأمر أن التدخل الأجنبى لمقاومة الانقلاب كان أمراً غير مقبول بسبب قوة الوعى القومى ، والضعف المادى والمعنوى الذى أصاب الجبهة الاستعمارية ، بل إن هذا التدخل يجلب على أصحابه الضرر والاتهام بأنهم يناقضون أنفسهم بأنفسهم .. وهاهى إيران تقدم لنا مثلا آخر .

الفصل الثالث

ثورة جيش وشعب

نعرف أن المكان الطبيعى لهذا الفصل إنما هو فى ختام البحث ، لانه فى الواقع وليد التحليل الذى نقدمه لبيان العوامل الكامنة وراء الثورة ولكننا آثرنا أن نجعل منه الفصل الثالث لأغراض تتصل بعيد أهمية الثورة مما سيلمسه القارىء بعد هذه السطور .

« **ثورة من ؟ الجيش أم الشعب** » هذا سؤال ظل يتردد على لسان الكثيرين لا من العامة فحسب وبل ومن جانب المتعلمين ولا نقول المثقفين الواعين ، إما جهلا منهم بأصول علم التطور الاجتماعى وطبيعة الثورات وإما مدفوعين بغرض غير سليم وان كان أصحابه لايجدون فى أنفسهم الجرأة أو الشجاعة على الإفصاح عما يجيش فى نفوسهم ؛ أما الجهلاء فلأنهم لم يتمكنوا بعد من تفهم الأسباب الحقيقية والعوامل الأساسية التى ظلت تنمو وتتراكم على مر السنين ، وأخذت تتبلور باطراد ، حتى إذا ما تكاملت الطاقة الثورية وضاق بها الحيز ، الذى حاول حصرها ، حدث ذلك الانفجار ذو الدوى الهائل من حيث طابعه وأعقابه وإن مر هادئاً سلمياً دون أن تصحبه الدماء . أما أولئك الذين فى نفوسهم مرض فهم يحاولون جهدهم أن يشيعوا فكرة خاطئة وهى أن الجيش وحده هو

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لا بد منها

صديقي القارىء ..

إن جوهر هذا الكتاب الذى أقدمه إليك اليوم كان يستهدف غرضاً ثم صار إلى غرض آخر ، فكان التحول ثورة هو وليد هذه الثورة .

ففى أواسط العام الماضى خطر لى أن أعرض لصفحات من تطور مصر الحديث أو على وجه التحديد منذ ختام الحرب العالمية الأولى ، ذلك أنى كنت ألمس أن طائفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت فى طريق التجمع والتبلور حتى تصل بنا إلى النهاية المقررة وهى نشوب ثورة تستهدف الخلاص من الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع الزراعى ، ودعم الحياة الدستورية الصحيحة التى تقوم على مبدأ سيادة الأمة ، والحد من طغيان العناصر الاحتكارية ، وتطهير الحياة العامة من عناصر الفساد ؛ حتى يتسنى للبلاد أن تواصل سيرها المتقدم .

وأخذت فى جمع المواد والبيانات اللازمة وإعدادها على أن يكون عرضها وتفسيرها وتحليلها بما تتيحه الظروف القائمة حينذاك وإمكانيات الكتابة دون خروج على جوهر الفكرة . وأقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، فكان ذلك مظهراً لبدء انطلاق الطاقة

الذى أراد الثورة ودبرها وحققها ، أما الشعب فكمية مهملة وعنصر ضئيل الشأن والخطر لايؤبه له ، وما كان ليفكر فى الانتقاض على الأوضاع الظالمة التى حطمت مادياته ومعنوياته ، لأنه درج على الخنوع والطاعة والاستسلام !!

ولا مراء أن غاية الفريق الأخير من وراء تأكيد هذا المعنى غير السليم أن يحدث ثغرة فى الوحدة المؤلفة من الشعب والجيش ، ومن هنا نلقى الحديث المتكرر المعاد عن حركة الجيش أو العملية التى تولاها الجيش ، كأنما العنصر الشعبى فى الأمر لا وجود له . ولو أنصف هؤلاء وأولئك لتحدثوا عن ثورة الشعب عبر عنها جيشه المنبعث من صفوفه بتلك الطريقة الرائعة التى جنبت البلاد ، بحكم ظروفها الدولية الكثير من المخاطر والنكبات ، وها هو الإنذار الموجه إلى فاروق يتحدث باسم الجيش المعبر عن قوة الشعب. وقد لاحظنا منذ البداية هذين الأمرين وهما الجهل بطبيعة الثورات الشعبية وبخاصة فى العصر الحديث ، أو النية السيئة المبيتة . ولهذا كنا أول من حاول لفت النظر إلى الواقع فى مقال لنا نشرته جريدة «الزمان» بعدد ٢٦ يوليه بعد الثورة بأيام قلائل جداً وجعلنا عنوانه « هذه الثورة الكبرى . كيف تحقق أهدافها ؟» ولم نفتر مطلقاً عن استعمال ذلك التعبير إدراكا منا لأهمية الحوادث التى بدأت يوم ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ والتطورات التى أعقبتها ، وبمعنى آخر أننا كنا ننظر إلى ما بدأ صبيحة ذلك اليوم الخالد على أنه ثورة الشعب المصرى بأسره، وطبعاً باستثناء تلك المصالح التى كانت الثورة موجهة ضدها ، والواقع إنه ليسوؤنا استعمال كلمة «حركة» بدلا من « ثورة » لأن فى الأولى انتقاصاً من جلال ما وقع .

وقبل أن نتناول الأمر بالتحليل والتفصيل نود أن نعرض لأمر له أهميته ،

وهو أن تلك الثورة الضخمة كانت سلمية وهادئة . ولسنا ندرى سببا مطلقا يستلزم أن تكون الثورات دامية ، والتاريخ نفسه يمدنا بالجواب الصحيح . ففي عام ١٧٨٩ بدأت الثورة الفرنسية وألغيت امتيازات الأشراف والكنيسة وصدر الدستور الجديد عام ١٧٩١ ، وتم ذلك كله فى هدوء . ومن قبل ذلك بقرن من الزمان حدثت « الثورة المجيدة » فى انجلترا ، ففر چيمس الثانى وخلفه وليم الثالث وثبتت بذلك دعائم النظرية البرلمانية ولم يصحب الحادث عنف أو إراقة دماء . وفى أوائل عام ١٩١٧ تنازل قيصر الروسيا عن عرشه وتألفت حكومة كيرنسكى .

غير أن الثورة الفرنسية سرعان ما اصطبغت بالدماء، وهنا نقول إن مرد هذا التحول إنما هو تدخل العنصر الأجنبى ليسند الرجعية المنهارة من جهة وليدافع عن مصالحه وكيانه من جهة أخرى . فلم تكد الثورة الفرنسية تحقق ذلك النجاح الضخم الذى أشرنا إلى خطوطه العريضة ، حتى تحركت النمسا وبروسيا للزحف على البلاد ، فتشجعت الرجعية وصار لزاما على الثورة الشعبية أن تدافع عن كيانها إذ أصبحت المسألة بالنسبة إليها مسألة حياة أو موت، واضطرت تحت ضغط هذا التدخل الأجنبى الذى اتسع نطاقه، إلى أن تضرب بعنف وقوة فى الداخل والخارج ، وقيض لها الفوز فى الميدانين لأنها كانت تعبيراً عن إرادة الشعب وأهدافه ، وعن العصر الجديد الذى يهدف إلى تحطيم الإقطاع والامتيازات والحكم المطلق . بذلك يتضح أنه ليس من الضرورى أو من الحتمى أن تكون الثورة على الأوضاع الفاسدة صاخبة ودامية . ومع ذلك فإن هناك عناصر فى حالة مصر جعلت من الميسور ابتعاد ثورتها عن

العنف، إذ تولاها الجيش من جهة ووقف من ورائها الشعب من جهة أخرى، ولم يتدخل العنصر الأجنبي من جهة ثالثة كما حدث مثلا عام ١٨٨٢ .

نعود الآن إلى موضوع السؤال وهو « **ثورة من ؟ . . الجيش أم الشعب ؟** » ومن الممكن أن نجد الإجابة فى البيانات التى صدرت فى الأيام الأولى للثورة ، أو أن نلقاها مثلا واضحة فى عبارة اللواء أركان الحرب محمد نجيب فى حديثه مع مجلة « التحرير » فى عددها الأول الصادر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ حيث قال « إن دور القوات المسلحة كان دوراً تاريخياً عبرت به عن انفجار الثورة على من لم يؤمنوا بمصلحة الشعب » ؛ ومع ذلك فأننا نفضل أن تناقش الأمر من الناحية الواقعية والعلمية .

شرحنا فى الفصول التالية ، بقدر ما اتسع المجال ، مختلف العوامل التى كانت تتراكم وتتفاعل حتى تجعل من الثورة ضرورة اجتماعية بالنسبة إلى مصر ، ويمكن مقدماً أن نلخص هذه الأسباب الجوهرية فيما يلى :

١ — تحقيق استقلال البلاد وحريتها ، وتخليصها من السيطرة الأجنبية ، من سافرة ومستترة ، وهذا الهدف نلقاه واضحا فى منشورات الضباط الأحرار ، كما أنه الطابع المميز للكفاح الشعبى المتنوع من حيث مظاهره بعد الاحتلال البريطانى .

٢ — القضاء على نظام الحكم المطلق فى جوهره والذى جعل من الدستور صورة باهتة ، ومسخ أحكامه وحطم روحه ، من الناحية الواقعية .

٣ — تحطيم الجهاز الإقطاعى الذى أشاع العبودية فى الريف وسيطر على الحياة السياسية وأفسدها وجعلها فى خدمة مصالحه .

٤ — تطهير الحياة العامة من المساوىء الكبيرة كالرشوة والفساد والاستغلال .

٥ — رفع مستوى المعيشة لجماهير الفلاحين والعمال وأصحاب الدخل المحدود، وتهيئة أسباب العمل للمواطنين، وخفض تكاليف الحياة بعد أن أصبحت عبئاً ثقيلا على عاتق الأغلبية الساحقة .

هذه هى الأهداف الكبرى التى كان يسعى إليها الشعب ويعمل على تحقيقها ، والتى طالب بها الدعاة والكتاب الأحرار ؛ وإنها فى مجموعها لتمثل ثورة شعبية لصالح الكثرة الغالبة . والذى يراجع منشورات جماعة الضباط الأحرار[1] يجد أنها تشتمل على المعانى والأهداف ذاتها ، وهنا يلتقى الطرفان ويتحدان فى الغرض ، وإذن فعند ماقام الجيش بحركته فإنما ليعبر عن مطالب الشعب وإرادته ، وبعبارة أخرى فحركة الجيش (مع التجاوز فى التعبير) هى الأداة التي استخدمها التطور الاجتماعى لتحقيق الثورة الشعبية . وليس معنى هذا أنها ثورة من أعلى بالمعنى الفنى الدقيق المستفاد من هذه العبارة ، لأن هذه الأخيرة يقصد بها التغييرات والتطورات التى تقدم عليها وتنفذها المصالح الحاكمة . أما فى حالة مصر فإنها ثورة من أسفل ، أى من جماهير الشعب ، عبرت عنها واضطلعت بأعبائها القوات المسلحة . ومنطق الأشياء يؤيد هذا التعليل فالجيش من أبناء الشعب ، والذين قادوه إلى هذا الصراع الموفق كلهم ممن نبتوا من صفوف الشعب ومن الذين لم يرتبطوا بالعهد السابق ولم تتلاقى مصالحهم مع مصالحه وإنما كان هناك تعارض بينهما . ومما

---

(١) أوردنا أهمها فى الفصل الرابع عشر (الطبعة الثانية)

يؤيد ذلك أيضا التصريحات المتكررة التى أدلى بها أولئك القادة ومنها نعرف فى وضوح أنهم يستهدفون الخير والإصلاح للفلاحين والعمال والطوائف الضئيلة الحظ والدخل ، كما يؤيده أيضاً الإصلاحات التى قاموا وفى مقدمتها القوانين المتعلقة بتحديد الملكية الزراعية والإيجارات الزراعية وخفض أجور المساكن وإصدار التشريعات العمالية الثلاثة(1) . والخلاصة التى يمكن أن نصل إليها هى أنه لم يكن ولا يجب أن يكون هناك ، ثمت تفرقة بين الجيش والشعب ، لأنهما كل واحد متماثل الغايات .

أمر آخر نشير إليه للرد على الساعين إلى هذه التفرقة ومحاولة قصر دور الشعب على الجانب السلبى ، بمعنى أن موقفه لم يتعد مرحلة التفرج إلى أن بانت النتيجة . حين بدأت القوات المسلحة عملياتها الثورية وسرى النبأ فى أنحاء البلاد ، هب الشعب فى كل مكان يستقبل الأنباء بكل معانى التأييد الكامل والشامل ، ويكفى أن نذكر تلك الحماســة التى استقبل بها اللواء محمد نجيب وأعوانه وهو يطوفون أرجاء العاصمة لتفقد الأمور والاطمئنان إلى حسن سيرها والتأكد من سيادة النظام والقانون . وكان من صالح الثورة منذ اليوم الأول ، بل اللحظة الأولى ، أن يركن الجميع إلى النظام الدقيق ، لأن أى اعتداء يقع كان قمينا أن يفسدها وأن يشجع العناصر الدخيلة .

وهذا كله أدركه زعماء الثورة وأهابوا بالشعب أن يعاونهم بهدوئه ، فاستجابت كافة طوائفه ولم يقع حادث مهما كان طفيفا يعكر صفو الأمن أو يخل بالنظام ، وبذلك تفرغت القوات لمواصلة أداء رسالتها طبقا للخطة المرسومة من قبل . وما من شك أن هــذا التعاون الصادق أمر لا مثيل له فى بلد آخر مما أثار اعجاب العالم بأسره . كثيراً ما حدثت فى مصر وغيرها من البلدان

---

(1) وهى عقد العمل الفردى والنقابات والتوفيق والتحكيم ، وقد أقرها فى جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٢ .

أحداث ربما كانت أقل شأناً من ثورة يوليه ١٩٥٢ ومع ذلك ففي وسط مظاهر التأييد أو الإبتهاج الشعبي كان يقع أنواع من الصدام والعدوان ، وهو ما لم يسجله تاريخ تلك الأيام المجيدة . . . هـذا الموقف الرائع من جانب الشعب كان وليد الإيمان بأن هـذه الثورة منه وإليه ، أى أنها صورة لما يجيش فى نفسه .

وهنا نحاول أن نفترض جدلا أن الثورة لم تـكن موضع ذلك التأييد الشامل الذى لانظير له وأن هناك جماعات قوية (غير أصحاب المصالح المنهارة) غير راضية عنها ، فماذا كانت تـكون النتيجة ؟ الجواب سهل ، إذ كان يحدث الصدام وأنواع العدوان ويضطر الجيش إلى توزيع جهوده بين تحقيق أهدافه الرئيسية وبين حفظ الأمن والضرب على أيدى الجماعات المعادية أو المناوئة ، فتسنح الفرصة أمام عوامل الإفساد وقوى الرجعية لتلعب دورها فى إحباط الثورة أو إطالة أجلها ، وليس من صالح الثورات أن يطول أمدها وبخاصة فى بلد لم يستـكمل استقلاله وماتزال مناطق من أرضه تحتلها قوات أجنبية . لقد انهار النظام المـاضى بسرعة عجيبة لا لأنه من الأصل يحمل بين طياته عوامل فنائه ، ولـكن لأنه رأى نفسه أمام قوة شعبية طاغية ومتماسكة وجزء منها فى يده السلاح الماضى . لقد كان ظنه فى الساعات الأولى أنها مجرد حركة قام بها الجيش أوجزء منه فحاول أن يقاوم وجرب أن يساوم ، فلما أيقن بقوة التحالف الوثيق بين الجيش والشعب راح يسلم بسرعة ويستسلم بغير انتظام . وإذن فالثورة لم تنجح فى ظرف أربعة أيام إلا لأنها ثورة أهداف الشعب قادها جيشه .

ولـكن هناك نقطة بالغة الأهمية وهى المتعلقة بالتغيير الذى طرأ حديثاً

على فن الثورة أو أساليبها ، بسبب التقدم الحديث فى وسائل الحرب والقتال. قلنا إن ثورة مصر كانت حركة تحريرية موجهة إلى الميدانين الداخلى والخارجى وإن كان الثانى هو الأكثر بروزاً فى أذهان الناس وأمام أنظارهم . ولقد حدثت أمثال هذه الثورات التحريرية فى الماضى فى أكثر من بلد ، وكانت تكفى المظاهرات والمتاريس والمقاومة السلبية ، فهذه وسائل تتفق مع سلاح تلك الأيام . أما الآن وقد تطور فن الحرب والقتال ، لم تعد تلك الوسائل تجدى نفعاً ، ومن هنا أصبح فن الثورات التحريرية يقتضى أن تتولاها القوات المسلحة إذا ما انبعثت أهدافها من أهداف الشعوب ذاتها . لقد ثار الشعب المصرى أكثر من مرة لأسباب داخلية أو قومية ، وكان يعمد إلى المظاهرات والمعارك فى الطرقات ولكن النجاح كان ضئيلا والصراع طويلا وعنيفاً .

وبمرور الوقت تجمعت عوامل الثورة التحريرية وأصبح لا بد من عمل حاسم وسريع إلى أقصى الحدود ، ونظراً لقوة الخصوم صار لزاما أن تتغير الأساليب القديمة المألوفة ، وأصبح الأسلوب الواقعى الجديد أن تقوم بالثورة القوات المسلحة نفسها وتسند ظهرها وتشد من أزرها القوى الشعبية ، وهذا بالفعل ، ماحدث ، ومن هنا نجحت الثورة بأسرع مما كان يتوقع المتفائلون ، فسر النجاح أن الثورة المصرية عرفت « التكتيك » الجديد وطبقته بدقة فائقة .

لعلنا وفقنا فى هذه الصفحات القلائل إلى توضيح جوهر الثورة المصرية الأخيرة ، ولعلنا استطعنا أن نقدم الإجابة الصحيحة عن السؤال الذى جعلناه فى مقدمة هذا الفصل ... لايصح أن نسأل : ثورة من .. الجيش أم الشعب؟ لأن الجيش والشعب هما وحدة متكاملة ، وهذه الثورة التى أرادها الشعب

صار لزاما وبالتمشى مع منطق العصر الحديث أن تقوم بها القوات المسلحة التى هى جزء لا يتجزأ من الشعب ، تحس بإحساسه وتدرك آلامه وتجيش نفوسها بأهدافه وغاياته . وليس أدل على صدق هذا المعنى مما جاء فى الإنذار الأخير الذى قدم إلى الملك السابق « لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب . . . » ومن هنا يتعين علينا حين نتحدث عن ذلك الحادث الضخم فى تاريخ مصر أن نقول « ثورة جيش وشعب » .

* * *

والآن ننتقل إلى تحليل أسباب الثورة ، ومن الطبيعى أن نبدأ بالعامل الإقتصادى لأنه أساسها الحقيقى .

الفصل الرابع

العوامل الاقتصادية فى الثورة

(١) ثورة عام ١٩١٩

فى الفصل الحادى عشر من كتابنا « **النظام الاشتراكي : عرضه وتحليل ونقد** » ، عرضنا للثورة المصرية التى هبت عاصفتها عام ١٩١٩ ، وفى تحليلنا لأسبابها — وهو تحليل نعتقد أنه لم ينزل موضع الرضاء من المؤرخين المصريين التقليديين — حاولنا أن نوضح أهمية الطبقة الوسطى حينذاك كعامل يكمن وراء الحركة ، وكانت نظرتنا أن الحادث ، بمظاهره وأهدافه المتنوعة ، من تلك الإنتفاضات التى شهدتها دول أوربا خلال القرن التاسع عشر من جانب البورچوازية الناشئة والمتطلعة إلى النمو والوصول إلى السلطان الذى يتيح امكانيات واسعة أمام مصالحها الاقتصادية . وفيما يلى ننقل مقتطفات مما كتبناه :

« أما الطبقة البورچوازية فى المدن ، فقد كانت صغيرة العدد ، ضعيفة النفوذ بسبب الاهتمام الأكبر بالزراعة واحتكار الأجانب للصناعة والتجارة ، كما أن الصناعة الحديثة لم تنم فى مصر النمو الكافى فى عهد الاحتلال ، ومع ذلك أخذ عددها يزداد تدريجا ، ومعظم أفرادها من المتعلمين والمشتغلين بالتجارة والصناعة الصغيرة. غير أن هذه الطبقة كانت فى الواقع مبعدة عن السلطان السياسى، ولذا كانت حركة مصطفى كامل والحزب الوطنى قوية فى المدن ، وبخاصة

الأسكندرية والقاهرة ، ووجدت هذه الطبقة فى نفر من الكتاب والصحفيين من ينطق بلسانها ، فأخذت تطالب بالجلاء وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وتقرير مبادىء الحكم الدستورى الذى يكفل لها نصيبها من النفوذ السياسى، وقد استطاعت أن تحرز انتصاراً أولياً حين تقرر إنشاء الجمعية التشريعية فى عام ١٩١٣ وادخال مبدأ الانتخاب بصدد نسبة معينة من أعضاء الهيئة. ولكن هذا لم يقنع الطبقة البورچوازية وطالبت بالمزيد .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ونشطت الصناعة المحلية زاد عدد أفراد هذه الطبقة وعظمت ثروتها ، واشتد ضجيجها وإن لم تستطع عمل شىء بسبب ظروف الحرب »[١] .

ثم زدنا أثر الحرب تفصيلا فقلنا تعليقاً على نشاط الصناعات والحرف المحلية « وقد استفاد أرباب الحرف بعد أن تخلصوا مؤقتا من وطأة المنافسة الأجنبية القاتلة ، وثبت مركز الشركات الصناعية القائمة من قبل نشوب الحرب. هذا النشاط الصناعى أدى إلى ازدياد الأرباح المتدفقة على جيوب رجال الطبقة البورچوازية المشتغلة بالصناعة ، كبارها وصغارها ، وكذلك فئة المتصرفين إلى الأعمال التجارية ، وزاد شعور هذه الطبقة بأهميتها وبارتفاع مستوى مركزها الاقتصادى والاجتماعى . غير أن التقدم لم يصحبه ما يماثله من الوجهة السياسية ، وفضلا عن هذا فقد ساورها شديد القلق مخافة أن ينقلب الحال حين تضع الحرب أوزارها وتتدفق السلع الأجنبية على الأسواق المصرية[٢] .

---

(١) ص ١١٣ .

٢) شرحه ١١٥ .

وتحدثنا عن ارتفاع تـكاليف المعيشة إذ وقع « على كاهل أهل الريف من صغار الملاك والعمال الزراعيين ، وعلى عاتق العمال فى المدن ، وجماعة الموظفين وأرباب الدخول الثابتة الذين لم تتمش الزيادة فى دخلهم مع مثيلتها فى أسعار الحاجيات »(١) .

وكانت الأهداف التى توختها الثورة متنوعة ، وإن كانت كلها تدور حول محور واحد ، وهى :

أولا : التحرر من الإستعمار الأجنبى المستند إلى الحـكم المطلق ممثلا فى القصر ومعه طبقة كبار الملاك الزراعيين .

ثانيا : القضاء على الإمتيازات الأجنبية كى تتاح الفرصة أمام الوطنيين للدخول فى ميادين النشاط الصناعى والتجارى مثلا .

ثالثا : إقامة الحـكم الدستورى ، ليضع حداً لاستبداد الحاكم ونفوذ الملاك الزراعيين ، وليتسع المجال أمام الطبقة الوسطى النامية والطائفة المثقفة من أفرادها بصفة خاصة ، لتشترك فى الحـكم وبذلك يمكن سن التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تخدم أغراضها .

نشبت الثورة ولـكنها لم تحقق أهدافها كاملة ، كما حدث مثلا فى حالة الثورة الفرنسية ، والأسباب متنوعة . فهناك أولا الإستعمار المقيم فى البلاد

---

(١) المصدر السابق ١١٦ .

والجاثم على صدرها والذى خرج من الحرب منتصراً وقد زادت رقعة ممتلكاته بطريق الضم أو الحماية أو الإنتداب ، فأخذ يضرب الثورة بعنف دام ، وكان واثقاً أن النصر فى النهاية حليفه إذ هناك من يرى لنفسه مصلحة فى بقاء العنصر الأجنبى .

والطبقة الوسطى نفسها كانت ضعيفة نسبيا فلم تتعد الطبقة المتعلمة فى المدن . وجماعة المشتغلين بالصناعة والتجارة والحرف اليدوية نسبتها يسيرة بالقياس إلى مجموع السكان ، وفضلا عن ذلك كانت طائفة العمال التى استندت إليها الطبقة الوسطى فى أمثال تلك الثورات ضعيفة مفككة .

ومنذ اندلاع نار الثورة سارعت طبقة كبار الملاك الزراعيين إلى الانحياز إلى صفوفها ، مؤقتا ، كيما تتدخل فى سيرها وتوجهها ، خشية أن تتطور فتهدد المصالح الزراعية الكبيرة . غير أن هنا عاملا آخر كان له أثره ، فقد أبلى العمال بلاء مشكوراً فى أحداث الثورة ، وعرضوا أنفسهم للموت والسجن ، ولكن سرت فى صفوفهم نزعات متطرفة ووقعت اضطرابات فى بعض أنحاء البلاد . وظهر تفوق هذه الطائفة فى القاهرة مادام عبء قتال الشوارع واقعا على أكتافها مما جعل الطبقة الوسطى نفسها تستشعر الخطر .

وفى الريف تحدث الفلاحون فيما بينهم عن سوء أحوالهم وخيل إلى فريق منهم أن الاستقلال معناه توزيع أراضى كبار الملاك ، مما أقلق الأخيرين إلى حد بعيد ...

وسرى الهمس فى صفوف ذوى المصالح القائمة والأخرى المتطلعة إلى النمو أن البلاد فى حاجة إلى الهدوء والاستقرار ، فاستعد قادة الثورة لقبول

الإمتيازات التى بدا الاستعداد لمنحها ، وأسفر الأمر عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى يعلن اعتراف الاستعمار بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الإحتفاظ من حيث الجوهر بسلطانه كاملا ، فجنوده تحتل البلاد ، وله الحكم الفعلى فى السودان ، والامتيازات الأجنبية قائمة .

وفى السنة التالية نالت الطبقة الوسطى ما كانت تصبو إليه إذ صدر الدستور وجاء قانون الانتخاب المباشر . ولقد هلل الكثيرون للدستور ، وقالوا إنه نصر رائع للشعب الذى نصت المادة الثالثة والعشرون منه على أنه مصدر جميع السلطات . وما من شك أن قيام الحياة الدستورية يعد حركة تقدمية لها قيمتها بالنسبة إلى نظم الحكم المطلق ، ولكنا لا نستطيع أن نتقبل اعتبار ذلك نصراً رائعا للشعب ، من الناحية العملية ، إلا بقدر وافر من التحفظ . ولتأكيد معنى هذا التحفظ ، نسأل : من الذى كسب فعلا من الدستور ؟ والحقيقة أن الذى حقق أكبر الكسب هو العناصر الآتية .

أولا — الاستعمار

لقد كان الاتجاه فى صفوف اللجنة التى تولت وضع الدستور النص على أن رئيس الدولة هو ملك مصر والسودان ، ولكن الدولة البريطانية تدخلت بصورة الإنذار ومن هنا اقتصرت عبارة السطر الأول من الديباجة على « نحن ملك مصر » مع إغفال السودان ، مع ما فى ذلك من مخالفة لنصوص الفرمانات التى سبق أن أصدرها سلاطين تركيا لولاة مصر[1] . هذا من جهة ، ومن

---

(١) راجع فى هذا كتابنا (مجموعة الوثائق السياسية) الجزء الأول (المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس) .

جهة أخرى أوجد الاستعمار ، عن طريق الدستور ، وسيلة للصراع الداخلى والتطاحن الباطنى بين البرلمان والملكية ، وبين الأحزاب والجماعات السياسية فيما بينها . وإذا كان لهذا الاعتبار الأخير أهميته ، إلا أنه لم يكن ليخدم الأهداف الاستعمارية فى الأجل الطويل ، ذلك أن الضغط الشعبى ظل ينمو تدريجيا ويزداد قوة ، وانتهى بإرغام البرلمان والأحزاب المشتركة فيه على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع اتفاقيتى عام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان ، فى أكتوبر سنة ١٩٥١ .

ثانيا — الإقطاع :

نصت المادة (٩) من الدستور على أن « للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » . وبهذا ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ، وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الإجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون لأنها تعتبر خروجا على مبدأ جوهرى من مبادىء الدستور . ولا عبرة هنا بعبارة « إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون » إذ ظل تفسيرها مقصوراً على حالات شق الترع والمصارف وما إلى ذلك . ولو لم يكن الغرض الرئيسى من هذه المادة حماية الإقطاع الزراعى لتضمنت العبارة سالفة الذكر « المنفعة القومية » بدلا من « المنفعة العامة » . ومع ذلك فالشىء الذى يؤسف له أن رجال القانون فى مصر لم يحاولوا تفسير كلمة « العامة » بأنها مرادفة للفظ « القومية » . وهذا النص

الوارد فى المادة يخدم مصالح الطبقة الوسطى من المشتغلة بالصناعة والتجارة والخدمات العامة ، فى المستقبل ، إذ يجعل من الميسور استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التى قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية إذا ما هددت مصالح الجماهير .

وباحتفاظ الإقطاعيين بممتلكاتهم وثرواتهم منها ، صار فى مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به فى الريف من نفوذ اقتصادى واجتماعى ، أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان وأن يسيطروا على الأحزاب التى يغذونها بالأموال وبالتالى على الأداة التنفيذية ، وهكذا يكفلون حماية مصالحهم .

ثالثا — الطبقة الوسطى :

أصبح الطريق أمامها ممهداً للدخول فى البرلمان .

رابعا — الملكية :

وهذه فى مصر تقف على رأس النظام الإقطاعى ، فالمادة (١٥٨) تنص على أنه « لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » . وأجازت المادة (١٥٦) اقتراح تنقيح الدستور فيما عدا ما تعلق « بنظام وصاية العرش » . وأسبغ الفصل الثانى من الباب الثالث حقوقا وامتيازات واسعة على الملك فله مثلا حق حل مجلس النواب (م ٣٨) وتأجيل انعقاده (م ٣٩) وهو الذى « ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى .. كما أنه له حق العفو وتخفيض العقوبة » (م ٤٣) ، وهو « الذى يولى ويعزل الضباط » (م ٤٦) ، ويعين

خمسى أعضاء مجلس الشيوخ (م ٧٤ الفصل الثالث) وهذا كله إنما نذكره على سبيل المثال لا الحصر .

وثمت نصوص أخرى لاتخدم سوى المصالح الكبيرة . ومن ذلك اشتراط دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهاً لمن يرشح نفسه للبرلمان . وأهم من ذلك المادة ٧٨ من الدستور ، وهذا نصها :

« يشترط فى عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولا — الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً .. سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثالثاً — كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة » .

أما الشعب . فما الذى حصل عليه من الناحية العملية ؟ لقد أعطى لأفراده حق الإنتخاب حتى يقال إنهم هم الذين يحكمون ، ولكن الثورة أبقت على الإقطاع الزراعى أى أبقت جماهير الفلاحين وهم الأغلبية الساحقة خاضعين

لسادة الريف فصار حق الإنتخاب وهما . ولو أن الثورة حررت الفلاح من العبودية لكان فى الإمكان القول بأنه قادر على الإدلاء برأيه حراً صريحاً فى اختيار الذين يتولون مصائر البلاد . وهذا ما يجعل الموقف اليوم مختلفاً إذ أن مجرد الشعور بأن الإقطاع سينتهى خلال خمس سنوات ، إلى جانب تحديد الإيجار قد حرر الريف وأوجد حالة معنوية جديدة تجعل أية انتخابات أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب مما كان عليه الحال .

وربما سوء الأحوال الماضية يجعل البعض يتشكك فى جدوى انتخابات تجرى قريباً ، وهذا خطأ إذ ليس من الضرورى الانتظار حتى تتبلور نتائج إلغاء الاقطاع ، ففى فرنسا ألغى الإقطاع ووضع دستور جديد وأجريت بعد ذلك مباشرة الانتخابات مع أنه مر على فرنسا قبل ذلك ١٧٥ عاما بدون برلمان .

وحتم القانون أن يدفع المرشح للبرلمان ١٥٠ جنيهاً ، وهو مبلغ كبير يعجز عنه أى فرد من الجماهير أى من الشعب .

ونص الدستور (م ١٩) على أن التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجانى فى المكاتب العامة ؛ فهو إذن قد وجه اهتمامه إلى تلك المرحلة الدنيا من مراحل التعليم . وبالرغم من انقضاء فترة طويلة على قيام الحياة الدستورية مازالت الأمية غالبة ، لأن الجهل يجعل أهله — من وجهة دعاة الحكم المطلق والاستعمار — أسلس قياداً وأعظم قبولا للاستغلال .

وتحدث الدستور عن كفالة حرية الرأى وحرية الصحافة وحظر الرقابة عليها ، وحق المصريين فى الاجتماع وتكوين الجمعيات (م ١٤ر١٥ر٢٠ر٢١) .

وكل هذه الحريات والحقوق التى اعترف بها الدستور صورية أو مظهرية ، وذلك بسبب تلك العبارات الغريبة التى تضمنتها المواد سالفة الذكر من أمثال «فى حدود القانون» و «كيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون» ، وسرعان ما وضحت فى الأعوام التالية حقيقة المعنى المراد من هذه العبارات ، فأخذت تصدر تباعا القوانين والتشريعات ، يقرها البرلمان الذى هو وليد إرادة الشعب كما يقال ، لتقييد أو إلغاء هـذه الحقوق والحريات التى اعترف بهـا الدستور لهذا الشعب الذى هو مصدر السلطات ! ! .

وأخطر من هذا عبارة وردت فى المادة (١٥) « وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » ، وهذه العبارة ذاتها التى وضعنا تحتها خطاً نلقاها واردة فى المادة (٢٠) الخاصة بحق المصريين فى الاجتماع فنقرأ أن «هذا الحـكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

وعبارة النظام الاجتماعى مرنة مطاطة إلى حد بعيد ، جرى استغلالها ضد كافة الدعوات والحركات الإصلاحية . فمناقشة حقوق وامتيازات رئيس الدولة ، والجدل بشأن نظام الملـكية والتوارث ، والدعوة إلى توزيع عادل للمـلكيات الـكبيرة وتأميم المرافق العامة . والمطالبة بإنشاء النقابات العماليـة والاتحادات ... كل ذلك كان من المسائل التى يعاقب عليها التشريع بحجة وقاية النظام الاجتماعى ... بهذه العبارة الغريبة حاول الحـكم المطلق المستتر وراء البرلمان ومعه الإقطاع بصفة خاصة ، حماية المصالح المشتركة .

أهمية الثورة :

وبالرغم من ذلك فإن قيام النظام البرلمانى — على ما يشتمل عليه من نقائص — كان حركة لها أهميتها . فبالرغم من القيود والقوانين ، كانت الإنتخابات مدرسة يتعلم فيها الشعب - ولو ببطء وعلى نطاق ضيق - كيف يمارس بعض الحقوق ، ويرفع الصوت من حين لآخر داعياً إلى رعاية مصالحه .

ولهذا كان الأحرار ينقمون على محمد محمود تعطيل الدستور . وحين بدا اتجاه وزارة نجيب الهلالى الأولى إلى تأجيل الانتخابات كتبنا مقالا فى جريدة « الزمان » بعنوان : « دعاية خطرة يجب القضاء عليها » . وكان الداعون إلى ذلك يتعللون بالفساد ، فلم نؤمن بذلك لأننا كنا نعرف السر الكامن وراء الدعوة وهو التمكين لحكم القصر .

أما التعلل بالفساد فلم نأخذه مأخذ الجد ، ذلك أننا كنا نذكر ذلك الفساد الذى تعانيه الحياة السياسية فى الولايات المتحدة مثلا ، والذى عانته فرنسا بصورة واضحة قبل الحرب الأخيرة ، ومع ذلك ظل البلدان يستمسكان بالنظام الدستورى .

والحق ، إن الفساد الأكبر الذى كان يجب تطهير البلاد منه كان لابد - أولا وقبل كل شىء ، أن يتناول الذين عبثوا بالدستور وأهدروا الحريات واعتدوا على كرامة الشعب ومالئوا الاستعمار ؛ لأن هؤلاء هم الذين مهدوا للفساد فى كل مرفق من مرافق البلاد . إن خيانة الشعوب والتمكين للأعداء يمثلان قمة الفساد .

وأكثر من هذا — لبيان أهمية صدور الدستور والعمل به ، برغم عيوبه — لقد اعترفت المصالح العليا التى وضعت الدستور أن الشعب مصدر جميع السلطات — ولو من الوجهة النظرية — . وراحت تتملقه وتسترضيه بالوعود التى لم تنفذ منها إلا النذر اليسير ، فأخذ الوعى ينمو فى صفوفه تدريجياً .

لقد نجح الإقطاع فى التحالف مع الطبقة الوسطى بإشراكها فى الحكم كى يحتفظ بمصادر قوته وسلطانه ، غير أن النصر كان يشتمل فى حد ذاته على بذور الهزيمة التى لا بد أن تلحق به فى المستقبل ، ذلك أن الطبقة الوسطى الناشئة ، على اختلاف طوائفها وثقافاتها أخذت تدعم قوتها الاقتصادية وتزداد عدداً وتضم إليها أنصاراً وحلفاء وتسعى إلى تقوية سلطانها السياسى وتهاجم خصومها وعلى رأسهم الإقطاع ولو إلى حين .

لقد أصبحت الحياة البرلمانية الوليدة مسرحاً لصراع مرير لعبت أو حاولت أن تلعب فيه الطبقة الوسطى ، من المثقفين والمشتغلين بالصناعة والتجارة والمهن الحرة ، دوراً له أهميته وخطره ، وكانت النتيجة النهائية معروفة سلفاً لكل من تتبع أمثال هذا الصراع فى غير مصر . الحق إن ثورة عام ١٩١٩ أبانت إمكانيات الطبقة الوسطى وأفسحت المجال أمامها للانتقاض المستمر .

وهكذا ظهرت فى الحياة المصرية قوة جديدة لها أخطاؤها وانحرافاتها وعيوبها بطبيعة الحال ، ولكنها فى الوقت ذاته تقدمية ، وإذا كانت الطبقة الوسطى القديمة لم تلعب دورها كاملا ، فقد كان المجال فسيحاً لقيام غيرها لتواصل أداء الدور التاريخى .

(٢) نمو الطبقة الوسطى

كان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثر قوى فى بدء النهضة الصناعية بصفة جدية ، فبسبب اختلال التبادل التجارى ، والصعاب المختلفة القائمة فى سبيل استيراد المصنوعات، أدركت البلاد خطر اعتمادها ، الذى كاد أن يكون كلياً ، على الصناعة الأجنبية ، واضطرتها الظروف أن تسعى جاهدة إلى صنع جانب من حاجياتها . وكان ارتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد السلع ، عاملا أغرى على إنتاج بعضها فى البلاد وفعلا نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأذوات الجلدية والأثاث ، وتوافر العمل لعدد كبير من الأفراد . واستفاد كثيرون من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماماً فى فترة ماقبل الحرب بسبب اتباع البلاد لسياسة «الباب المفتوح» ، أما الشركات المؤسسة منذ أوائل القرن الحالى والتى كثيراً ماهددها الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية ؛ فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حامية للسلع التى تنتجها البلاد على نطاق ضيق (١) .

هكذا كانت الحرب نقطة تحول بالغة الأهمية . وبالفعل أخذت الصناعة الحديثة تقوى وتثبت أقدامها باطراد كما يبدو من الإحصائيات التالية عن الواردات (٢).

---

(١) راجع كتابنا : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (١٩٤٩) ص ١٩١.

(٢) يلاحظ من الجدول ازدياد قيمة الواردات من المواد الأولية. أما ارتفاع قيمة =

أنواع السلع	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٧
المواد الغذائية	٢ر٦٥٣ر٤٤٢	١ر٨٩٢ر٨٠٠
« شبه المصنوعة	٣ر٨٥٥ر٢٥٨	١ر٩٥٩ر٠٠٠
« الأولية	٦ر٤٠٤ر٩٠٩	١١ر٧٦٦ر٩٠٠
« المصنوعة	١٣ر٩٣٧ر٢٠٠	٢١ر٩٧١ر٤٠٠

(القيمة بالجنيهات المصرية)

وكان من مظاهر الوعى الاقتصادى الجديد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠ر٠٠٠ جنيه ، ولكن نشاط البنك أخذ يتسع باطراد فبلغ رأس المال والاحتياطى ٢ر١٤٨ر٤١٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٤٤ مقابل ١٠٨ر١٧٥ فى نهاية سنة ١٩٢٠ . وزادت قيمة الودائع والحسابات الدائنة من ٢٠٩ر٩٤٠ إلى حوالى ٢٣ مليون جنيهاً خلال الفترة ذاتها . ويلاحظ أن أسهم البنك كان امتلاكها مقصوراً على المصريين ، وهكذا كان الشأن بالنسبة إلى الشركات التى أسهم فى إنشائها .

والحقيقة أن البنك عمل على تنمية الصناعة المصرية بوجه خاص كما يتضح من البيان التالى :

= السلع المصنوعة فيمكن تعليله بالاكثار من استيراد الآلات والوقود مما تستلزمه الصناعات الجديدة وكذلك السلع التى لم يتم صنعها مثل ألواح الحديد والصلب للصناعات الآلية ، والأنواع المختلفة من الورق لمواجهة تقدم صناعة الطباعة نتيجه لانتشار التعليم الذى يعد من مظاهر النهضة فى عهد الاستقلال .

تاريخ الإنشاء	إسم الشركة
١٩٢٢	شركة مطبعة مصر
١٩٢٤	« مصر لحليج الأقطان
١٩٢٥	« « للنقل والملاحة النهرية
١٩٢٥	« « للتمثيل والسينما
١٩٢٧	« « لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى
١٩٢٧	« « لمصايد الأسماك
١٩٢٧	« « للكتان
١٩٢٧	« « للمستحضرات الطبية
١٩٣٠	« « لتصدير الأقطان
١٩٣٢	« « للطيران
١٩٣٤	« « للتأمين
١٩٣٤	« « للسياحة
١٩٣٤	الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود
١٩٣٤	شركة مصر للملاحة البحرية
١٩٣٧	« « لصناعة وتجارة الزيوت
١٩٣٧	« « للمناجم والمحاجر
١٩٣٨	« « لصناعة الأسمنت
١٩٣٨	« « لغزل ونسج القطن الرفيع
١٩٤٧	« « للحرير الصناعى

ولقد كان قيام بنك مصر وشركاته سبيلا لتوجيه اهتمام المصريين صوب

ميادين النشاط الصناعى والتجارى والمالى بعد أن كانت وقفاً على الأجانب .

ولما كانت الحكومة قد صرحت بعزمها على تغيير سياستها الجمركية فى عام ١٩٣٠ بدأت تتكون قبل ذلك التاريخ شركات صناعية . وبالرغم من صغر حجم هذه المشاريع فإن أربابها لم يغفلوا أهمية الإنتاج الكبير وراعوا فى إنشاء مصانعهم سهولة توسيعها . غير أن وقع الأزمة الاقتصادية العالمية كان عنيفاً بالنسبة إلى الصناعة المصرية الوليدة ، وكان هناك خوف من فنائها لولا عزيمة القائمين بأمرها ، وتشجيع الدولة والشعب ، ومنح السلف الصناعية بفائدة معتدلة ، وتحسن الأحوال الاقتصادية فى مصر والعالم ، وخروج البلاد عن قاعدة الذهب وارتفاع أثمان القطن ، وبذلك توافرت مقومات النجاح للصناعة المصرية ، غير أننا لا نعدو الصواب إذا قررنا أن الصناعة الحديثة أخذت تثبت أقدامها تدريجاً منذ التعديل الجمركى فى عام ١٩٣٠ ، واستمر التقدم يسير باطراد حتى استطاعت البلاد أن تسد جانباً طيباً من الطلب المحلى فى بعض أنواع المصنوعات قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولقد أفادت الحرب الأخيرة الصناع فانتعشت أعمالهم وازدادت أرباحهم ، وصار مركزهم أقوى بكثير من مركز زملائهم فى الحرب العالمية الأولى . فكانوا لا يخشون مثلهم المنافسة الأجنبية كثيراً ، ودأبوا على تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها . ومعظم الصناعات القائمة قبل الحرب ليست طارئة بل كانت موجودة من قبل ، وأغلب الصناعات التى حققت الأرباح الضخمة ليست من المشروعات الفردية ، بل من الشركات المساهمة التى ينص قانونها على تكوين الإحتياطيات بمختلف أنواعها . وفضلا عن هذا كان أرباب

الصناعات يرصدون جانباً من الأرباح الاستثنائية ، وهكذا استطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم حاجتها من بعض السلع .

والبيانات التالية تلقى ضوءاً كافياً على مدى التقدم الصناعى :

(١)

السنة	عدد المصانع (على اختلاف أحجامها)	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠
١٩٣٧	٩٢ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩ر٩٠٠	٤٥٨ر٠٠٠
١٩٤٨	١٢٩ر٤٢١	٣٦٥ر٨٦٢

وبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أوغيرها ٦٣٠ر٠٠٩ طبقا لإحصاء عام ١٩٤٥ ، وهم وأسراتهم يكونون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

(٢)

المنتجات	١٩٣٨ الكمية بالطن	١٩٣٨ القيمة بالجنيه	١٩٤٨ الكمية بالطن	١٩٤٨ القيمة بالجنيه
منسوجات قطنية	٢١ر٧٠٠	٣ر٩٦٤ر٠٠٠	٥٢ر٠٠٠	٤ر٥٠٠ر٠٠٠
مستخرجات بترولية				
بنزين	٩٥ر٠٠٠	٤٦٦ر٠٠٠	١٩٤ر٢٣٤	١ر٧٠٩ر٠٠٠
كيروسين	١٨ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٩٣ر٨١٤	٥٩٧ر٠٠٠
زيوت ثقيلة	١٦٨ر٠٠٠	٤٧٠ر٠٠٠	١ر٣١٢ر٨٣٨	٣ر٨٢٥ر٠٠٠
أسمنت	٣٧٥ر٠٠٠	١ر٠٣٦ر٠٠٠	٧٨٠ر٠٠٠	٣ر٣٣٨ر٤٠٠
سكر مكرر	٢٠٩ر٠٠٠	٥ر٦٤١ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	١١ر٧٦٠ر٠٠٠
زيت بذرة القطن	٦٥ر٠٠٠	١ر٥٦٥ر٠٠٠	٨٤ر٨٠٠	٤ر٦٦١ر٠٠٦
كسب	٢٦١ر٠٠٠	٨٩٥ر٠٠٠	٣٣٦ر٩٥٥	٢ر٢٠١ر٧٣٠
بيرة	٦ر٠٠٠	١٨٢ر٠٠٠	١٦ر١١٧	١ر١٠٤ر٩٢٤
كحول	٤ر٩٠٠	٩٠ر٠٠٠	٩ر٣٥١	١ر٢٠٥ر٩٦٦

والجدول التالى يوضح نسب رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى (النسب المئوية) :

(٣)

	١٩١٤	١٩٣٩	١٩٤٢
الرهن العقارى	٤٦ر٨٩	٢٥ر٤٥	١٨ر٥٣
الاستثمار العقارى	١٥ر١٦	١٤ر٤٩	١٤ر٦٥
الصناعة	٨ر٩٩	١٩ر٧١	٢٢ر٤٩
التجارة والأعمال المالية	٢ر١٧	٩ر٨٦	١٠ر٧٥
البنوك	٣ر٩٢	٦ر٥٨	٦ر٨٨
النقل	٥ر١٤	٦ر٤٠	٩ر٢٠
الميـاه	١ر٠٠	١ر٢٧	١ر٢٩
الترع	١٤ر٠١	١٣ر٧٦	١٣ر٧٩
شركات مختلفة	١ر٩٠	٢ر٤٨	٢ر٥٩

غير أن الأمر الذى يلفت النظر على وجه الخصوص بالنسبة إلى موضوع البحث ، ونقصد به ازدياد ثروة الطبقة الوسطى ، هذا البيان الذى يوضح نسبة رؤوس الأموال المصرية فى الشركات .

يحدثنا الأستاذ « عبد الله أباظة » فى محاضرة له عن « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى » أنه يمكن القول بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء فى مصر أو بالخارج) لم تـكن تقل عن ١٠٢ر٢٩٥ر٠٠٠ جنيهاً ،

أى ما كانت تقل فى سنة ١٩١٩ عن ٩١ ٪ من مجموع رؤوس الأموال التى كانت مستثمرة وقتئذ . وإذا استبعدت رؤوس أموال الشركات المصرية الصميمة المنشأة بعد سنة ١٩١٩ (وقدرها حوالى ٦ مليون جنيه) لزادت تلك النسبة إلى حوالى ٩٦ ٪ ؛ ثم يتساءل :

هل بقى إقبال المصريين على الاشتراك فى رؤوس أموال الشركات المساهمة فى حكم العدم كما كان قبل عام ١٩١٩ ؟

وللاجابة عن السؤال يقدم لنا الإحصائية التالية :

(٤)

الشركات المؤسسة من	مجموع رؤوس الأموال	أجانب		مصريين
	في الخارج	محليين		
١٩٣٤ — ١٩٣٩	٢ر٦٩٩ر٨٥٠	٨١٤ر٠٠٠	٦١٩ر٠٠٠	١ر٢٦٦ر٨٥٠
١٩٤٠ — ١٩٤٥	٣ر٠٨١ر٤٠٠	٦٠ر٥١٤	٦٥١ر٥٧٨	١١ر٣٧٧ر٢٨١
١٩٤٦ — ١٩٤٨	١ر٩٢٩ر٣٦٤	٦١١ر٩٠٦	٢ر٦٢٠ر٠٢٣	٨ر٣٩٧ر٤٣٥
المجموع من				
١٩٣٤ — ١٩٤٨	٣٦ر٧١٨ر٦١٤	١ر٧٨٦ر٤٢٠	٣ر٨٩٠ر٦١٠	٢١ر٠٤١ر٥٦٦
النسبه المئوية	١٠٠	٦ر٧	١٤ر٩	٧٨ر٧

وبذلك تكون رؤوس أموال الشركات موزعة بين المصريين والأجانب كالآتى :

الشركات المؤسسة من	النسبة المئوية للمصريين	النسبة المئوية للأجانب
١٩٣٤-١٩٣٩	٤٧	٥٣
١٩٤٠-١٩٤٥	٦٦	٣٤
١٩٤٦-١٩٤٨	٨٤	١٦
المجموع من ١٩٣٤-١٩٤٨	٧٨ر٧	٢١ر٣

وإذا علم أنه فى تلك السنوات (١٩٣٣ — ١٩٤٨) زادت بعض الشركات من رؤوس أموالها بمقدار ٠٠٠ر٤٧٦ر٢٤ جنيهاً كما بلغت رؤوس أموال الشركات التى صفت أعمالها خلال تلك الفترة ٠٠٠ر٣١٣ر٦ جنيه فانه يمكن بذلك حساب نصيب كل من الأجانب والمصريين من مجموع رؤوس أموال الشركات الموجودة على الوجه الآتى :

	مصريون	أجانب	المجموع
رؤوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل سنة ١٩٣٣	٦،٠٠٦،٦٣٥	٦٠،٧٣٣،٧٥١	٦٦،٧٤٠،٣٨٦
شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٨	٣١،٠٤١،٥٦٦	٥،٦٧٧،٠٤٨	٣٦،٧١٧،٦١٤
زيادات فى رؤوس الأموال تمت فى الفترة (١٩٣٣ — ١٩٤٨)	١٩،٢٦٠،٦٣٢	٥،٢١٣،٣٧٨	٢٤،٤٧٦،٠٠٠

فيكون المجموع سنة

١٩٤٨ مكونا من	٤٦،٣٠٨،٨٢٣	٧٢،٦٢٤،١٧٧	١١٧ ٩٣٥،٠٠٠
النسبة المئوية	٣٩	٦١	١٠٠

ويخلص الأستاذ عبد الله أباظه من ذلك كله إلى النتيجة الآتية : وبذلك يمكن تقدير أن حوالى ٤٠ ٪ من رؤوس أموال الشركات موجود الآن فى يد المصريين بعد أن كانت هذه النسبة فى حكم العدم قبل سنة ١٩١٩ ، ثم يضيف إلى ذلك قوله (ويلاحظ أننا اعتبرنا أن أسهم وسندات الشركات القديمة مازالت بيد الأجانب مع أن جزءاً ليس بالقليل منها قد انتقل إلى أيد مصرية كشركة السكر وشركة البوستة الخديوية وشركة سكة حديد الدلتا وغيرها . ولو أدخل ذلك فى التقدير لارتفعت النسبة إلى أكثر من ٤٠ ٪) . ويضاف إلى ذلك أنه عند احصاء نصيب الأجانب الموجودين فى الخارج من الدين العام المحول إلى قرض وطنى عقب التحويل مباشرة (عام ١٩٤٣) كانت قيمة ما يمتلكونه هى ٣٣٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه من ٨٦٫٦٧٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٣٨٫١٪ من الجملة ، وهذه النسبة أقل كثيراً من مثيلتها قبل الحرب العالمية الأولى .

من هذا العرض الموجز الذى قدمناه والبيانات والأرقام التى أوردناها نستطيع فى غير عناء أن نتبين مبلغ الزيادة الكبيرة فى ثروة الطبقة الوسطى أى فى قوتها الاقتصادية منذ ثورة عام ١٩١٩ . وأفادت الحرب العالمية الثانية رجال الصناعة فانتعشت أحوالهم وتضخمت أرباحهم ، وأغلب الصناعات التى حققت الأرباح الضخمة لم تكن من المشاريع الفردية بل من الشركات المساهمة التى ينص قانونها على تكوين الاحتياطيات بمختلف أنواعها . وفضلا عن هذا كان رجال الصناعات الكبيرة يرصدون جانباً من الأرباح الاستثنائية كما قدمنا ،

فالقانون الخاص بالأخيرة حملهم على المغالاة فى تقرير أنواع الاحتياطيات ، وهو الأمر الذى ما كانوا ليقدموا عليه لو أن توزيع الأرباح على المساهمين كان بغير رقابة . وهكذا كانت الحرب الثانية عاملا قويا فى تجميع أموال ضخمة فى أيدى الرأسمالية الكبيرة وهى المظهر الذى تحولت إليه الطبقة الوسطى وبالتالى فى تقوية مركزها الاحتكارى وقوتها الاقتصادية . وهنا نلفت النظر إلى أمر له أهميته وهو أن التقدم الصناعى والتجارى والمالى الكبير الذى حققته البورجوازية المصرية منذ الحرب الأولى صحبه قيام طبقة من المديرين وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأمثالهم ممن تربطهم بهذه الطبقة صلة وثيقة من المصلحة المتبادلة ، فأصبحوا فى عدادها وانضووا تحت لوائها وصار لهم دور كبير فى تنمية ودعم سلطان هذه الجماعة ، الاقتصادى والسياسى .

وخلال فترة مابين الحربين ، ومن أجل إفساح مجال النمو أحرزت الطبقة الوسطى المصرية انتصارات رائعة كان لا بد منها ، وفى مقدمتها من حيث الأهمية والترتيب الزمنى التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ فهجرت مصر سياسة الباب المفتوح التى سارت عليها حتى ذلك الحين ، وكفلت نوعاً من الحماية لتنمو فى ظلها الصناعة المصرية . والنصر الثانى كان معاهدة ١٩٣٦ إذ كفل قدراً من الاستقرار الداخلى مؤقتاً وهو عنصر جوهرى بالنسبة إلى تقدم النشاط الاقتصادى . وفى مؤتمر مونتريه عام ١٩٣٧ عقد الاتفاق الذى بمقتضاه ألغيت الإمتيازات الأجنبية المالية والقضائية(١) . فزالت التفرقة القديمة بين المصريين والأجانب وأصبح الجميع متساوين أمام القانون .

---

(١) ألغيت المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ .

(٣) التحول الجديد على الطبقة الوسطى :

والآن ننتقل إلى موضوع على أكبر قدر من الخطورة والأهمية ، ذلك هو التحول الذى طرأ على طابع تلك الطبقة المصرية من رجال المال والأعمال ، بعد أن استكملت عناصر قوتها . لقد بدأت تلك الطبقة فى حدود ضيقة وعن طريق المنافسة ، وعرفت كيف تستفيد من مختلف الظروف القائمة فى البلاد والوعى القومى ، ولكنها سرعان ما اتخذت الطابع الاحتكارى ، فإذا بنا أمام « رأسمالية كبيرة احتكارية » . والذى يتابع تاريخ تطور الصناعة المصرية منذ الحرب العالمية الأولى سرعان ما يلمس غلبة الصفة الاحتكارية عليها كما يبدو ذلك فى صناعات الغزل والنسيج والسكر والأسمنت وغيرها ؛ وإذا كان بعض هذه المشروعات متنافسا فيما بينه فهى ذلك النوع المعروف عند الاقتصاديين بالمنافسة فى ظل الاحتكار ، إذ يكون فى الواقع بين المشروعات تفاهم مباشر أو ضمنى لرعاية المصالح المشتركة . ومن الأمثلة على ذلك أنه عند ما بدأ مصنع شركة أسمنت بور تلاند بطره العمل فى يناير سنة ١٩٣٠ اتفق مع شركة المعصرة على تكوين مكتب مستقل ببيع ما ينتجه هذان المصنعان تجنباً لكل مزاحمة بينهما ، ومدة الاتفاق عشرون عاماً . غير أن المنافسة اشتدت بين المكتب ومصنع حلوان إلى أن تم الاتفاق نهائياً فى فبراير سنة ١٩٣١ أى غداة صدور المرسوم بقانون بشأن فرض رسم استهلاك قدره ثلاثون قرشاً على كل طن من الأسمنت المصنوع فى مصر ، وحددت مبيعات مصنع حلوان طبقاً للاتفاق الذى يستمر عشرين سنة بتسعين ألف طن . وترى الظاهرة الاحتكارية ذاتها فى الناحية المالية مثل بنك مصر ، والذى فرض سيطرته على شركات الكثيرة التى عمل على انشائها وأسهم فى رأس مالها .

وهكذا انتهى الحال أخيراً باندماج رأس المال الصناعى مع سواه من مصرى وأجنبى وظهر ما يعرف باسم « الرأسمالية المالية » **Finance capital** وإن كانت على نطاق أضيق بطبيعة الحال بالنسبة إلى مثيلاتها فى البلاد العريقة فى التقدم الصناعى الحديث .

فما معنى هذا كله ؟ معناه أن قلة من ملوك المال غير المتوجين أصبحت تسيطر سيطرة كبيرة على الحياة الإقتصادية فى البلاد ، وأخذت تتكتل دفاعا عن مصالحها وانحاز إليها الأجانب ، ولعل أوضح مثل لهذه الكتلة المتجانسة ، فى طبيعتها وثروتها ومصالحها وأهدافها ، اتحاد الصناعات المصرية ... هؤلاء الملوك غير المتوجين من المصريين هم الذين بدأوا بداية متواضعة ، وكافحوا وشقوا طريقهم منذ الحرب الأولى ، وبذلك تحولت الطبقة الوسطى القديمة إلى رأسمالية احتكارية طاغية ، لا تدخر وسعاً فى تضخيم ثرواتها ودعم نفوذها ، وتحاول أن تفرض سلطانها على الحياة السياسية فى البلاد .

غير أن هناك ظاهرة أخطر من هذا بكثير . فالقصر بموقفه العدائى من الشعب وتعلقه بأهداف نظرية حق الملوك الإلهى ، التى عفا عليها الزمن فى العالم الديموقراطى ، هو المسئول الأول عن نكبة البلاد بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . والواقع أن الثقة بين الشعب والقصر كانت فى حكم العدم ، ولذلك ظل الأخير يعتمد على الاستعمار ويخشى أن يتخلى عنه ، فإن فعل الأخير زال الحكم الفردى ، بل زالت الملكية نفسها ، ولم تكن الملكية بغافلة عن رأى الشعب فيها ، ففى بعض المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات المصرية تردد الهتاف مراراً ضد الملك السابق والملكية ، وكان الكثيرون يتحدثون — الأقل فيما بينهم — عن النظام الجمهورى .

أما الإقطاع المصرى فكان حليفاً طبيعياً للقوة الاستعمارية ، فرجاله فى

نظرها هم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، كما مكن له الاستعمار وهيأ له سبيل التوسع والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضى الدولة الصالحة كأملاك الدائرة السنية ، والمستصلحة بوسائل مختلفة . والإقطاع يدرك تماما أنه موضع الكراهية من جانب الشعب وإن المبرر لبقائه لم يعد له وجود بعد أن أصبح فعلا قيداً على تقدم الإنتاج الصناعى والزراعى . ولهذا آمن أن استمراره وسط عداء الشعب أمر رهين بدوام العنصر الأجنبى أو القوة الاستعمارية .

ولقد بدأت الرأسمالية المصرية قومية حين كانت صغيرة متواضعة ، فلما نمت واتخذت الطابع الاحتكارى تحولت عن الصبغة القومية البحتة ، إذ سرعان ما نشأت بينها وبين رأس المال الأجنبى صلة المصلحة المتبادلة . فراحت تدعو دائماً إلى فتح أبواب البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية . والحقيقة تؤيد ذلك ، فهى لم تكن راضية عن التشريع الصادر عام ١٩٤٧ والذى حدد نصيب المصريين فى رأس مال الشركات المساهمة بما لا يقل عن ٥١ ٪ ، ولذلك كان أعلى الأصوات الداعية إلى تعديل هذا النص وخفض النسبة منبعثاً من « اتحاد الصناعات المصرية » الذى يمثل التحالف الوثيق بين رأس المال الكبير ، الوطنى والأجنبى . وإزاء ما كانت تموج به البلاد من عوامل السخط والانتقاض ، وقر فى ذهن الرأسمالية المصرية الكبيرة أن مصيرها رهين ببقاء الاستعمار ، وأن زوال الأخير يعصف بسلطانها ونفوذها وامتيازاتها ، لأنها لن تستطيع الوقوف وحدها ضد الشعب حتى بالرغم من انضمامها إلى القصر والإقطاع ، ومن مظاهر تحول هذه الطبقة أنها كانت أثناء ضعفها تطالب بالحماية الجمركية ، فعادت تطلب خفض الرسوم الجمركية وهو ما يتفق مع المصالح الأجنبية وهكذا تضاءلت المطامع القومية لهذه الطائفة .

لهذه الأسباب وغيرها كانت الرأسمالية الكبيرة دائما من أنصار التحالف والصداقة مع بريطانيا من قبل الحرب الأخيرة ، ثم أصبحت من بعدها من أكبر المؤيدين لفكرة الدفاع المشترك . ولو أنها كانت تعلن ذلك عن إيمان بالمصلحة القومية العامة ربما كان لها بعض العذر ، ولكنها فى الواقع كانت تتحدث بلسان مصلحتها الذاتية ، والأدلة على هـذا الاتجاه غير القومى متوافرة .

فاسماعيل صدقى حاول أن يفرض على مصر اتفاقا وصل إليه مع وزير خارجية بريطانيا ، وهو اتفاق يبقى الاحتلال من حيث الجوهر ويعترف بنظام الدفاع المشترك مع بريطانيا . وفى صيف عام ١٩٥١ فاجأ حافظ عفيفى الرأى العام بحديث فى جريدة الأهرام يؤكد فيه توافق المصلحة بين مصر وبريطانيا ، ولما ألغيت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتا السودان لعام ١٨٩٩ ، كان رجال هذه الجماعة أشد انتقاداً لهذه الخطوة وراحوا يهددون بما يرونه أخطاراً ستحيق بالاقتصاد القومى . وفى غمرة الكفاح الذى تولاه الشعب ضد الإنجليز فى منطقة القنال طلع حافظ عفيفى نفسه بحديث فى جريدة «الأخبار الجديدة» يشير فيه إلى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ، ويصر على رأيه فى أن من مصلحة مصر الانحياز إلى المعسكر الغربى ، فكان ذلك طعنة من الخلف للشعب المكافح . ولم تمض فترة وجيزة حتى كان الرجل رئيساً للديوان الملكى وبدا أن هناك اتجاها لتحويل الكفاح الوطنى عن سبيله ، ولذلك حق للناس أن يتشاءموا من ذلك التعيين فقابلوه بأشد مظاهر السخط الصاخب . ومما يلفت النظر أن الدوائر الاستعمارية والأوساط الاقتصادية فى مصر رحبت بالحادث (تعيين الرجل) ورجت من ورائه الخير . وتتابعت الحوادث سراعا فبدأ حريق القاهرة وأعلنت الأحكام العرفية وتوالت الوزارات التى يخلقها ويقتلها القصر ،

وانزوت قضية الكفاح الوطنى المسلح ، وأخذت الأحوال تزداد سوءاً إلى أن قام الجيش بثورته .

ومن الطبيعى أن يؤيد الاستعمار هذه القوى الداخلية الثلاث ويسندها فى دعاويها وأهدافها لأنه يعلم تماما مدى الشعور الشعبى العام للخلاص من وطأته . وهكذا أصبحت القوة الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الجديدة التى سنتحدث عنها وشيكا ، وقد ألفت نفسها أمام تحالف وثيق ، لتماثل الهدف والمصلحة ، بين الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع والرأسمالية الاحتكارية ، وصار لزاماً أن يكون الكفاح الشعبى موجها ضد هذه القوى الأربع .

(٤) تحالف الرجعية والاستعمار

هنا نلقى تحالفا وثيقاً بين قوى متعددة قوامه وأساسة تماثل المصالح والأهداف وتشابكها .

فالرأسمالية الاحتكارية وقد تدعم نفوذها رأت من الخير ألا تقف وحيدة فى الميدان. لقد عمد الكثيرون من رجالها إلى اقتناء الأراضى الزراعية فارتبطوا بالإقطاع وصارت لهم مصلحة ذاتية فى الإبقاء عليه .

إن من طبيعة البورچوازية ، لكى تفسح مجال النمو أمامها ، أن تعمل على تحطيم هذا النظام ، ولكنا وجدنا أنفسنا أمام التناقض الذى أشرنا إليه ولا نعجب له . وتعلق هؤلاء بالألقاب يسمعون إليها ويدفعون الثمن الغالى ، من مالهم وكرامتهم ، من أجل الظفر بها ، لأنها — طبقاً لتقاليد عهود الانحلال — تكسب هؤلاء القوم هيبة ومكانة فى المجتمع ، وأكثر من هذا فى وسيلة لتسهيل الصلات مع الجماهير والأداة الحكومية . لقد كان للألقاب

وظيفة اقتصادية كما يبدو ، وإن كانت فاسدة مفسدة ، ولذلك عظم التهافت على حملتها من جانب الشركات لكى ينضموا إلى مجالس الإدارة .

ولما كان القصر هو الذى يمنح الرتب والنياشين والألقاب ، مالت الرأسمالية الاحتكارية إلى صفه ، تؤيد دعاويه فى الحكم المطلق ، وتدعم مايطالب به من حقوق وامتيازات أو تخلقها له ، فكأنها ساعدت على العبث بالدستور والديمقراطية .

ولم يقف كبار الملاك الزراعيين عند حدهم ، إن الزراعة لم تعد حرفة مجزية تماما أو ميدانا صالحاً على الدوام لاستغلال أموالهم وأرباحهم التى يحصلون عليها من أراضيهم الواسعة ، فاتجهوا صوب الحرف الأخرى ، أو على الأقل فعل ذلك الكثيرون منهم ، وأقبلوا على اقتناء الأسهم والسندات ، والدخول فى ميادين الصناعة والتجارة والمضاربات ، والاشتراك فى الكثير من المشروعات غير الزراعية .

وكان القصر يريد أن يحكم حكما مطلقاً . وهو لايستطيع أن يفعل ذلك عن طريق الشعب لأن هناك تعارضاً أساسياً بين أهداف الجانبين ، وإذن لم يجد القصر أمامه من سبيل سوى الاعتماد على هذه الرأسمالية الاحتكارية الجديدة ، إلى جانب استناده التقليدى إلى الإقطاع ، لأن القصر فى الواقع أكبر أمير إقطاعى ، والدليل على ذلك أملاك الأسرة المالكة . وها هو الملك فؤاد استطاع أن يقفز بثروته من لاشىء تقريباً إلى ما يقرب من خمسين ألفاً من الأفدنة ، وتمكن ابنه فاروق من أن يملك ٢٨٫٠٠٠ فدان وهذا علاوة على أملاك الأسرة المالكة . وعلاوة على ذلك استطاع فاروق ، بمختلف الوسائل ، أن يدخل فى تحالف مصلحى مع البورجوازية الكبيرة وبذلك اقتنى مثلا عدداً ضخما من الأوراق المالية المتنوعة .

(٥) قيام الطبقة الوسطى الجديدة وطابعها الثورى

أوردنا فى موضع سابق عبارة « الطبقة الوسطى الجديدة » ، وآن لنا أن نوضح المعنى المقصود بها . . إن الذى يدرس سياسة الاحتلال التعليمية يرى أنها كانت تهدف أولا وقبل كل شىء إلى جعل التعليم من « السلع الكمالية » التى لايقدر على اقتنائها إلا ذوو اليسار أو أهل الطاقة المادية الكبيرة ، فكان التعليم بالنسبة إلى عامة الشعب « فاكهة محرمة » ومن هنا تقرر له ثمن يدفعه الساعون إليه منذ بداية المرحلة الإبتدائية ، حتى لا تتاح الفرصة أمام جماهير الفلاحين والعمال ومن فى وضعهم الاقتصادى والاجتماعى لينعموا بهذا الحق الأولى للشعوب .

لقد كان الاحتلال يقدر لكل خطوة يخطوها أهدافها ونتائجها ، ومن هنا أبعد الجماهير عن التعليم الذى يشيع فيها وعيا قوميا وديموقراطيا . وارتفع الثمن فى المراحل التالية للابتدائية بشكل واضح ، كما اقتصر التعليم الثانوى والعالى على عدد محدود للغاية من الطلبة ، ومعنى هذا أن أبناء الإقطاعيين خاصة هم الذين يحصلون على القدر المطلوب من التعليم فتتوافر لديهم المؤهلات التى تضعهم فى المناصب الرئيسية ، وهؤلاء من الطبقة التى هى السند الطبيعى للاستعمار والحكم المطلق . وكان الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع ، أى ممثلو هذه العناصر الثلاثة ، يوقنون تماما أن خفض « ثمن » العلم معناه فتح الباب أمام الجماهير فتنشأ تلك الطبقة الوسطى المثقفة التى لاتستطيع النمو — على الأقل فى بداية أمرها — إلا فى ظل الحرية ، الداخلية والخارجية . والحق ، إن فى مقدمة مبادئ الرجعية أن الشعوب الجاهلة أسلس قياداً وأطوع بنانا وأكثر استعداد لقبول الاستغلال فى شتى صوره .

فلما نشبت ثورة ١٩١٩ وصدر الدستور كان الأحرار التقدميون يتوقعون أن يقرر المبدأ الديموقراطى السليم وهو أن التعليم (من غير تحديد) حق لجميع المصريين ، فإذا به يقتصر على النص بأن التعليم الأولى (وحده) إجبارى ومجانى ، وهذا هو الإمتياز البسيط الذى منح للشعب — تفضل به الاستعمار والرجعية الداخلية ، وقنعت به الطبقة الوسطى نظراً لضعفها نسبيا فى ذلك الحين .

ولكن التطور التاريخى أقوى دائما من النصوص والغايات الذاتية ، وهذه حقيقة يترتب على إغفالها الوقوع فى الأخطاء . ففى السنوات التالية لقيام النظام النيابى ، بالرغم من قصوره وتعثره ، شهدت البلاد اتجاهين على قدر وافر من الأهمية . ففى المقام الأول عمدت البرلمانات والحكومات المتعاقبة ، استجابة للضغط الشعبى ومطالب التقدم الاقتصادى ، إلى تعميم التعليم فى مختلف مراحله ، فزادت النسبة المخصصة لهذا الغرض من الميزانية العامة ، وفتحت مئات المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وزاد عدد المدارس الثانوية والعالية ومعاهد المعلمين تبعا لذلك وبخاصة تلك التى تعنى بتخريج مدرسى المدارس الأولية . وانتقلت ظاهرة التوسع إلى التعليم الجامعى فأنشئت عام ١٩٢٥ أول جامعة حكومية بالقاهرة ، وفى سنة ١٩٤٢ ظهرت إلى الوجود الرسمى شقيقة لها بالأسكندرية ، وأخيراً فى عام ١٩٥٠ تكونت بالعاصمة جامعة ابراهيم .

أما الاتجاه الثانى فينحصر فى اشتداد الدعوة الشعبية إلى تيسير أسباب التعليم المادية بخفض ثمنه أو إلغائه ، وعظمت خلال الحرب الأخيرة وفى أعقابها فتقررت مجانية التعليم الابتدائى ؛ وفى سنة ١٩٥٠ طبق المبدأ على المدارس الثانوية وما فى حكمها . ولم يمر التشريع الأخير

بسهولة إذ ارتفعت أصوات كثيرة تعارضه وبخاصة فى مجلس الشيوخ . أما الجامعات فاستجابت بدورها إلى ذلك وتوسعت فى منح الإعفاء الكلى أو الجزئى . ونلاحظ أن هذا الاتجاه زاد قوة منذ بداية الحرب الأخيرة والسبب هنا اقتصادى ذلك أن الغلاء كان عنيفاً ، جعل التعليم عبئا ثقيلا على عائق الطبقات المحدودة الدخل . وأكثر من هذا أخذت تنتشر الآراء الديموقراطية التى تؤكد أن التعليم من الحقوق الأولية والأساسية للشعوب .

وترتب على ذلك أن عظم الإقبال على مختلف مراحل التعليم من جانب الجماهير وبخاصة أبناء العمال والفلاحين وذوى الطاقة المادية المحدودة ، وأخذ عدد الخريجين فى المعاهد المتنوعة يزداد زيادة سريعة عاما بعد آخر ، ليواجهوا الحياة وليزاولوا مختلف أنواع الأعمال ، فتكونت قوة كبيرة جديدة ، هى الطبقة الوسطى وتقيم معظمها فى المدن ، وإنها لوليدة هذا الاتجاه التعليمى الحديث .

ومن العوامل التى كان لها أثر واضح فى إنماء الوعى الصحافة والإذاعة ، والأولى منهما بصفة خاصة ؛ إذ درجت الصحف بوسائلها المتنوعة على معالجة المشكلات التى تعانيها الجماهير ، وفتحت صدرها للأخيرة كى تبث آمالها وتعرب عن أهدافها ، وعملت على أن تنقل للناس صوراً مما يجرى فى العالم الخارجى. وكذلك كثرت فى السنوات الأخيرة المؤلفات التى تعالج مسائل الإصلاح والعدالة الاجتماعية والمذاهب والفلسفات المختلفة وأتاحت لنا الظروف أن نسهم فى هذه الناحية الأخيرة بقدر ما نملك من جهد محدود .

قلنا إنه تكونت فى البلاد طبقة وسطى جديدة ، يقيم معظمها فى

المدن ، وتتألف من العناصر التاليـــة ، نشير إليها على سبيل المثال لا الحصر :

١ — صغار ومتوسطو موظفى الحكومة ويمثلون نسبة كبيرة ويعملون فى الإدارات والمصالح المختلفة فى كل مكان ، ودور العلم المتعددة فى شتى مراحلها ، ومنهم عـدد كبير جداً من ضباط الجيش والبوليس .

٢ — صغار ومتوسطو موظفى الشركات والمشروعات غير الحكومية ومستخدميها من المصريين .

٣ — رجال المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسـين والمحاسبين (مع استثناء أولئك ربطتهم المصالح المادية بالقوى الرجعية) والكتاب والصحفيين والأدباء .

٤ — طلاب الجامعات والأزهر والمعاهد العالية .

٥ — ويضاف إلى هؤلاء جميعا ذلك العـدد الوافر من صغار رجال التجارة والصناعة الذين توسعت أعمالهم منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ، كما نستطيع أن ندمج فى صفوف هذه الطبقة تلك الفئة من أوساط الملاك الزراعيين ولكنها فى الواقع تمثل نسبة ضئيلة للغاية فى الريف كما أنها متناثرة متفرقة مما يضعف من تأثيرها الإجتماعى .

هـذه هى الطبقة أو القوة الجديدة التى نمت فى البلاد ، ولها آمالها وأهدافها : وإنها لثائرة على الأوضاع السائدة التى لا تكفل لهـا حظا

مناسبا من الحياة . . . فالمرتبات التى يعيش عليها السواد الأعظم من موظفى الحكومة والشركات وأمثالها محدودة لا تتناسب مطلقا مع مطالب العيش بينما يحظى بالجزء الوافر قلة لا يستند معظم أفرادها إلى الكفاية الحقيقية فى العمل والانتاج .

فالسخط فى دوائر الحكومة عنيف على كبار الموظفين المحظوظين ، وبينما هناك قيود على الترقيات بالنسبة إلى أغلبية الموظفين لا نلقى مثلها بالنسبة إلى كبار الموظفين أى طائفة الاستقراطية فى الأداة الحكومة . وفى المؤسسات غير الحكومية تدفع أعلى المرتبات والمكافآت لأعضاء مجالس الإدارات ومن فى حكمهم ممن يتعلقون بالقصر أو الاقطاع أو الرأسمالية الاحتكارية ؛ وهذا أيضا — إلى جانب الإسراف فى النفقات غير الإنتاجية — يقلل من الأرباح التى توزع على صغار المساهمين فى الشركات الصناعية والمالية . ولا ينبغى أن ننسى الفضائح التى لازمت بعض الشركات الوهمية وراح ضحيتها صغار المدخرين.

والعرض كبير من جانب معظم طوائف المشتغلين بالمهن الحرة فاشتدت المنافسة وتضاءلت الأرباح بينما زادت أعباء الحياة وتكاليف المعيشة . وفى السنوات الأخيرة تخطى عدد خريجى المعاهد العالية والجامعات الطلب عليهم ، فقبل كثير منهم أعمالا لا تتلاءم استعدادهم وأجرها ضئيل فى الوقت ذاته ، بينما عجز عدد كبير عن الحصول على عمل يكسبون منهم رزقهم وبدأت البلاد تعانى نوعاً خطيراً من البطالة وهى « البطالة المتعلمة أو المثقفة » .

وفى الوقت الذى ألغيت فيه أو خفضت مصروفات التعليم نجد الأغلبية الساحقة من تلاميذ دور العلم ، بسبب فقر ذويهم ، يعانون شظف العيش . بل إن الكثيرين منهم من أبناء الجامعات ليعجزون فعلا عن شراء الكتب

والمراجع اللازمة لهم . وطبقة صغار رجال الأعمال تجد مجال النمو أمامها ضيقاً أو محدوداً ، إذ ليس ثمت وجود للمنافسة الفعلية ، لأن الاحتكارات الضخمة تسيطر على الحياة الاقتصادية . ومدت الرجعية رواق نفوذها ولو بدرجات متفاوتة ، على الأحزاب والجماعات السياسية القديمة وأمسكت بالقيادة فى يدها فاذا بالبرلمانات والحكومات المتعاقبة لا تسن من المشروعات إلا ما يتفق مع المصالح الكبيرة ، ولم تعمل شيئا يستحق الذكر للجماهير؛ فأحوال الفلاحين فى ركود ، والغلاء لم تخف وطأته ، والإنتاج لا يزيد بالدرجة التى تتمشى مع الزيادة المطردة فى عدد السكان. وهنا اشتدت الحملات على الأحزاب والحكومات ووصل بالكثيرين الحال إلى حد التشكك فعلا فى سلامة النظام الديموقراطى (للأسف !!) . وشكى صغار رجال الأعمال وأفراد الشعب من فساد الأداة الحكومية وانتشار الرشوة والفساد ، وكيف انها لا تخدم إلا المصالح الكبيرة .

وكان نظام الضرائب مثار الشكوى البالغة لما اتسم به من انعدام العدالة :

١ — زادت الأعباء الضرائبية دون أن تقابلها زيادة فى الإنتاج أو الخدمات الاجتماعية ، وراحت الأموال الطائلة تبدد فى مظاهر بشعة من الإسراف ، وفى ترقيات الموظفين المحظوظين .

٢ — ظلت الزراعة متمتعة بامتيازات واسعة فالضرائب عليها لم تكن مفروضة على الدخل الحقيقى وإنما على القيمة الايجارية الوهمية .

٣ — تحصل الحكومة على شطر كبير من إيراداتها عن طريق الرسوم الجمركية ،

والعبء هنا فى الواقع تتحمله الجماهير ، وكلما زادت مطالب الحكومات عمدت إلى رفع الرسوم الجمركية حتى ضج الناس من تكرار الظاهرة .

٤ — لم تتناسب الأعباء الضرائبية مع طاقة الطوائف والطبقات على الأداء .

٥ — وحتى ضريبة الإيراد العام حصيلتها تافهة بسبب مافى قانونها من إعفاءات وثغرات يتهرب عن طريقها أصحاب المصالح الكبيرة . وهذه الأخيرة بعد أن عطلت ضريبة التركات سنوات أخرجتها هزيلة لاتعدو كونها رسم انتقال على الميراث .

ورأت الطبقة الوسطى الساخطة كذلك الأرباح تتدفق على جيوب الأجانب ، وقمم الاقتصاد القومى فى أيديهم ، والاستعمار عمد شباكه وحمل البلاد خسائر وافرة خلال الحرب ويعمل على تأييد الرجعية والحكم المطلق ، فإذا بها تتجه وجهة قومية غايتها التحرر وتنفر من أى ارتباط بالاستعمار على صورة ثنائية أو متعددة الأطراف .

واستطاعت هذه الطبقة ، متحالفة مع العمال والفلاحين ، أن تحرز بعض انتصارات فى الميادين الداخلية والخارجية منها :

١ — التوسع فى التعليم على أساس تكافؤ الفرص وتقرير مبدأ الإعفاء الكلى أو الجزئى .

٢ — إعفاء صغار الفلاحين من الضرائب والإعتراف بحق العمال الصناعيين فى تكوين النقابات .

٣ — إصدار قانون الشركات المساهمة الذى تضمن نصوصاً بشأن استخدام الموظفين والعمال المصريين ونسبتهم من حيث العدد والمرتبات والأجور التى تعطى لهم . وكذلك نص القانون على أن تساوى نسبة ما يملك المصريون من رأس مال الشركات المساهمة الجديدة أو عند زيادة رأس مال الشركات القائمة ٥١ ٪ ، وكذلك أجبرت المؤسسات الأجنبية على استعمال اللغة العربية حتى يتسع المجال أمام المصريين فى وظائفها . وهذا كله دليل على اتجاه نحو تمصير الحياة الاقتصادية .

٤ — فرض الضريبة على الإيراد العام والمفروض أن يقع معظم عبئها على أصحاب الدخول الكبيرة .

٥ — إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ .

٦ — رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط رسمياً من جانب حكومة الوفد السابقة .

لقد كانت تلك الطبقة الجديدة ذات طابع ثورى ضد الاستعمار والحكم المطلق والاحتكار والاقطاع والفساد والرشوة ، واستمالت إلى جانبها جموع العمال كما عملت على بث دعايتها فى الريف ولو على نطاق محدود . وتجلى سخطها فى مظاهر عدة مثل المظاهرات والاضرابات . وأكثر من هذا أخذت تظهر هيئات جديدة تحاول التعبير ، فى صحفها ومطبوعاتها واجتماعاتها ، عن مشاعر الشعب ، ومنها جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى واللجنة العليا للحزب الوطنى وغيرها من منظمات علنية وسرية . . لقد كان المراقبون

من بعيد يدركون أن قوة جديدة ، لها أنصار وحلفاء ، قد ظهرت على مسرح السياسة المصرية ، وأن هذه القوة أو الطاقة لا بد أن تنطلق بعد أن تعددت النذر ، ولكن الرجعية ظلت متشبثة بامتيازاتها ، سادرة فى جهلها وعماها عن الحقائق الواضحة .

(٦) الطبقة العاملة في الميدان

ترتب على نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ نشاط الحركة الصناعية بسبب تعذر الإستيراد ، واستخدام الجيش البريطانى الألوف من المصريين . ولما انتهت الحرب تعرض الكثيرون للبطالة، ثم نشبت الثورة القومية الكبرى سنة ١٩١٩ واشتركت فيها طوائف الأمة بأجمعها وأبلى العمال فيها وفى غيرها من الحركات والاضطرابات الداخلية بلاء عظيما وصاروا قوة يحسب حسابها وبخاصة فى المدن الكبرى ، وأخذ العمال فى إنشاء نقابات تضم شملهم . وكانت هذه الحركة قد خمدت خلال الحرب بسبب سيف الأحكام العرفية كما كانت السلطات البريطانية تحارب أى نزعة إلى التكتل فى صفوف العمال .

ثم جاء اشتراك هؤلاء فى الثورة فزاد من ارتياب السلطات واشتد الشك نتيجة لما قيل من تغلغل بعض ذوى لآراء الثورية فى صفوف العمال ومحاولة استغلالهم ، ولهذا وقفت الحكومة من الحركات العمالية موقف العداء وأضافت مواد جديدة إلى قانون العقوبات فى سنة ١٩٢٣ فقررت المادة ٣٢٧ مكررة بشأن حق الإضراب فى المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة االعامة أنه لا يجوز استخدام هذا الحق دون إخطار المديرية أو المحافظة قبل الوقت المعين للاضراب بخمسة عشر

يوما مع بيان الأسباب وإلا عد الإضراب ، دون مراعاة ذلك ، جريمة عقابها الغرامة .

أما المادة ٣٢٨ (٣) فتعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو إجبار شخص على الانضمام إلى إحدى الجمعيات . غير أن الحركة أخذت فى النمو بالرغم من ذلك واكتسبت قوة من تزعم بعض الشخصيات البارزة وظهر أول اتحاد للنقابات وفى سنة ١٩٢٣ بالأسكندرية ، ثم تألف آخر برياسة عبدالرحمن «بك» فهمى . وفى ١٩٣٠ شكل اتحاد كبير فى نقابة عمال الترام ، وأخيراً انضوت نقابات كثيرة تحت لواء الاتحاد العام الذى شكله النبيل عباس حليم وقاومته السلطات إذ أوجست منه خيفة ، وانقسم على نفسه فى سنة ١٩٣٥ ولكن مالبث أن استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء . وفى سنة ١٩٣٦ حدثت إضطرابات فى الأسكندرية والقاهرة والوجه القبلى تحت تأثير بعض الحوادث الجارية فى فرنسا ، واعتصم العمال بالمصانع ، وتدخل رجال البوليس ووقعت بعض الضحايا . وفى سنة ١٩٣٨ حدثت موجة جديدة من الاضطرابات نتيجة لسوء أحوال المعيشة المترتب على كساد تجارى وارتفاع ثمن القمح . وفى السنة ذاتها عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل أربعين نقابة عمالية وطالب الحكومة بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة بشأن النقابات .

وما من شك أن الحركة العمالية كانت تنمو باطراد خلال الفترة (١٩١٩ — ٣٩) من حيث الكم والكيف ، فزاد عدد أعضاء النقابات وتنوعت مطالبهم . ولهذا النمو أسبابه ، ذلك أن الصناعة والتجارة سارتا فى طريق الازدهار التدريجى ، وقامت المشروعات الصناعية والتجارية ، وتركز

وتركز العمال فى بعض المناطق ، الأمر الذى ساعد على إيجاد نوع من التجانس والتفاهم .

ولما كانت أغلبية المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكا لرؤوس الأموال الأجنبية فهنا يبدو أثر الثورة القومية . واتخذ التكتل العمالى مظهراً اقتصادياً وهو الدفاع عن المصالح العمالية ، وآخر سياسياً وهو موجه ضد سيطرة رأس المال الأجنبى ولا يسعنا أن نغفل أثر التقدم الاجتماعى وانتشار التعليم تدريجياً والتأثر بما يجرى فى العالم الخارجى ، وكذلك لا ننسى أهمية تأييد الأحزاب السياسية للعمال وتشجيعهم على الانضمام وتأليف النقابات .

وبالرغم من موقف رجال الصناعة من العمال ، وتعنت المشرع والسلطات إزاء الحركات العمالية ، ومن عناصر الضعف الباطنية فى النقابات ، وقصور الوعى فى فئة كبيرة من العمال ، فقد استطاعت الطبقة العاملة تحقيق انتصارات تعد ذات شأن فى ظل تلك الظروف السالفة الذكر . ففى ٢٢ يونيه عام ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٤٨ بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ، وأصدرت الحكومة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ القانون رقم ٦٤ بشأن إصابات العمل .

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وزاد عدد العمال بسبب مطالب القوات المحاربة كما دب النشاط الوفير فى الصناعات المصرية ، فأقدمت الحكومة على إصدار القانون رقم ٨٥ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وتنص المادة الثالثة منه على أن

« للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية » . . . لقد كان موقف المشرع المصرى من قبل إزاء النقابات غامضا ، فلا هو اعترف بها ولا هو استنكرها صراحة ، فجاء القانون يضع حداً لذلك التردد . غير أن نصوص القانون تدل على أن المصالح الكبيرة استخدمت قوتها ونفوذها فجاء قاصراً فى نواح مختلفة ، ومن ذلك استثناء عمال الزراعة بحجة أن الاضراب من جانبهم — إذا وقع — قد يشل الزراعة مما يكون مصدر خطر على البلاد ، وكذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادىء الشيوعية إلى الريف المصرى . أما الحقيقة فهى أن كبار الملاك الزراعيين كانوا يخشون فى حالة السماح بتكوين النقابات الزراعية أن تعمد إلى المطالبة بتحسين الأجور وبكثير من المزايا والخدمات الاقتصادية والاجتماعية . . . وواضح أثر الرأسمالية الاحتكارية فى المادة ٢٦ التى تمنع قيام الاتحادات التى تضم نقابات تمثل حرفا مختلفة ، ويرجع هذا التحريم على مانعتقد إلى الخوف من تكتل العمال فتعظم قوتهم إلى حد كبير ، وبخاصة إذا ما اشتغلوا بالمسائل السياسية وطالبوا بتشريعات أخرى لحماية مصالحهم .

ومن القوانين الأخرى التى صدرت بعد ذلك :

١ — القانون رقم ٧٦ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل .

٢ — القانون رقم ٤١ الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ والخاص بعقد العمل الفردى .

٣ — القانون رقم ٧٢ (٢٤ يونيه ١٩٤٦) بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج .

٤ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ بصدد التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

٥ — قانون عقد العمل الجماعي .

غير أن هذه التشريعات ، وتعد خطوة تقدمية ، كانت قاصرة عن ارضاء مطالب العمال ، بل إنها لتعد متأخرة بالقياس إلى البلاد الأخرى ومنها بعض البلاد العربية ، كما يتضح من الملاحظات التالية :

١ — اقتصر المشرع على تحديد ساعات العمل اليومي بتسع ساعات في التجارة ودور العلاج ، وفي بعض الصناعات الخطرة وهي في الأخيرة تعد طويلة فها هي سوريا مثلا قد خفضت العمل اليومي في الصناعات المرهقة إلى سبع ساعات . والاتجاه العالمي ينحو نحو تحديد ساعات العمل في مختلف الصناعات .

٢ — لايوجد في القوانين القائمة ما يكفل لعمال الصناعة راحة أسبوعية معينة كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية .

٣ — لم تنص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردي على عدم خصم أيام العطلة الرسمية من الإجازة السنوية المدفوعة ، واستغل كثير من رجال الأعمال هذا النقص في تجزئة اجازات العمال وخصم

أيام الاجازات الرسمية من اجازاتهم السنوية المدفوعة ، وذلك فضلا عن ضآلة مدة الاجازات السنوية المدفوعة بالنسبة إلى مثيلاتها فى الدول العربية الأخرى .

٤ — ضآلة فئات التعويض عن إصابات العمل ويلاحظ بشأن المكافأة عن مدة الخدمة أن من عيوب التشريع المصرى تعقيده وقصوره فمثلا يسقط حق العامل فى المكافأة لو ترك العمل من تلقاء نفسه أيا كانت مدة خدمته .

٥ — تحريم النقابات المكونة من العمال الزراعيين وكذلك الاتحادات على ماذكرناه ، كما أن نفوذ السلطات عليها كبير .

٦ — عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور .

٧ — قانون تشغيل الأحداث يبيح استخدامهم من سن التاسعة فى بعض الصناعات الخفيفة ، والواجب تحريم العمل على الأحداث دون سن معين ، كما أنه لم ينظم عملية التمرين الأولى (١) .

٨ — عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعى يشمل حالات المرض والعجز والحوادث وكبر السن ، وكذلك ليس بمصر نظام التأمين ضد البطالة .

هذه تمثل ألوانا من مطالب الطبقة العاملة أوردناها على سبيل المثال لا الحصر ، وظلت تنادى بها فى السنوات التالية للحرب الأخيرة . وأكثر من

---

(١) apprenticeship

هذا ناصبت السلطات الحكومية ودوائر الأعمال نقابات العمال أشد العداء وعملت على التدخل المستمر ، بصورة سافرة أو مستترة ، فى انتخاباتها . هـذه العيوب الموجودة فى التشريعات العمالية ، إلى جانب المحاربة المستمرة للنقابات ، كانت من أكبر عوامل الاضطرابات المتتالية فى صفوف العمال ، ومما زاد فى اشتعال نار السخط فى النفوس ارتفاع نفقات المعيشة . وعمدت الحكومات المتعاقبة إلى استعمال العنف ، فلجأت إلى الاعتقال والتشريد والمحاكمات بشتى الاتهامات وكان الاستعمار ، بوسائله الخفية يشجع الحركة المعادية للعمال ؛ ومن هنا انضم العمال إلى الدعوات المضادة للاستعمار والرجعية ، الزراعية والمالية ، والحكم المطلق ؛ و أصبحت هناك مصلحة مشتركة بينهم وبين الطبقة الوسطى الثائرة .

وراحت الطبقة الأخيرة تعمل على استغلال ظروف العمال فقامت تدافع عنهم وتؤيد مطالبهم ، فزادوا وعيا وقوة . ولقد برهنت الطبقة العاملة على وعيها القومى بصورة رائعة كان لها أكبر الأثر الطيب ، لا فى مصر وحدها بل وفى العالم أجمع ، حين امتنع عمال الشحن فى موانىء قناة السويس عن العمل مع السفن البريطانية ، كما هجر زملاؤهم العمل فى المعسكرات البريطانية بمنطقة القنال أثناء معركة الكفاح القومى الذى أعقب إقدام حكومة الوفد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

(٧) فى الريف

أما الريف المصرى فقد ظل على حاله ، صورة لانعدام العدالة وانتشار الفقر والجهل والمرض . فمن ناحية الملكية الزراعية يكفى أن نعرض الصورة التالية كما كان عليه الحال فى نهاية ١٩٥٠ :

فئات الملكية	جملة الأطيان بالفدان	عدد الملاك	متوسط مايملكه الفرد
يملكون فداناً فأقل	٧٨٠٢٤٦	١٩٨١٣٣٩	٠و٣٩
يملكون أ كثر من فدان لغاية ٥	١٣٢٤٠٣٠	٦١٨٨٦٠	٢و١٤
يملكون أ كثر من ٥ ــ ١٠	٥٣١٠٢٤	٨٠٠١٩	٦و٦٤
يملكون أ كثر ١٠ ــ ٢٠	٦٢٦٧٠٠	٤٦١٢٧	١٣و٥٩
يملكون أ كثر من ٢٠ ــ ٣٠	٣١٣٠٧٨	١٣٠٧٣	٢٣و٩٥
« « ٣٠ ــ ٥٠	٣٥١٥٧٧	٩٣٥٨	٣٧و٥٧
« « ٥٠ ــ ١٠٠	٤٤٥١١١	٦٥٧٥	٦٧و٧٠
« « ١٠٠ ــ ٢٠٠	٤٣٦٤٠٣	٣١٩٥	١٣٦و٥٩
« « ٢٠٠ ــ ٤٠٠	٣٦٢٢١٧	١٣٥٠	٢٦٨و٣١
« « ٤٠٠ ــ ٦٠٠	١٦٤٤٤٥	٣٤٣	٤٧٩و٤٣
« « ٦٠٠ ــ ٨٠٠	٩٨٤٣٠	١٤٢	٦٩٣و١٧
« « ٨٠٠ ــ ١٠٠٠	٨٢٤٧٣	٩٢	٨٩٦و٤٥
يملكون أ كثر من ١٠٠٠ ــ ١٥٠٠	١٢٢٢٩٦	٩٩	١٢٣٤و٥١
يملكون أ كثر من ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠	٤٧٤٥٤	٢٨	١٦٩٤و٧٩
يملكون أ كثر من ٢٠٠٠ فدان	٢٧٧٢٥٨	٦١	٤٥٤٥و٢١
جملة عمومية	٥٩٦٢٦٦٢	٢٧٦٠٦٦١	٢و١٦

وهنا نلمس السبب الرئيسي فى انهيار الريف ... إن حوالى ٧١٫٩٦ ./ من الملاك الزراعيين لا يملكون سوى ١٣ ./ من مجموع الأراضى المنزرعة ، بينما ٢٠١٥ شخصا فى حوزتهم ٤٩٣ و ١٢٥٤ فدانا أى أكثر من ٢١ ./ من مجموع الأراضى المنزرعة ؛ وهذا وضع مقلوب بمقياس العدالة والإنصاف ، وإن كان طبيعيا طبقا لمعايير الاحتكار الإقطاعى . وأكثر من هذا فإن من الدخل الزراعى ٤٨٠و٦٠٩ جنيها موزعة على ٢٩٢و٢٧٣ فرداً من صغار الملاك فى السنة .

ومعنى هذا التوزيع السىء أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفى حتى لسد المطالب الضرورية التى تليق بالإنسان، وهذا بالإضافة إلى أن غير الملاك وهم الغالبية العظمى وهؤلاء مع أسراتهم لا يجدون حتى القوت الضرورى . ومن ذلك كله يتضح أن المشكلة الرئيسية التى واجهت الريف المصرى كانت تنحصر أولا فى إعادة توزيع الملكية الزراعية .

ولم يقف سوء الحال بصغار الفلاحين، وهم الذين يكونون الغالبية الساحقة من أهل الريف . عند هـذا الحد ، بل هناك مواضع أخرى للشكوى ، فالإيجارات الزراعية كانت عالية إلى حد بعيد . ومن العجيب الذى يدعو إلى الأسف أننا قمنا بحملة صحفية داعين إلى خفض الإيجارات لتحقيق العدالة من جهة والهبوط بنفقات المعيشة من جهة أخرى ، فتصدى لمهاجمتنا الكثيرون من عمـلاء الرأسمالية الزراعيـة باسم العلم ، وحقاً كم من الجـرائم يرتكب باسمه !! وثمت ناحيـة أخرى ذلك أن الفلاحين كانوا يلجأون إلى المرابين الذين يقرضونهم الأموال التى هم فى حاجة إليها

بفائدة تتراوح بين ٣٠، ٥٠ فى المائة لموسم واحد فقط، وهوما كان يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهى متواضعة بطبيعتها . وحتى البنوك تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢ ٪ فى السنة إذا ما أضيفت المصاريف إلى الفائدة القانونية المحدودة .

وإذا انتقلنا إلى العمال الزراعيين ألفينا حياتهم على قدر أليم من السوء بسبب انخفاض أجورهم . غير أن المشكلة الرئيسية تنحصر فى أن هؤلاء لايشتغلون إلا فى مواسم الزراعة فقط . ثم يتعطلون خلال فترة طويلة من العام : وأكثر من هذا ، لما أجاز قانون ١٩٤٢ للعمال تكوين النقابات استثنى عمال الزراعة .

أما عن الناحية الإجتماعية فالمجال فسيح فيها للحديث . فالمبانى قذرة ضيقة وتنقصها مقومات الحياة الصحية ، ولذلك كانت أكبر عامل فى انتشار الأمراض التى نفسها كذلك إلى سوء التغذية بسبب الفقر العنيف . والمياه الصالحة للشرب تعد من «مواد الترف» النادرة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من سكان الريف المصرى، على ماقالت الكاتبة «دورين واريز» Doreen Warriner فى كتابها « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » . ومما يدعو إلى الأسف ــ لا العجب ــ أن البرلمانات والحكومات المتعاقبة لم تفعل شيئا جديا لصالح الفلاحين ، وذلك بسبب غلبة الإقطاع على الحياة السياسية فى البلاد .

وكانت الرجعية لاتنظر بعين التقدير إلى الريف فأهملت شئونه ، وغفلت عن مقومات الوعى بالرغم من ضعفها . فالعمل على نشر التعليم الإلزامى ، وفتح أبواب مراحل التعليم الأخرى أمام أبناء الفلاحين ، وانتشار الإذاعة

والصحافة ، كل ذلك ساعد على إيقاظ الفلاحين من غفلتهم ـ أو بالأحرى ـ من سباتهم وساعد على نمو وعى اجتماعى واقتصادى بينهم ، فبدأت الدعوة إلى إعادة تنظيم الملكية الزراعية وتعديل أساليب الإيجارات الزراعية وفئاتها ورفع أجور العمال الزراعيين . وتوالت نذر تنبىء بالخطر ومن أهمها الحادث المعروف عام ١٩٥١ وهو ثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة فى إحدى المناطق التى تملكها أسرة البدراوى ، وهى من دعائم الإقطاع الزراعى واضطر البوليس إلى التدخل لحماية السادة . وكذلك وقعت اضطرابات فى ممتلكات الأمير محمد على .

هكذا أخذت بواعث الانتقاض تتسرب إلى الريف المصرى ، وراح يتطلع إلى تغيير الأوضاع الظالمة ، وبهذا وجدت الطبقة الوسطى الساخطة حليفا جديداً يدعم دعاويها وقوتها .

أما طبقة كبار الملاك فقد ظلت محتفظة بأملاكها العريضة وأرباحها الوفيرة بل لقد عملت على الاستزادة من ذلك بوسائل مختلفة منها :ـ

(١) انتزاع أملاك صغار الفلاحين بعرض أثمان عالية ، وبالإرهاب ثانيا، وباستغلال الأزمات التى يتعرض لها هؤلاء تارة أخرى :

(٢) الاستيلاء على أراضى الدولة المستصلحة بأثمان تافهة .

(٣) استئجار الأملاك الحكومية ، وأراضى الأوقاف بإيجارات منخفضة إلى حد بعيد ، ثم تأجيرها من الباطن بأضعاف الإيجار الأصلى .

(٤) التهرب من الأعباء الضريبية كما أشرنا فى موضع سابق .

وأكثر من هذا فإن الكثيرين منهم استغلوا نفوذهم وسطوتهم فتدخلوا

فى أعمال اللجان الحكومية بقصد خفض القيمة الإيجارية لأملاكهم وهى التى تقدر على أساسها الضرائب العقارية .

(٥) استغلال العمال الزراعيين بدفع أجور تافهة لهم .

وتضخمت أرباح هذه الطبقة خلال الحرب والسنوات التالية بسبب ارتفاع الإيجارات الزراعية وأثمان الغلات الزراعية وبخاصة القطن . ومع ذلك كانت تلك الطبقة الإقطاعية قيداً على الإنتاج لأسباب عدة نذكر منها :

(١) عدم استعمال أغلبيتهم للأساليب الحديثة فى الزراعة والإنتاج وهى الفائدة الوحيدة التى تعود من الملكيات الواسعة ، فهم إما يستخدمون الوسائل القديمة ، وإما يؤجرون أراضيهم لصغار الفلاحين .

(٢) بقاء أغلبهم فى المدن والابتعاد عن أراضيهم فلم يهتموا بإدخال الإصلاحات التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية الأرض . وأنفقوا أرباحهم على السلع الاستهلاكية والكماليات .

(٣) عدم المساهمة فى استصلاح الأراضى البور بفائض أرباحهم .

(٤) هذا الاهتمام الواضح باقتناء الأراضى الزراعية ، إلى جانب إنفاق الأموال على اللهو والترف ، حول الأموال عن النواحى الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات العامة وهى النواحى التى تزيد من الثروة العامة .

(٥) إبقاء أغلبية أهل الريف فى تلك الحالة من الفقر مما جعل مستوى حياتهم منخفضاً فأصبحت مطالبهم محدودة ، وهذه ظاهرة لا يمكن أن تشجع التقدم الصناعى .

وهكذا نرى أنه من الوجهة الاقتصادية لم يعد هناك مبرر لبقاء هـذا الإقطاع الإحتكارى .

ومن النواحى السياسية والاجتماعية كان تطور البلاد يقتضى زوال هذا النظام من البلاد .

فالملاحظ أن كبار الملاك الزراعيين لم يؤدوا الواجبات الاجتماعية الإنسانية الملقاة على عاتقهم ازاء الريف ، لأنهم لم ينظروا إليه إلا على أنه بقرة حلوب ، كما أن سمعة هذه الطبقة قد انهارت لأسباب متعددة منها وقوفهم فى وجه الإصلاح ونشر التعليم ، وتأييدهم الحكم المطلق والاستعمار وإسرافهم الشديد على ملذاتهم وشهواتهم بصورة فاضحة .

ومن الناحية السياسية سيطروا على الانتخابات والأحزاب والبرلمانات والهيئة التنفيذية ، واستغلوا ذلك كله لصالحهم ؛ فأفسدوا الحيـاة العامة وحالوا دون قيام النظام الديموقراطى بمعناه الصحيح . . . إذن فقد الإقطاع الزراعى المبرر . raison d'être لبقائه إذ لم تعـد له وظائف سليمة ، من اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يؤديها ، ومن هنا كانت مصر بحاجة إلى ثورة تطيح بتلك القوة الرجعية الفاسدة أو بذلك القيد الشديد على التقدم ؛ وهو ماحققته ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .

(٨) الجماهير والحرب العالمية الثانية :

«ترتب على المغالاة فى إصدار أوراق النقد من غير أن يكون هناك عرض متناسب من السلع والخدمات أن ارتفعت الأسعار باستمرار ، وأدى استمرار ارتفاع الإسعار إلى شقاء عدد كبير من السكان ، وهذا بالرغم من ازدياد الدخل الأهلى وبلوغه رقما عالياً ، والسبب فى ذلك عدم نجاح سياسة التدخل الحكومى فى هذا البلد بمثل القدر الذى نجحت به فى معظم البلدان المحاربة وعلى الأخص فى انجلترا . فاقتصاديات الحرب تتطلب تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتوزيع الدخل الأهلى بطريقة عادلة بين جميع الأفراد الذين اشتركوا فى تكوينه . ويرجع الإخفاق إلى ضعف الأداة الحكومية ، كما أن الطبقات ذات الدخول العالية كانت بفضل مواردها الكبيرة أكبر عامل فى عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار » (١) .

والواقع أن أكبر أثر للحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة ازدياد حدة الغلاء كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	الأرقام القياسية لأسعار التجزئة	الأرقام القياسية لنفقات المعيشة
١٩٣٨	٩٩	١١٣	١٣٨
١٩٣٩	٩٤	١١٩	١٣١

---

(١) التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مصدر سابق (الطبعة الرابعة) ص ٢٩٠ـ ٢٩١ .

١٩٤٠	١٢٥	١١٦	١٤١
١٩٤٢	١٩٨	١٤٣	٢٣٠
١٩٤٣	٢٥٧	٢٥٩	٣١٠
١٩٤٤	٣٠٠	٣٠٦	٣٥٣

هكذا أخذت الأسعار فى الارتفاع السريع المطرد ، حتى عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، وأصبحت الحياة عبئاً يصعب احتماله إذا استثنينا كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رؤوس الأموال وكبار الموظفين . حاولت الحكومات تخفيف حدة الغلاء بالنسبة إلى بعض أصحاب الدخول الثابتة ، وبعض أفراد الطبقة الفقيرة ، فمنحت موظفيها إعانة الغلاء ، كما وضعت حداً أدنى لأجور عمال الزراعة ، وتوسلت بنظام التسعير الجبرى وتقييد الاستيراد ومنع تصدير السلع التى يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها . ولكن تلك الأساليب كلها لم تؤد إلى أية نتيجة حاسمة :

١ — فالزيادة التى منحت للموظفين والحد الأدنى الذى تقرر للعمال الزراعيين — كل هذا لم يساعد على تخفيف حدة الغلاء ذلك أن الزيادة لم تتمش مع مثيلتها فى أثمان السلع والخدمات .

٢ — فرضت الحكومة التسعيرة الجبرية على معظم الضروريات وحددت مايستهلكه الفرد منها ، ولكن هذه الوسيلة لم تصادف نجاحاً يذكر بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف أخلاق المشرفين على التموين .

والحق ، لقد ضجت مختلف طوائف الشعب من الغلاء ، واستمرت هذه الظاهرة فى السنوات التى أعقبت انتهاء الحرب .. حدث ذلك بينما ذوو المصالح

الكبيرة من زراعية وصناعية ومالية، كانوا يجنون الأرباح ويكدسون الأموال وينعمون بكل ما تصبو إليه نفوسهم ، فالحرب بالنسبة إليهم نعمة وهم القلة ، وبالنسبة إلى جماهير الشعب نقمة وهى الكثرة الغالبة .

وأكثر من هذا رأت الطبقة الوسطى المصرية من رجال التجارة والصناعة أنها لم تفد شيئاً من ظروف الحرب إذا كانت الأرباح تنساب إلى جيوب الأغنياء وخزائن الأجانب من غربيين وشرقيين ، فازداد سخطها . وهكذا قويت روح الثورة والتمرد فى نفوس الجماهير نتيجة للعامل الاقتصادى فى الحرب الأخيرة .

الفصل الخامس

الثورة المضادة

تحدثنا عن ثورة عام ١٩١٩ وأهدافها ، وعرضنا للمزايا والمكاسب التى حققتها وبخاصة من وجهة نظر الطبقة الوسطى التى كان لها دور واضح فى التمهيد للثورة وتدبيرها . ولكن القوى المعادية التى أجبرت على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومنح الدستور وقانون الإنتخاب ، لم تقف ساكنة بل رأت من صالحها أن تبدأ هجوماً مضاداً قبل أن تأتى إلى الحكم وزارة الثورة الأولى .

ففى ٣٠ مايو من سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة يحيى إبراهيم « قانون الإجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » وأحاطت فيه حق الاجتماع الذى نص عليه الدستور ، بقيود شتى . وفى ٢٦ يونيه من السنة ذاتها أقدمت تلك القـوى على خطوة أشد خطورة اذ سنت (تمشيا مع نص المادة ١٥٥ من الدستور) قانون الأحكام العرفية ، وكان من الواجب أن يترك أمره للبرلمان .

« وفى الحق إنه قانون يضع فى يد الحكومة سلطة لا حد لها ، تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية للدستور »(١) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ص ١٢٤ .

وإذا كان قانون الأحكام العرفية أعد ليكون أداة فى يد القصر والرجعية ، وقد أحسن الطرفان استغلاله لضرب الوطنيين الأحرار ، فقد كان كذلك نصراً للاستعمار الذى حصل على كسب آخر بتعيين سبنكس باشا الإنجليزى مفتشاً عاماً للجيش المصرى فأصبحت له القيادة الفعلية بالنيابة عن السردار . وعلاوة على ذلك استغلت السراى الفرصة فقامت بتعيين رجال السلك السياسى ممن تعرف عنهم الولاء لها ؛ وكان الواجب أن تدع الأمر للوزارة التى يسفر عنها الانتخاب .

وزارة الثورة تحاول المسير

أجريت الانتخابات فأسفرت عن فوز ساحق للوفد المصرى ، وطبقاً للتقاليد المرعية فى البلاد الدستورية دعى زعيم الأغلبية وعرضت عليه الوزارة ، فقبلها . وهنا نقول إن قبول سعد الحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية ، فهو الزعيم الشعبى الذى تؤيده البلاد والمتولى الكفاح ضد الاستعمار والحكم المطلق ، وكان يحسن به أن يظل بعيداً ويدفع إلى الحكم بأعوانه من رجال الصف الثانى ، ليقف موقف المراقب حتى لا يتحمل مسئولية الأخطاء التى قد ترغم الظروف الوزارة على الوقوع فيها . إن الحاكم يضطر إلى مراعاة الكثير من الاعتبارات وقد يغض الطرف أحياناً عن مسائل لها أهميتها ، أما الزعيم الشعبى ، البعيد عن مسئوليات الحكم . فغير مقيد بهذه الاعتبارات إطلاقاً وله حرية العمل والقول .

ولقد حرص رجال المؤتمر الهندى خلال فترة الكفاح على أن يبعدوا قادتهم دائماً عن المناصب الرسمية مادام الإنجليز فى البلاد .

ومهما يكن من أمر فإن الجواب الذى رفعه سعد زغلول معلنا فيه قبول أعباء الحكم ، تضمن عدم الاعتراف بما سبق للوفد المصرى استنكاره ، والمقصود من ذلك التحفظات الأربع التى اشتمل عليها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. ثم جاء خطاب العرش متضمنا أن برنامج الوزارة الجديدة يقوم على الأسس التالية :—

١ — تحقيق الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

٢ — بث الروح الدستورية والعمل على دعمها .

٣ — ضرورة العفو عن الجرائم السياسية .

٤ — العمل على تحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة .

وهكذا التزمت الثورة ، ممثلة فى وزارتها الأولى ، الأهداف التى قامت من أجل تحقيقها وهى التحرر والديمقراطية ورعاية المصالح الشعبية .

وبدأت الوزارة تحاول السير على هذا النهج القويم فأفرجت عن المسجونين السياسيين ، ورفضت تجديد عقد المستشار القضائى البريطانى بالرغم من طلب وإلحاح دار المندوب السامى ، ثم أحرزت نصراً دستورياً له أهميته بسبب الخلاف مع القصر حول من له الحق فى اختيار الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ . كان القصر يريد أن يستأثر بهذا الحق وبذلك يسيطر على ناحية من السلطة التشريعية ، وأصرت الوزارة على أنها المسئولة عن العمل طبقا لنص الدستور ، وأخيراً تقرر تحكيم المسيو ڤان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة حينئذ والبلچيكى الجنسية ، فجاء قراره مؤيداً لوجهة النظر الدستورية التى تمسكت بها الحكومة إذ قال :

« ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضياً على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر . إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساساً لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لايتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهومبدأ لايحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

ولكن الخلاف كشف عن التناقض الموجود فى الحياة المصرية ، أو التعارض بين ممثلى الثورة والقصر .

وبدأت الحياة النيابية لأول مرة فى ظل الدستور ، واتخذ البرلمان طائفة من القرارات كلها تتفق مع أهداف الثورة وتتصل بخير الشعب ومنها :

١ — القرار الخاص بوجوب استقلال العملة المصرية عن الإنجليزية ، لأن الاستقلال النقدى أساس هام من أسس الاستقلال السياسى ؛ ثم سحب المبلغ المودع فى بنك انجلترا من الاحتياطى .

٢ — تخصيص ثمن ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك الدين العام الذى كان من أسباب نكبة مصر واحتلالها ، ومظهراً من تسلط رأس المال الأجنبي على البلاد .

٣ — فتح اعتماد لإنشاء عدد من المدارس وتأليف لجنة برلمانية لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات .

٤ — تشكيل لجنة حكومية لبحث أحسن السبل لإدارة مصلحة الأملاك الأميرية، وبيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين .

٥ — تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة المصرية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة .

٦ — إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (منعا للعبث بأموال الدولة والإسراف فيها) .

٧ — ضرورة اختيـــار مندوبين مصريين لتمثيل الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، بعد أن كان ذلك مقصوراً على الأجانب والمتمصرين .

٨ — حذف مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى عند دخولها السودان ، وهذا القرار الهام يحمل معنى تأكيد الوحدة القائمة بين البلدين .

٩ — تقرير قانون الانتخاب المباشر .

والذى يمعن النظر فى أعمال الوزارة والأحداث التى مرت بها ، يستطيع من غير عناء أن يلمس اتجاهاتها التى تماشى أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، وهذه الاتجاهات تتلخص فيما يلى :

أولا : عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرير وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

ثانياً : تأكيد النظام الدستورى مبنى ومعنى ، والوقوف فى وجه دعاوى الحكم المطلق .

ثالثا : تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية أو السيطرة الأجنبية عليها .

رابعاً : تشجيع البضاعة المصرية بصفة خاصة وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى .

خامساً : العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع أطيان الدولة التى كانت دائماً مطمع طبقة كبار الملاك .

وما من شك أن الثورة عن طريق الوزارة المتولدة عنها ، أرادت وحاولت السير فى طريقها الصحيح ، ومن هنا بدا واضحا أنها قد دخلت فى دور الصراع مع خصومها الحقيقيين ؛ وهم الاستعمار والإقطاع والحكم المطلق ، وراح هؤلاء جميعا ينثرون الأشواك فى سبيلها ويسعون إلى تحطيمها أو على الأقل إلى توجيه ضربة قوية إلى صدرها ؛ إشعاراً بوجودهم ؛ وتحذيراً لها لها من التمادى ؛ وإظهاراً لقوتهم ... لقد اضطرتهم الثورة أن يسلموا بالقليل للشعب ؛ فلما رأوه حريصا على دعم هذا القليل وزيادته ؛ انقلبوا يحاولون أن يسلبوه ما انتزعه من قبل ناسين أن الشعوب لا تفرط فى حق تنتزعه ولو خيل لهم خلاف ذلك .

لقد قامت وزارة الثورة فى عام ١٩٢٤ ولم ينقض على تأليفها أيام حتى بدأت المعركة ، أو قل بعبارة أدق بدأ الصراع بين الشعب وخصومه من جديد . .

مقدمات المؤامرة :

كان واضحا أن نهاية وزارة الشعب أمرا مقررا وقريباً ، وبدأ الحلفاء يعملون فى الخفاء وبالأساليب غير المباشرة ، وجاء الهجوم من نواح متعددة. ففى عام ١٩٢٤ أقيم معرض ومبلى واشتركت فيه حكومة السودان دون

استشارة مصر ، ومعنى هذا أن الطرف الأول أى الاستعمار قد اتخذ إجراء ينطوى على استقلاله فى العمل ، وعلى التمهيد لسياسة فصل السودان ، وبادرت الحكومة المصرية إلى الاحتجاج على هذا التصرف ، ويلفت النظر فى بيانها العبارات التالية :

« . . . من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان . . . وفى الحقيقة إنه يتضح جلياً من نص المادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته . . . وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر » .

وهذا رد على قول اللورد اللنبى فى تبليغه : « كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو عن طريق المندوب السامى » .

ولم تكد تنتهى تلك الأزمة حتى أثارت إنجلترا غيرها حين منعت حكومة السودان وفداً سودانياً من السفر إلى مصر واعتقلت فريقاً من رجاله . وكان للعملين صداهما فى البرلمان المصرى وصرح رئيس الحكومة بأنها « تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » .

وهنا صرح اللورد بارمور نائب الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات بجلسة ٢٥ يونيه : « إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها ، والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة

انجلترا بخسارة عظمى ، وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » . فوقف سعد زغلول ، ممثل الثورة ، يعلن فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى ٢٨ يوليه « إنى بالنيابة عن الشعب جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت » . ولقد أراد سعد أن يقدم استقالته فرفضت ... إن الوقت لم يحن . ! !

والحق ، لقد بان للاستعمار أن حكومة الثورة شديدة التمسك بأهدافها القومية إلى حد بعيد ، ثم تأكد من ذلك أثر المباحثات التى دارت فى لندن بين سعد زغلول ورمزى مكدونلد حين قدم الأول المطالب الآتية :

١ — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، والمستشارين المالى والقضائى ، وزوال كل سيطرة بريطانية ولا سيما فى العلاقات الخارجية .

٢ — عدول بريطانيا عن دعاويها بشأن حماية الأجانب والأقليات ، والاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

وأخفقت المفاوضات ، وصار لزاما — من وجهة نظر المصلحة الإستعمارية — الخلاص من الوزارة الثائرة . وعاد سعد ليواجه العاصفة من ناحية أخرى . إن القصر لم ينس مطلقاً أزمة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، والهزيمة التى أجبر على الرضوخ لها ، وشهد سياسة الوزارة المتمسكة بالدستور ، ورأى قوة سعد تزداد يوما بعد يوم ، فقرر أن الوقت قد حان للتخلص من الوزارة ، وقد أخفقت فى مفاوضاتها مع بريطانيا . . .

إن القصر لا يمكن أن يرضى أن لا يكون له سلطان فعلى فى إدارة شئون البلاد . لقد كافحت الثورة حتى صدر الدستور ، وروحه أن الملك يملك ولا يحكم ، ولـكن كان لا بد من صراع طويل ومرير حتى تنطبق الناحيـة العملية على النظرية .

وبدأت سلسلة المضايقات بقصد الإحراج الذى ينتهى بالخروج وهو الغاية المطلوبة ، فقام طلاب الأزهر والمعاهد الدينية بإضراب مفاجىء ، وفغر الرأى العـام فاه إذ سمعهم يرددون الهتاف الغريب « لا رئيس إلا الملك » ومن هنا تأكد من أين هبت العاصفة الحقيقية أو تهيأ هبوبها .

وأعقب ذلك إقدام السراى على تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملـكى ورئيساً له بالنيابة مع الإنعام عليه بوسام ، وكل ذلك من وراء ظهر الوزارة ، وكان للرجل دور فى الدسائس التى تدبر لإخراج الوزارة . ثم كانت ثالثة الأثافى حينما قدم محمد توفيق نسيم وزير المالية استقالته من غير داع من المصلحة العامة .

أدرك سعد مصدر هذه المؤامرات والدافع عليها ، ورأى أن الحل ينحصر فى دعم الدستور ، فطالب بعدم انفراد الملك بمنح الأوسمة والنياشين وتعيين موظفى القصر لأنه ـ طبقاً للدستور ـ إنما يتولى سلطته بوساطة الوزراء ، ثم أرفق هذا المطلب الدستورى باستقالته . ووقف البرلمان والشعب إلى جانبه ، وراحت الجماهير تهتف فى ميدان عابدين « سـعد أو الثورة » فلم يسع الملك فؤاد إلا التراجع . مؤقتاً حتى تحين فرصة أكثر ملاءمة ، ووافق على أن يوقع رئيس وزرائه على أمر تعيين وكيل الديوان . .

انفرجت الأزمة ، ولكن الملك أمرها فى نفسه ، ذلك أن الثورة ما زالت تعارض دعاويه فى السيطرة الفعلية .

وفى ١٩ نوفمبر روعت البلاد بنبأ اغتيال السير لى ستاك باشا ، وسارعت الحكومة البريطانية إلى استغلال الفرصة لتصب جام سخطها على الثورة ورجالها ولتحقق أهدافها الاستعمارية ، فبعثت إنذاراً يتضمن — إلى جانب المطالبة بتعويض باهظ ومعاقبة الجناة — قمع المظاهرات الشعبية ، وسحب القوات المصرية من السودان ، وإطلاق يد حكومة السودان فى زيادة المساحة المنزرعة فى منطقة الجزيرة بالسودان إلى مقدار غير محدود ، طبقاً لمقتضيات الحاجة ، وعدم معارضة رغبات الحكومة البريطانية المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

ولسنا ندرى ولا يمكن أن ندرى الصلة بين حادث اغتيال فردى وتلك المطالب العريضة ، وإنها لتذكرنا بإنذار النمسا والمجر إلى الصرب عند مقتل ولى عهد الأولى ، وهو الإنذار الذى لو قبلته صربيا لحطمت استقلالها ، فرفضته وكان الرفض السبب المباشر فى الحرب الأولى .

رفض سعد الشروط عدا ما تعلق منها بتعقب الجناة ودفع التعويض والعمل على حفظ الأمن والنظام ، فأجابت انجلترا باحتلال الجمارك وهنا قدم الرجل استقالة الوزارة فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، ولم يتوان الملك فؤاد فى قبولها فوراً . . . وهكذا تمت المؤامرة المتعددة الأطراف .

الثورة المضادة :

وفى اليوم نفسه تألفت وزارة برئاسة أحمد زيور باشا الذى أعلن أن

رسالته هى « انقاذ ما يمكن إنقاذه » فإذا بها « التسليم بدون قيد أو شرط » ولم تزد عن كونها أداة فى يد القصر والاستعمار .

أما الإنقاذ كما فهمته تلك الهيئة فتجلى فى خروج الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان ، وإبقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى ، وقبول تعويض الموظفين الأجانب ، وكان من أثر هذا استقالة اثنين من الوزراء ، هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة . وفى ٩ ديسمبر من السنة ذاتها عين إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية . وفى يوم ٢٥ تقرر تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم صدر مرسوم بحله يوم ٢٤ وحدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ موعداً لانعقاد المجلس الجديد ، على أن تجرى الانتخابات على غير النظام المباشر .

وهكذا كانت تلك الإجراءات كلها فوزاً للاستعمار ونصراً للحكم المطلق ممثلا فى القصر . ولم تقف الهيئة الأخيرة عند هذا الحد بل سعت إلى تكوين حزب موال لها ويسند دعاويها وهو « حزب الاتحاد » من طائفة النفعيين وأرباب المآرب الذاتية وعبيد السلطان .

أجريت الانتخابات ، وبالرغم من تدخل الإدارة وأساليب الإكراه نال الوفد الأغلبية ، ولكن زيور لم يعبأ بذلك وألف وزارة جديدة كان من أعضائها إسماعيل صدقى وعلى ماهر ، وهما الإسمان اللذان نذكرهما فى هذا الصدد نظراً للدور الذى قدر لكل منهما أن يلعبه فى حياة البلاد . لقد كان صدقى أحد الذين أبعدوا إلى مالطة قبيل انفجار الثورة ، وكان على ماهر أحد الثلاثين الذين تولوا صياغة الدستور الذى كان الهدف منه تأكيد سيادة الأمة وتقييد سلطات رئيس الدولة ، ومع ذلك قبل الرجلان الاشتراك

فى وزارة تأليفها وأسلوبها فى الحكم عدوان على الدستور وسيادة الأمة وكرامتها .

اجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس وأسفرت عملية انتخاب الرئيس عن فوز سعد زغلول . فما كان من الحكام الجدد إلا أن استصدروا فى اليوم نفسه مرسوما بحل المجلس بالرغم من الدستور الذى يحرم إطلاقا حل المجلس مرتين لسبب واحد . وهكذا بلغت الثورة المضادة للشعب ذروتها على أيدى وزارة الاستعمار والرجعية ، ونحن إذ نطلق هذه العبارة على الوزارة لا نعتمد على ظروف تكوينها ، وإنما نستند كذلك إلى وضع أعضائها فمنهم طائفة الموظفين الذين يدينون بالولاء الأعمى للقصر ولو تحدوا الشعب ، ومنهم الدستوريون الذين يمثلون الإقطاع الزراعى ، وكلهم من المعتدلين الذين لا يرون الكفاح سبيلا لتحقيق الأهداف القومية ، بل يؤمنون أن تحالف مصر وبريطانيا أمر لا مفر منه .

وهنا نسأل : لماذا قبل أمثال هؤلاء الناس الحكم ، كما فعل زملاء لهم من بعد ، بالرغم من إرادة الشعب ؟ ؟

قد يقول المدافعون عن أفراد هذا النوع من الساسة إنهم أرادوا الإنقاذ ، وتجنيب البلاد الخطر ، وهذا فى رأينا حجة واهية أو وهم . . لنفرض أنهم أبوا ، فهل كانت انجلترا تفعل أسوأ مما أقدمت عليه ! ! ولو أنها اشتطت لكان ذلك خيراً للبلاد لأنه يؤدى إلى تعبئة الطاقة الثورية من جديد .

أما القصر — فى حالة الرفض — فلم يكن أمامه سوى أمرين لا ثالث

لهما : إما العودة إلى الوضع الطبيعى أى النزول على حكم الديموقراطية ، وإما استرداد الدستور ، وما كان فى وسعه أن يقدم على هذه التجربة إذ ما زالت ذكرى ثورة ١٩١٩ عالقة بالذهن . ولكن الاستعمار والقصر وحدا من يقبل الخدمة ، ومن هنا عرف الوسيلة لضرب الحركة الوطنية الدستورية فى أوائل عهدها .

إن موقف هؤلاء الحكام وأمثالهم شجع القصر على تجارب مماثلة ، وأخرى أشد عنفاً فى المستقبل ، فهم الذين مهدوا السبيل للعبث بإرادة الأمة .

لقد كانت تلك الثورة المضادة مقدمة لتعطيل الدستور حيناً ، ثم إلغائه حيناً آخر . . !

الحق ، لقد كان على الشعب أن يكافح حتى يجعل الاعتراف الذى حصل عليه من قبل بشأن سيادته واستقلاله وكونه مصدر السلطات ، حقيقة عملية على ما ذكرنا فى غير هذا المكان .

أمعنت الوزارة فى العسف والتنكيل بخصومها ، وأدخلت تعديلا (٩ يوليه ١٩٢٥) على قانون العقوبات ، استهدف التضييق البالغ على الصحافة ، وكأنما أرادت أن تقدم لخصوم الشعب سلاحاً يستغلونه فى المستقبل فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر مرسوماً بقانون للجمعيات السياسية فاحتجت عليه الأحزاب وقررت ألا ترضخ لأحكامه .

وضاق الناس ذرعا بتلك الظروف الشاذة . وأخذت روح الثورة

تزداد نمواً حتى أن الأمراء رفعوا كتابا إلى الملك يطلبون فيه « إعادة النظام النيابى إلى البلد طبقاً لنصوص الدستور » .

وهنا أسعفت الاستعمار حاسة الشم فرأى أن الوقت قد حان لإجراء تغيير ... لقد حصل على كل طلباته وأهدافه ، ولكنه رأى أنه حطم الوفد ليقيم مكانه دكتاتورية القصر ، ولا بد أن سخط الناس على الأخير سيشتد بالنسبة إلى انجلترا التى عدوها المسئول الأول ، وبحق طبعاً ، عن كافة تلك النكبات .

توجه المندوب السامى إلى الملك مشيراً بإقالة نشأت من منصبه فى السراى وتم ذلك بعد بضع ساعات ، وكان المعنى المستفاد من الحادث بالغا . . . إن الإنجليز هم الذين يحركون كافة القوى غير الشعبية ويعتمدون عليها فى تحقيق غاياتهم ، وإذن لا سبيل إلى استقرار أو قيام حياة برلمانية سليمة طالما بقى الاستعمار جاثماً فوق صدر البلاد .

أخذت الدعوة لتآلف الأحزاب تقوى كلما عظم الضغط واشتد تدخل القصر ، ونجحت الدعوة واتفقت الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التى تزمع الوزارة إجراءها طبقا لقانون انتخابها الجديد ، وهنا لم تجد الوزارة بداً من العودة إلى نظام الانتخاب المباشر .

أجريت الانتخابات فى هدوء ، لأن الأحزاب المؤتلفة كانت قد اتفقت على تقسيم الدوائر ؛ أما حزب الاتحاد ـ وليد القصر ـ فنال خمسة دوائر من ٣١٤ دائرة ، وهكذا وضح أن الأحزاب التى لا تستند إلى قاعدة شعبية لا يمكن مطلقا أن تعيش إلا فى جو من الضغط ، وبالاستناد إلى قوة

خالقيها . . . ولكن هل تعلمت تلك الأحزاب الدرس ؟

الجواب بالنفى للأسف لأنها لم تكن تعنى إلا بمصالحها الذاتية ولم تكن لها فلسفة شعبية أو ديموقراطية .

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور استقالته بعد أن أدى مهمته التى استفاد منها الاستعمار والملك ، وتألفت وزارة ائتلافية برياسة عدلى يكن باشا ، وبعد ثلاثة أيام من تكوينها اجتمع البرلمان ، وجاء فى خطاب العرش : « اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله ، وتوطيد تقاليده » .

أيهما المنتصر ؟

لقد اعتبر خروج زيور وهزيمة حزب الاتحاد وقيام الوزارة الائتلافية هزيمة للقصر ونصراً للشعب ، ولكن هذا النصر لم يختلف فى جوهره عن الهزيمة .

لقد استغل الإنجليز الانقلاب السابق لتنفيذ أغراضهم فى السودان ، فلم تعمل الوزارة الجديدة شيئاً لتصحيح الأوضاع .

ولكن هناك أمراً أعظم خطراً . لقد أوضحت الأحداث أن الدستور به ثغرات تستطيع الرجعية أن تنفذ خلاله للعبث به ، ولهذا كان من الواجب عدم قبول الحكم إلا بعد تعديل الدستور على الصورة التى تكفل تقييد سلطات الملك بصورة واضحة لا لبس لها كأن يحرم من حق إقالة الوزارات مثلا وإن

ينص على أن تعيين رجال القصر من اختصاص الوزارة . ولو تم ذلك وألغيت أيضا التشريعات غير الديموقراطية التى أصدرتها وزارة يحيى ابراهيم من قبل والوزارات الرجعية التى تلتها ، لكان فى الإمكان تجنيب البلاد الكثير من الأزمات والنكبات .

غير أن الوزارة ومعها البرلمان لم يفعلا شيئا وتركا الأسلحة كما هى ليستخدمها الإستعمار والرجعية فى الوقت المناسب . والمؤلم فى الأمر أن البرلمان لم يتحرك ، وهنا نبدأ نلمس مظهر تحول فى الطابع الثورى للأحزاب الشعبية خاصة ، وبدا كأنما فقدت روح الكفاح والمقاومة . وكان ذلك نذيراً خطيراً .

الفصل السادس

الثورة المضادة تبلغ الذروة

بالغاء الدستور

مات سعد فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ وانتخب الوفد بالإجماع مصطفى النحاس رئيساً بجلسته فى ٢٢ سبتمبر ، وصادقت الهيئة البرلمانية الوفدية على الإختيار بصورة إجماعية فى ٢٦ من الشهر ذاته . ثم دارت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكن مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة لأنه ــ كما قال النحاس زعيم الأغلبية ــ لا ينص على الجلاء التام وهنا هددت انجلترا بأنها لن تتنازل عن حماية طريق مواصلاتها الحيوى (أى قناة السويس) فرفع عبد الخالق ثروت استقالته يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، وقبلها الملك فى السادس عشر وتألفت وزارة جديدة برياسة مصطفى النحاس فى اليوم التالى .

التآمر على وزارة النحاس :

كان واضحاً أن وزارة النحاس لن تتنازل عن الأهداف القومية ولن تفرط فى الحقوق الدستورية ، ومن هنا كانت نهايتها أقرب مما توقع أشد الناس تشاؤما .. والواقع أن الصراع بين النحاس والإنجليز بدأ منذ اللحظة الأولى ،

ففى أواخر عهد ثروت ، حين بان اتجاه مجلس الوزراء نحو رفض المشروع البريطانى تقدمت الحكومة البريطانية بمذكرة عجيبة هذا نصها :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعفت بصفة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال .

وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة .

ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه » .

فلما جاءت وزارة النحاس أنكرت هذا التدخل السافر فى مذكرة بتاريخ ٣٠ مارس، ختمتها بالعبارة الآتية « . . لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت نفسها وأنكرت وجودها ؛ بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات »

أحفظ الرد الاستعمار ، فإذا ماحل يوم ٢٩ أبريل بعث بانذار ذى أجل قصير طالبا سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، فقررت الحكومة تأجيل نظره إلى الدورة البرلمانية التالية ، وهذا تصرف خاطئ إذ كان من الواجب انكار التدخل أيا كانت العواقب . . . إن الثورات الشعبية لا ينبغى أن تستسلم لخصومها .

أخفقت المناورة البريطانية لإسقاط الوزارة ، فلم يكن هناك مفر أمام الاستعمار من الإلتجاء إلى حلفائه الطبيعيين ، الإقطاع والقصر ، وتم الاتفاق على تعطيل الدستور ، وبدأت المؤامرة باستقالة « محمد محمود » زعيم حزب الأحرار الدستوريين ومعه « جعفر والى » من الوزارة ، وبذلك تحطم الائتلاف أو تمهد الطريق إلى ذلك . ولم يمض قليل حتى هبت على النحاس عاصفة قضية سيف الدين[1] ؛ وأخيراً أقيلت الوزارة فكان ذلك امتهانا لكرامة الأمة إذ كيف تقال وزارة تتمتع بثقة الأغلبية البرلمانية .

تعطيل الدستور

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود ، وتمثل الدستوريين (رمز النظام الإقطاعى) والاتحاديين (رجال القصر ودعاويه) . ومن الأسماء التى

---

(١) كان الرجل قبل تولية الوزارة قد اتفق على الترافع فى قضية خاصة بسيف الدين ولكنه تنازل عن ذلك لما أصبح رئيسا للوزارة ولهذا برأه مجلس تأديب المحامين فيما بعد ولكن المؤامرة لاقصائه كانت قد نجحت .

تذكر هنا على ماهر ، الذى اشترك فى الإنقـلاب الأول مع أحمد زيور .
ومن الطبيعى أن يغتبط الاستعمار بهـذه النتيجة فهو عدو للدستور ، وقيام هذه الوزارة وهدفها هدم الدستور ، وهو يريد أن يكون بقاؤه فى البلاد شرعيا ، وهؤلاء نفر من المعتدلين (فى نظر الإنجليز طبعاً) الذين لا يرون حرجا فى الاتفاق والتحالف . وفعلا تميز العهد الجديد بتوقيع اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ .

بادرت الحـكومة اللاديموقراطية إلى تأجيل البرلمان شهراً ثم أقدمت على حله ولـكن المؤامرة كانت أخطر من هذا ، ذلك أن مرسوم الحل تضمن وقف تطبيق المواد ٨٩ر١٥٥ر١٥٧ر١٥ (الفقرة الأخيرة) من الدستور ومعنى هذا تعطيله . . . الحق ، ما كان فى الاستطاعة أن تصل البلاد إلى تلك الحالة لو لا أولئك الذين مهدوا له أمثال زيور وصدقى وعلى ماهر . ممن كانوا لا يؤمنون بجدية مبدأ سيادة الشعب ، أو بحقوقه .

لقد كان محمد محمود معروفا عند الناس بأنه رجل شديد الحرص على كرامته ولـكن كيف يتفق ذلك مع العدوان على الدستور وكرامة الشعب لحساب القصر ، ولا نقول الاستعمار وحده ؟ إنه لخير للمواطن أن يفقد كرامتـه الشخصية لمصلحة كرامة الشعب إن صح الفصل بين الإثنتين .

ولجأ محمد محمود إلى ما أطلق عليه التاريخ المعاصر «سياسة اليد الحديدية» وضد من ؟ ضـد القوة الشعبية . . . ولسنا نعتزم الإسهاب فى بيان هـذا الأسلوب من الحـكم وإنما نذكر بعض عناصره على سبيل التمثيل :

١ — إعادة قانون المطبوعات القديم الصادر ١٨٨١ بشأن تعطيل الصحف وإلغائها بالطريق الإدارى .

٢ — اتهام عدد من النواب ، فسقطت التهمة الا عن واحد فقط أوقفه مجلس تأديب المحامين لعام واحد .

٣ — تعديل المادة ١٤٤ من القانون المالى بقصد حرمان الموظفين من حرية الاعتقاد السياسى .

٤ — إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٢٨ بشأن حفظ النظام فى معاهد التعليم .

٥ — وأشنع من هذا تشريعات حماية ذلك النظام المعادى للشعب ، ففى ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩ بفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (وقف الدستور) أو على الإزدراء به ، كما صدر مرسوم بقانون فى اليوم ذاته بتشديد أحكام قانون الاجتماعات . وهكذا فرض أعداء الشعب العقاب على الشعب الذين سلبوه حريته إن احتج .

حقاً إن الأنظمة المعادية للشعوب لا تستطيع أن تعيش إلا فى ظل الظلام والظلم والحجر على الحريات ، ولكن كلما ازدادت شدة الظلام كان معنى ذلك اقتراب الصبح والنور ، وهذا هو حكم التاريخ أو التطور الإنسانى .

وخيل للاستعمار أن الشعب قد ضعفت مقاومته وأصبح أقرب إلى التسليم ، فسافر محمد محمود لمفاوضة هندرسن ، وأسفر الاتصال عن مشروع جديد لمعاهدة بين البلدين . وهنا نسأل : لماذا لم يوقعها الطرفان نهائياً ، وفى استطاعة أنصار التفاهم أن يأتوا ببرلمان يصدق على عملهم ؟ الجواب أن الاستعمار يستغل تلك الجماعات والعناصر ولكنه يدرك تماما مدى بعدها عن الشعب ، فهو لا يطمئن إلى توقيعها وثيقة تقرر مصير البلاد مادامت هناك عناصر واعية وقوية . . تلك سياسته ، ولكن العناصر المعادية ، برغم فهمها ذلك ، تؤيده أملا فى خدمة مصالحها غير الشعبية .

قوبل المشروع بالعداء من جانب الشعب ، وأعلن النحاس أنه لا يمكن النظر فيه إلا بعد عودة الأوضاع الدستورية . فاستقال محمد محمود فى ١٩٢٩ وخلفه عدلى يكن ...

وهكذا انهار الصرح لأنه لم يستند إلى قاعدة شعبية ، ولكن الدرس الذى استخلصه الناس أن الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع حلفاء ضد الشعب ، وأن العلاقة بين العناصر الثلاثة متداخلة متشابكة . وأهم من هذا أن عظم الإدراك بأنه طالما للاستعمار وجود فلا استقرار ولا تقدم ولا دستور . إنه العدو الأول الذى يسند ويدفع الأعداء الداخليين .

الأعداء يستجمعون

أجريت الانتخابات وفر الدستوريون منها إذا كان من المستحيل عليهم أن يواجهوا الشعب الذى حاربوه فى أهدافه ودستوره وحرياته وكرامته

وحرماته . . . وحصل الوفد فى مجلس النواب على ٢١٢ معقداً (والمجموع الـكلى ٢٣٥) . وفى أول يناير سنة ١٩٣٠ دعى النحاس لتأليف الوزارة التى لم تبق فى الحـكم سوى نحو من ستة شهور . والواقع أن الوزارة صارت موضع السخط عليها منذ أول الأمر من جانب العناصر المعادية :

أولا : قلنا إن من أهداف ثورة ١٩١٩ العمل على تنمية الصناعية وهنا جاء البرلمان فأقر قانون التعريفة الجمركية التى بدأ تنفيذها من ١٧ فبراير ١٩٣٠ .

ثانياً : وضعت الحـكومة مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى مما أسخط الدوائر المالية الأجنبية التى ظلت تعيش طويلا على صغار المزارعين وأوساطهم ، فتأخذ منهم الفوائد الباهظة ثم تنتزع ملـكياتهم بعد حين .

ثالثا — أخفقت مفاوضات « النحاس ـ هندرسن » بسبب تمسك الجانب المصرى بشأن السودان وهكذا أيقن الاستعمار أن الثورة مازالت غير مستعدة للتسليم .

رابعا — ثم جاء الاحتكاك الأكبر حين أصرت الحـكومة على مشروع قانون محاكمة الوزراء ، وكان ذلك فصل الخطاب ... إن معناه أن الرجعية لن يمكنها فى المستقبل أن تلعب دورها ، ومعناه أن القصر لن يتمكن بعد ذلك أن يبسط سلطانه ، وأن الاستعمار سيعجز حتما عن تدبير المؤمرات لخنق الشعب . . لقد كان القانون المقترح سيفا على رقاب الرجعية والاستعمار والحـكم المطلق . . .

وهنا يتقدم الأحرار الدستوريون إلى الملك ليتدارك الأمر بحكمته كما فعل مع وزارة النحاس الأولى . . . ولـكن الوزارة بادرت فرفع استقالتها إذ أيقنت استحالة موافقة القصر على التشريع المقترح ، وقبلت الاستقالة بعـد تقديمها بيومين .

لقد أخفقت تجربة زيور ، ولم يجد نفعا تعطيل الدستور على يد محمد محمود ، فلم يبق إذن إلا التجربة الـكبرى وهى إلغاء الدستور نفسه ، ووقع الدور على ممثل ثبتت كفايته من قبل ، فأسندت الوزارة فى ٢٠ يونيه ١٩٣٠ إلى إسماعيل صدقى .

العداء السافر للشعب

تألفت الوزارة من الاتحاديين وأنصار صدقى وبعض المستقلين . . . أما المستقلون الذين لاتعرفهم الحياة الديموقراطية الصحيحة فأشبه بالسلع التى تخزن حتى يعرض بشأنها أعلى ثمن . ومرة أخرى نقرأ بين الوزراء اسم على ماهر وهذا عجيب لأنه ما جاء إلى الحـكم إطلاقا باختيار الشعب فى انتخاب حر ، وإنما تولاه بناء على دعوة القصر وإرادة الحاكم المطلق ، وإذن فلا يلومن إلا نفسه إذا كان الشعب لم يثق به مطلقاً . ونقرأ كذلك اسم حافظ عفيفى وزيراً للخارجية (ثم نقل بعـد حين وزيراً مفوضاً فى لندن) وهكذا بدأ ظهور الرجل على مسرح السياسة المصرية ؛ وكان ظهوره مقترنا بأخطر حادث فى تاريخ البلاد وهو إلغاء الدستور ، أى ذروة الثورة المضادة ضد الشعب : وهنا نتساءل ، ولماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون ولهم تاريخ فى هذه الإنقلابات ، بل إنهم هم السبب

المباشر فى استقالة وزارة النحاس ؟ الجواب يسير . . لقد كان هدفهم أن ينتقل الحكم إليهم فإذا بصدقى هو الجواد المعقود عليه الآمال ، وإذ أحسوا بوقع الصدمة أبوا الانحياز إليه .. وهم لن ينسوا أنه كان منهم فانقلب عليهم .

وبدأت الوزارة تعمل بسرعة نحو تحقيق الغاية الأساسية من وراء تأليفها فكان عهدها أسوأ فترة مرت بهذه البلاد منذ ثورة ١٩١٩ حتى ذلك الحين . لقد كانت رمزاً واضحاً لسخط الاستعمار والقصر وجميع خصوم الشعب . . وهذا هو حكم التاريخ ولو نسيت الشعوب مؤقتاً واصطنعت فضيلة العفو عند المقدرة والإحسان إلى من أساء إليها . . قد يذكرنا البعض بالحديث الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » ، وهذا حق ولكننا نرى لزاما علينا - عند التاريخ وتسجيل الأحداث - أن نذكر أيضاً مساوئهم ... والموتى فى نظرنا ليسوا فقط الذين فقدوا عناصر البقاء المادى ، ولكنهم أيضاً الأحياء بأجسامهم ولكنهم موتى من ناحية الكفاح القومى والشعبى والمثل الديموقراطية . . . إن كل من حارب الشعب ميت فعلا فى نظر الحرية ولو عاش القرون .

عمدت الوزارة إلى الإجراءات المألوفة فى الإنقلابات ، فبدأت بتأجيل البرلمان ، وعقبت باتباع سياسة الحديد والنار ، وفى ١٢ يوليه فضت الدورة البرلمانية ، وفى ٢٢ أكتوبر ألغى الدستور وأعلن دستور جديد ، وبذلك بلغت الثورة المضادة الذروة ، كما ألغى نظام الانتخابات المباشر وحل محله النظام غير المباشر والذى اشترط نصابا ماليا معينا فى المندوبين الذين عليهم انتخاب أعضاء البرلمان . وفى أواخر أكتوبر من العام نفسه صدر مرسوم بحل مجالس المديريات فى كافة أنحاء القطر . وأعلن الوفد ، ومعه الأحرار الدستوريون ، المقاطعة للانتخابات ، وأقدم عدد من العمد والمشايخ على

الاستقالة فأبت الوزارة قبولها وأحالتهم إلى لجان الشياخات ، على سبيل التأديب ، فأصدرت ضدهم أحكاما بغرامات فادحة .

أجريت الانتخابات بالرغم من هذا كله وفى وسط أشد مظاهر السخط الشعبي ، وتميزت بحوادث دامية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر منذ صدور الدستور حتى ذلك الحين ، وبلغ عدد الضحايا ١٠٠ من القتلى ، ١٥٥ من الجرحى . وأخيراً اجتمع البرلمان فى ٢٠ يونيه من عام ١٩٣١ ؛ وكان صدقى قد أعاد تجربة حسن نشأت السابقة فألف حزباً جديداً شاءت سخرية الأقدار أن يطلق عليه إسم « حزب الشعب » ، ويخيل إلينا أنه كان يقصد شعبا آخر غير أهل مصر . وهذا هو الحزب الذى دخل معركة الانتخابات وفاز فيها على غير منافس !!

ثم حدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى فكانت نكبة على البلاد وزادت من النقمة على النظام الإرهابى القائم ، وكذلك لم تسفر محادثات « سيمون ـ صدقى » (سبتمبر ١٩٣٢) عن أية نتيجة إيجابية . وهنا تعمد دار المندوب السامى إلى إشاعة فكرة تنحصر فى تأليف وزارة ائتلافية تضم الوفد والأحرار الدستوريين وكانت الدار تسترشد فى هذه الدعاية باعتبارات ذات صلة بمصلحتها :

أولا — لقد رأت التحالف بين خصوم العهد القائم فأرادت إحداث ثغرة فى صفوفهم ، ونجحت المناورة إلى حد أن عشرة من الوفديين انشقوا على حزبهم .

ثانيا — أدركت فشل النظام وخشيت أن يؤدى استمراره إلى حدة السخط على بريطانيا ذاتها ، فرأت من المصلحة القضاء على الوزارة .

وحدث بعد ذلك أن قدم على ماهر وعبد الفتاح يحي استقالتهما من الوزارة في يناير من سنة ١٩٣٣ احتجاجاً على حوادث البدارى الدامية ؛ ولكن الرأى العام الواعى تساءل دون ريب ، لماذا لم تحدث الاستقالة من قبل والإرهاب الدامى كان الطابع البارز الذى لازم الوزارة منذ تأليفها؟ لماذا لم يقدم هذان استقالتهما فى الوقت الذى قتل فيه ١٠٠ وجرح ١٥٥ من المصريين الأبرياء ؟ لقد تساءل الناس ، ولكن لم يطل بهم الانتظار حتى جاء الرد القاطع . ومهما يكن من أمر فإن صدقى ، وقد أخفق فى المعركة برغم عنف الأساليب التى استخدمها ، قدم استقالته فى ٢١ سبتمبر ، وتخلى عنه الاستعمار والقصر .

وبعد ستة أيام تألفت وزارة جديدة برياسة عبد الفتاح يحي (أما على ماهر فاستطاع بعدئذ الوصول إلى منصب رئيس الديوان الملكى) ؛ وهكذا كان جزاء الوزيرين اللذين كانا أول من استقالا من الوزارة ، بل ولم يخرج منها غيرهما . وهذا ماحمل على الاعتقاد أن الاستقالة كانت مدبرة مع القصر .

واستنت الوزارة الجديدة بدعة عجيبة هى أن يحلف الوزراء يمين الولاء للملك والوطن قبل أن يؤدوا أعمالهم . أما الولاء للدستور والشعب ، فهذا أمر لم تكن له قيمة فى نظرها . غير أن الوزارة استقالت فى نوفمبر من السنة التالية لتخلفها أخرى برياسة محمد توفيق نسيم . وبدا أن الحياة الدستورية قد دنا موعد قيامها ، فألغى دستور صدقى وحل البرلمان بمجلسيه ، وأعيد دستور ١٩٢٣ ، وعهد إلى على ماهر بتأليف وزارة لإجراء الانتخابات ، وذلك فى أول يناير ١٩٣٦ . وفى ٢٨ أبريل مات الملك فؤاد ، وهنا ننقل الرأى فيه عن المؤرخ المصرى الكبير عبد الرحمن الرافعى (فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى) .

القد سار سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها ولم يبد منه اعتراض ولا تململ من هذا النظام (ص ٢٢٨) .. إن الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه ، فقد كان متخاذلا أمام الاحتلال ، متحيفا حقوق الشعب « ٢٤٢ » .

ولماذا ؟ لأن فؤاد كأسلافه ومثله ابنه فيما بعد ، كان يعلم أن السند الحقيقى لعرشه هو الإستعمار البريطانى ، وكان الأخير يتخذ منه الأداة الطيعة ليضرب الشعب وليحطم كفاحه وقوته المعنوية .

الفصل السابع

تصفية الثورة

معاهدة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من ممثلى الأحزاب وبعض المستقلين ، ودارت المفاوضات مع الجانب البريطانى فأسفرت أخيراً عن عقد معاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ قال عنها زعيم الوفد — وسط دهشة الناس — إنها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، وفى العام التالى (١٩٣٧) تقرر فى اتفاق مونتريه إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وبذلك انتهى الصراع الذى بدأ عنيفاً فى ختام الحرب العالمية الأولى — على الأقل مؤقتاً ومن جهة النظر الرسمية . . .

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتى نظراً لما ينطوى إليه من أهمية بالنسبة إلى الكفاح الشعبى من أجل التحرر : هل كانت تلك المعاهدة محققة للأهداف القومية الصادقة كما أعلنتها ثورة ١٩١٩ ! لقد كانت تلك الأهداف تنحصر فى « الاستقلال التام والتحرر الكامل لمصر والسودان » ، بل لقد كان الناس يهتفون فى إبانها بالطرقات « الاستقلال التام أو الموت الزؤام ؟ » فماذا كان المصير الذى انتهت إليه الحال فى عام ١٩٣٦ ؟ إن المعاهدة المشار إليها :

أولا : اعترفت ببقاء قوات بريطانية فى منطقة من الأرض المصرية ،

وإن قيل فى الوثيقة إن هذه الإقامة لا تحمل صفة الاحتلال ، وهو تناقض يصعب فهمه لا تبريره .

ثانيا : ربطت سياسة مصر الخارجية إلى السياسة البريطانية التى هى بطبيعتها معادية للأهداف القومية للشعب المصرى .

ثالثا : أوجدت نوعاً من المحالفة الدائمة والدفاع المشترك .

رابعا : أبقت على الوضع الشاذ الذى خلقته اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بالنسبة إلى السودان ، فضلا عن التصرفات التالية لذلك التاريخ والتى مكنت لبريطانيا هناك .

وهكذا كانت وثيقة الشرف والاستقلال مخالفة ، فى روحها ونصوصها ، للثورة القومية . ولنا إذن أن نتساءل كيف تخاذلت الأخيرة ، ورضيت بالتنازل عن جوهر مطالبها الأولى .

لنلق نظرة على أعضـاء الجبهة ، أى الوفد الرسمى الذى اضطلع بالمفاوضات وهم :

مصطفى النحاس — محمد محمود — اسماعيل صدقى — عبد الفتاح يحيى — حلمى عيسى — حافظ عفيفى — واصف بطرس غالى — أحمد ماهر — على الشمسى — عثمان محرم — مكرم عبيد — محمود فهمى النقراشى — أحمد حمدى سيف النصر

وهذه الجبهة تضم :

١ — سبعة من الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، وعلى رأسهم زعيم الوفد مصطفى النحاس

٢ — زعماء أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب .

٣ — ثلاثة من المستقلين .

ولننتقل الآن إلى تحليل فلسفة أو نظرية كل من هذه الفئات الثلاث .

أما المستقلون فهم عبد الفتاح يحيي الذى اشترك فى انقلاب صدقى ثم خرج عليه وألف وزارة بعده ، وحافظ عفيفى الذى كان عضواً فى الوزارة الصدقية ثم عين وزيراً مفوضاً فى لندن ، وعلى الشمسى وكان وفديا ثم انفصل عن حزبه .

فهؤلاء جميعاً ، أوعلى الأقل الأولان منهما وقفا موقفاً معادياً من الشعب والدستور واشتركا فى انقلاب دبره الإنجليز ونفذه القصر ، فهما إذن ممن لم يعرف عنهم العداء الصريح الجدى للاستعمار أو الحكم المطلق ، بل يمكن القول إنهما عاونا الحكم المطلق وهادنا الإنجليز وآمنا بضرورة الاتفاق معهم على حل وسط يوفق بين الاتجاهين ، وإن كنا لانستطيع أن نتصور إمكانية التقابل أو الإمتزاج بين الحرية والاستعمار . وينطبق هذا الحكم كذلك على أحزاب الأقلية الثلاث ، فحزبا الاتحاد والشعب خلقهما القصر لإحداث انقلاب دبره وسعى إليه الإنجليز ؛ أما الأحرار الدستوريين فقد كانوا قاسماً مشتركا فى الحرب على الشعب والدستور وفى تنفيذ سياسة القصر الوثيقة الصلة بالاستعمار

(مع استثناء ظاهرة عدم اشتراكهم فى وزارة صدقى لأسباب سبق أن أوضحناها) .

وإذن ليس فى موقف هاتين الفئتين ، وهم المستقلون وأحزاب القلة أو القصر ما يدعو الى الدهشة .

يبقى إذن الوفد الذى نشأ لتمثيل الطبقة الوسطى ، والذى ظل يحارب من أجل الدستور ، والتزم موقف الكفاح والمعارضة ضد الاستعمار . لماذا قبلت هذه الهيئة أن توقع على وثيقة هى اعتراف بالاحتلال البريطانى لمصر والسودان ؟ وللاجابة عن السؤال يحسن أن نرجع إلى دراسة موقف الطبقة الوسطى القديمة التى لعبت دوراً هاما فى تدبير ثورة ١٩١٩ .

لقد كان من أهداف هذه الطبقة الدستور فصدر وأفسح لها مجال النمو برغم ما اشتمل عليه من عيوب وثغرات . وأتيح لها أن تحكم وأن تنفذ بعض أهدافها الاقتصادية مما سبق لنا الإشارة إليه . ولكنها فى الوقت ذاته تعرضت لانقلابات أوقف بعضها الدستور وألغاه البعض الآخر بفضل تآزر الاستعمار والإقطاع والقصر ، وهكذا تكاثرت عليها المحن لتبعدها عن الحكم والسلطان ، ففت فى عضدها وأخذت روحها الكفاحية تضعف بالتدريج ، فخشيت — وبخاصة بعد تجربة صدقى — أن يؤدى التزامها موقف المقاومة والعداء إلى أن يعصف بالكسب الذى يؤهلها للحكم والسيطرة وتحقيق مطالبها المادية .

وكانت تلك الطبقة على قدر وافر من الذكاء وحسن الإدراك . فعرفت أن القوة المحركة التى تعمل ضدها هى بريطانيا ، ومن ثم رأت أن مصلحتها

الذاتية تتطلب التساهل فى الأهداف القومية لكى تظل حائزة للكسب فى الميدان الداخلى ، ومن هنا استطاعت أن تتقابل مع الاستعمار فى منتصف الطريق ، ومن هنا أيضا قنعت بمعاهدة ١٩٣٦ . وهكذا انعزلت الطبقة التى دبرت ثورة ١٩١٩ واستفادت منها ، عن جموع الشعب الحقيقية أى الجماهير ، بالرغم من إصرارها على الإدعاء بأن القيادة الشعبية مازالت فى يدها .

رأينا فى فصل سابق التحول المادى والاقتصادى الذى طرأ على تلك الطبقة بسبب الأرباح الذى حققتها ، فأقامت الصناعة وتجمعت الأموال لديها فصارت رأسمالية احتكارية لها أهدافها الذاتية ومصالحها الخاصة ، ثم تلفتت حولها فإذا بعناصر جديدة تدخل الميدان وهى مقدمة طبقة وسطى جديدة ليس لها من الحكم الحقيقى أو الجزاء المادى الكافى إلا المظهر أو القليل ، وبهذا شعرت المصالح الكبيرة أنها معرضة لخطر آخذ فى النمو المطرد واستحال عليها أن تقسم جهودها بين مكافحة العدو الخارجى وبين الاحتفاظ بمركزها الجديد ومصالحها الحديثة ، فدفعها الحرص المادى إلى مهادنة الاستعمار و بل لعلها أيقنت أن بقاء الاحتلال — ولو فى منطقة معينة — كفيل بالإبقاء على مركزها ومصالحها .

وعلاوة على ذلك قامت صلات وثيقة بين هذه الطبقة من جهة والمصالح الأجنبية من جهة أخرى على ما أوضحنا فى أكثر من ناحية . ولذلك لم يعد الإستعمار خطراً فعالا عليها ، بل لعل مصلحة متبادلة نشأت بين الطرفين . غير أن هذه الفئة كانت تعانى مركب النقص بسبب ما للأجانب من مركز ممتاز . فلما وعدها الإستعمار بتأييد مسعاها لإلغاء الامتيازات مقابل قبول التحالف معه والرضاء باحتلال منطقة محدودة من البلاد ، سارعت إلى القبول

إذ رأت العرض البريطانى كفيلا بإزالة ذلك الشعور المتمكن من نفسها من جهة ، فضلا عن أنه من جهة أخرى يزيد من إمكانيات التوسع والإنتشار أمامها .

فاذا صح التعليل أو التحليل المتعدد الجوانب أمكن أن نفهم موقف هذه الطبقة المتخاذل وخروجها على الأهداف القومية . لقد فضلت المكاسب العاجلة على الأرباح الآجلة وإن كانت أكبر ، لأن الأخيرة تتطلب مواصلة الكفاح وهى قد ضعفت مقدرتها على ذلك . وإن كانت هذه الطبقة ممثلة تمثيلا قويا فى الوفد المصرى منذ نشأته ، صار فى إمكاننا أن نعرف السبب الحقيقى فى ابتهاج الحزب بالمعاهدة وسرعة تصديق البرلمان عليها ، حتى صارت توصف بأنها وثيقة الشرف والاستقلال . إن من الخطأ أن نلوم شخصا معينا لعمل معين ، ذلك أن الفرد ماهو إلا نتاج العصر ، وما أهدافه وأساليبه وسياسته إلا مجرد انعكاس للظروف التى تحيط به . والحق إنه منذ ذلك التاريخ أخذت قيادة الوفد تنفصل أو تنعزل تدريجاً عن قاعدتها الشعبية أو الجماهير ، مما يفسر الأخطاء الداخلية المتعددة التى وقع فيها فيما بعد .

ولكن الوفد ، أعنى قيادته ، لم يكن يمثل الطبقة الوسطى التى دبرت ثورة ١٩١٩ فحسب ، وإنما كان يضم لفيفاً ممن يمثلون الإقطاع أى المصالح الزراعية الكبيرة ، وهذا العنصر الأخير بطبيعة نشأته وتطوره وبحكم مصالحه كان أقرب إلى قبول فكرة التهادن مع الاستعمار والحكم المطلق .

وهنا قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالى : وكيف قبل الشعب ممثلا فى برلمانه هذه النهاية ؟ والجواب ليس من العسير . فالوعى القومى الجديد لم يكن قويا إلى الحد الذى يحمل على احترامه والنزول على إرادته ، لأن ثمار التقدم

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد ؛ ومن هنا كان الوفد محتفظاً بسلطانه القديم على الرأى العام .

وعلاوة على ذلك فالضغط الذى تعرضت له الجماهير وبخاصة فى عهد انقلاب صدقى جعلها أكثر استجابة لخصوم ذلك العهد وأعظم استعداداً لتلقى آرائهم ، وربما رأى الشعب فى المعاهدة خطوة فاستكان إلى ذلك مؤقتاً حتى يستجمع قواه من جديد . وأكثر من هذا فإن سيادة الإقطاع جعلته صاحب الكلمة العليا فى الريف ، يتحكم فى أصوات أهله الانتخابية ويوجهها إلى حيث يشاء .

هذا كله يفسر لنا الظروف التى فى ظلها عقدت معاهدة ١٩٣٦ ، ومنها نخلص إلى النتائج الآتية :

أولا — خرجت الثورة على أهدافها الحقيقية وقنعت بالمزايا الصورية التى تنازل عنها الإستعمار فتنكرت لمبادئها ، وإذن نستطيع القول إن معاهدة سنة ١٩٣٦ كان معناها تصفية الثورة .

ثانياً — بدأ انفصال القيادات القديمة وبخاصة الوفد (الذى كان يمثل القيادة الشعبية) عن الجماهير .

ثالثاً — بدأ نوع من التقارب ، أساسه تبادل المصلحة ، بين الطبقة الوسطى والإقطاع والقصر والاستعمار .

لقد انتهت ثورة ١٩١٩ بهزيمة من ناحية الأهداف القومية ، كما أنها لم تفعل شيئا يستحق الذكر لجماهير صغار الفلاحين والعمال ... وإن صار من

المتعين أن تستأنف هذه الجماهير ومن فى حكمها الصراع من جديد فى الداخل والخارج ضد تلك العناصر الأربعة سالفة الذكر ، ومعنى هذا أن صار لزاماً على مصر أن تستعد لثورة جديدة . ظلت تتراكم عواملها ومقوماتها حتى حدث الانفجار فى يوليه من عام ١٩٥٢ ، وهو الانفجار الذى نادى بضرورة تصفية الاقطاع وتنقية الحياة السياسية وتغيير قيادات الأحزاب القديمة وبرامجها والعمل على تحسين أحوال الطبقات الفقيرة والوسطى :

كلمة لا بد منها

لقد تحدثنا عن موقف الوفد أعنى قيادته ، ولكننا سنرى فيما بعد أن ذلك الحزب استجاب لبعض الاتجاهات الشعبية حين ألغى معاهدة ١٩٣٦ . وتفسير ذلك أن القاعدة أخذت تتسرب اليها العناصر الثورية الجديدة التى تحدثنا عنها ، وسنعرض لأثرها فى مواضع قادمة .

الفصل الثامن

ملك جديد

فى ٢٩ يوليو من عام ١٩٣٧ تولى « الملك فاروق الأول » سلطته الدستورية ووقف فى البرلمان المفروض فيه أن يمثل الشعب مصدر السلطات ، يقول :

« أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

وفى الكتاب الذى بعث به إلى مصطفى النحاس مكلفاه إياه بتأليف الوزارة ، قال :

« وأنا على يقين أنكم بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق أمانى ورغائبى فى اسعاد شعبى الذى أشربت حبه ووقفت حياتى على رقيه ورفاهيته ولا هناءة لى الا بهناءته » .

ومن هذه العبارات نعلم أن الملك الجديد قد تعهد باحترام الدستور والقوانين

والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ، والعمل على إسعاد الشعب » . ويقرأ المؤرخ تلك الأقوال ثم ينظر إلى الحالة عام ١٩٥٢ فإذا بتناقض تام بين القول والفعل ، ولا يعلق فى ذهنه من أثر سوى أن تلك السنوات كانت أسوأ رمز لنظم الحكم والحياة العامة .

وحاول بعض الكتاب أن يصم الرجل بشذوذ متعدد الجوانب والمظاهر ، انعكس على أعماله وتصرفاته وأساليبه فى الحكم ونظرته إلى الشعب . وإذا جاز لنا أن نتخذ هذه الصفة النفسية أو العقلية مقياسا للحكم على نواحى الحياة الخاصة ، فإن للحياة العامة معاييرها وقيمها وتقاليدها . . هناك رواية تقول إن أحد الطغاة من ملوك مصر فى العصور القديمة سئل يوما « كيف حدث أن أصبحت فرعونا (أى طاغية) ؟ » فأجاب « لم أجد من يصدنى » ؛ أى أنه لم يلق من يردعه عن سلوك سبيل الطغيان والاستبداد ولعل هذه الرواية تصدق على مصر خلال عصر فاروق . يقولون « الناس على دين ملوكهم » ، وأنا أقول « الملوك نتاج عصرهم » ، فالحاكم يصبح فاسداً وطاغية إذا كانت ظروف عصره تتمثل فيها هذه المعانى أو على الأقل تساعده .

لسنا ننكر أهمية الدور الذى يلعبه الفرد فى حياة الجماعة ، مهما كان طابع هذا الدور أو صفته ، ولكن هناك حقيقة اجتماعية أهم من هذا ، وهى أن الفرد إنما هو وليد البيئة التى ينشأ وينمو فيها ، والأحوال والظروف المتنوعة ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، التى تحيط به . يرى الكثيرون (عن حسن نية وليس عن سليم أدراك) أن من أولى مقومات بناء الجماعة أن نوجد المواطن الصالح ، ولكننا نؤمن أنه لا بد أولا من خلق البيئة الصالحة التى ينمو فيها هذا المواطن ، كما يرى روبرت أون Robert Owen . إن نظرة

هؤلاء تقوم على تمجيد الفرد أو على مبدأ « عبادة الأبطال » مع إغفال شأن الجماعة ، أما نحن فنجعل الأولوية والأهمية للجماعة ، ولذلك لانقيم مثلا كبير وزن لتلك الخرافة التى يرددها البعض عن « المستبد العادل » ، لأن مثل هذا الفرد لا وجود له على الإطلاق . . . ومرة أخرى نؤكد أن الفرد لا يصنع التاريخ ، ولكن الظروف هى التى تصنع الفرد . وهنا يسأل البعض : وما الحكم إذن على العبقرى ؟ والجواب يسير ، فالعبقرى هو ذلك الذى يدرك أكثر من سواه وجود نواة أو بذور جديدة لعهد جديد فيعبر عنها إذ يتأثر بها .

وعلى ضوء هذا الذى عرضناه ، نحاول أن نتعرف طبيعة البيئة التى عاش فيها فاروق والظروف التى أحاطت به ، وبخاصة عند وليته العرش أى فى السنوات الأولى من عهده فماذا وجد ذلك الشاب أمامه ؟ الحق ، لقد وجد الكثير من عوامل الإفساد .

التعليم

لم يلتحق فاروق فى سنيه الأولى بأية مدرسة يتعلم فيها النظام ويختلط عن طريقها بأبناء الشعب ، بل عاش وسط رجال الحاشية والخدم وأشباههم ممن مجدوه ، بل وقدسوه ، فعاش تلك الفترة التى يكون الفرد خلالها قابلا للتأثر ، وبعيداً عن الحيـاة المصرية الصحيحة ، كأنه لا يمت إلى هذا الشعب بصلة وتشبع بنظرة غريبة على روح العصر وهى أنه السيد المطاع . لا فى بيئته فحسب ، بل وفى بلاده أيضـاً . ولا ريب أن المحيطين به ورجال الأسرة كانوا قـدوة غير طيبة ، وبخاصة الأخيرين من الأمراء والنبلاء ، ذكوراً

وإناثاً ، ممن يعدون المصريين « فلاحين » ، وممن لايتكلمون العربية كما ينطقها أبناؤها .

وسافر فاروق إلى انجلترا ليدرس فى أحد معاهدها ، فإذا به « بسبب وفاة أبيه » يدعى إلى اعتلاء العرش واحتمال المسئوليات ، ولما يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، بالتقويم الميلادى . وهكذا لم تتح له فرصة كافية لاستكمال دراسته . . .

لقد كان لزاما أن يبقى فى دور العلم حتى الخامسة والعشرين ، حتى يكتمل نوعا من الناحيتين الثقافية والفكرية ، ولكن ساسة هذا البلد أصروا على استدعائه فى تلك السن المبكرة ، آملين أن يكون أداة طيعة ينفذون عن طريقها أغراضهم وأطماعهم ، ونحب أن نسأل : لو أن مصر كانت جمهورية ، هل كان الشعب ينتخب شابا لم يصل بعد إلى الثامنة عشرة من عمره ؟ الجواب بالنفى طبعاً ؟ ولا عبرة بأن نضرب الأمثلة ببلاد مثل إنجلترا وهولندة والسويد ، فرئيس الدولة فيها مجرد رمز وليس له سلطان فعلى ، أما فى مصر فالحال مختلف ، ذلك أن الدستور يتيح له سلطات وامتيازات ، قد تبدو مقيدة ، ولكن النصوص الخاصة بها مليئة بالثغرات بحيث تجعلها مطلقة إن صح التعبير .

الرفاق الاوائل :

إن من أولى المبادىء المقررة فى علم التربية ضرورة إبعاد الطفل عن كافة المؤثرات البشرية والمادية وغيرها مما قد تنحرف به إلى الاتجاه الخاطىء ، ولكن هذا المبدأ لم يراع فى مصر .

فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ تولى فاروق سلطته الدستورية ، وفى ٢٠ أكتوبر من العام نفسه عين على ماهر رئيساً للديوان الملكى ، وكان ذلك عملا جانبه التوفيق إلى أبعد حد . كان المطلوب حينذاك أن يلازم الملك فى بداية عهده رجل قد تشبعت نفسه وأفكاره بالمثل الديموقراطية والإيمان بسيادة الشعب وحقوقه . فهل كان على ماهر ذلك الرجل الصالح فى تلك الآونة الحرجة والحاسمة من حياة البلاد ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد ، ومع الأسف البالغ .

على ماهر :

انضم على ماهر إلى الوفد المصرى بعد أن تم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه المعتقلين فى جزيرة مالطة ، واستطاع أن يحظى بثقة الزعيم الكبير . ولما حدث الخلاف بين سعد وعدلى يكن حين دعا اللورد كيرزون وفداً إلى لندن للمفاوضة ، التزم على ماهر موقفاً غير واضح فى أول الأمر مما ألقى عليه ظلالا من الشك ، ذلك أنه أعلن أنه مريض ولزم داره . وهنا توجه لزيارته مصطفى النحاس ، وبينهما صداقة قوية ، وجرى حديث أعرب فيه النحاس عن أسفه إذ يفكر أن على ماهر يفارقهم ويعتزل السياسة ، ولكن الأخير أصر على الابتعاد عن الميدان إذ أن صحته لا تساعده على احتمال الأعباء ، وما لبث أن قدم استقالته من الوفد ، أى من الهيئة التى كانت تمثل البلاد .

حدث ذلك فى عام ١٩٢١ ، وفى العام التالى عين ناظراً لمدرسة الحقوق وجاملته الحكومة القائمة بالأمر فاحتسبت له فى معاشه العامين اللذين كان خلالهما بعيداً عن خدمة الحكومة . وبعد ذلك أصبح وكيلا لوزارة

المعارف العمومية على عهد زيور فى ديسمبر من عام ١٩٢٤ ، ولما حل مارس من السنة التالية اختاره زيور ليعمل إلى جانبه كوزير للمعارف العمومية .

ولقد كان على ماهر أحد أعضاء اللجنة التى وضعت دستور عام ١٩٢٣ والذى يراجع محاضر جلساتها يرى له مواقف فى الدعوة إلى تقييد سلطات الملك ، ذلك أن الديموقراطية الحقة تقوم على مبدأ سيادة الأمة .

ولكن حدث فى السنوات التالية المفاجأة الكبرى ، فوجدنا الرجل فى وزارات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقى ، أى أنه اشترك فى الوزارات الانقلابية التى أهدرت سلطة الأمة ، واعتدت على الدستور وعطلته ثم ألغته والتى كانت حرباً على الحريات والحرمات والكرامات ، كما كانت وسيلة لدعم سلطان الملك ونظريته القائمة على أنه يملك ويحكم .

ولا ريب أن اشتراك على ماهر فى هذه الانقلابات ومسايرة سياستها ، معناه أن تحولا خطيراً قد طرأ على فلسفة الرجل السياسية فصارت أقرب إلى القصر منها إلى الشعب .

كنا نتحدث إلى أحد الذين اشتغلوا بالسياسة منذ سنوات طوال ، وممن يمتازون بوعى صادق ، وتطرق الحديث إلى على ماهر ، وهنا قال أحد الحاضرين إن الرجل يتحدث دائما عن الديموقراطية والدستور ، ولكن مساهمته فى الوزارات غير الشعبية أمر ينطوى على التناقض . وهنا قال محدثنا: عليك أولا أن تتعرف معنى فهمه للديموقراطية . فهو مثلا يفضل أن يرى البرلمان ممثلا للهيئات والنقابات وما فى حكمها corporations لأنه يراه فى هذه الحالة أقدر على تمثيل المصالح المختلفة ، وفغر السائل أو المعترض فاه ،

لأن هذا هو النظام الفاشى الذى آمن به موسولينى ولم تكن للشعب الإيطالى فيه إرادة ، وكانت النتيجة ما أصاب ذلك الشعب فى النهاية .

ونعود إلى الموضوع فنقول إن الكثيرين من الساسة الذين عاونوا القصر ممن يزخر بهم تاريخ هذا البلد كانوا يبررون تصرفهم على أساس أن حزب الأغلبية مثلا يتحكم فى الرأى العام ، وأن الشعب مخدوع مضلل وعاجز عن الحكم الصحيح ، ولعلنا نذكر عبارة عن عبد العزيز فهمى من أن الدستور ثوب فضفاض أى أنه منح الشعب أكثر مما يستأهل بحكم درجة تطوره . غير أن هؤلاء جميعاً نسوا أن الشعب له حاسة قوية فى إدراك الناحية التى ينبغى أن يتجه إليها لأنها تحقق مصالحه ، وأوضح مثل على ذلك ثورات الشعوب من أجل الحرية فى الداخل والخارج ، بالرغم من تأخرها .

وبغض النظر عن هذا الأمر الأخير ، لنفرض أن الشعب كان مضللا ، فالذى نراه أن الواجب كان يقضى على أولئك الساسة بأن يتولوا تنويره وهدايته وأن ينزلوا إلى مستواه ، لا أن يعمدوا إلى الانتقاص من سلطانه لحساب الحكم المطلق .

ألم يدرك هؤلاء جميعاً أن نكبات مصر من منح امتياز قناة السويس وإسراف إسماعيل وديونه والاحتلال البريطانى واتفاقية السودان ، كل ذلك تم حين كان الخديو هو صاحب الكلمة العليا والمتصرف فى شئون البلاد ، ولم يكن للشعب صوت أو رأى ؟

أوضحنا أن فلسفة على ماهر لم تكن شعبية فى اتجاهاتها ، وكأنما أراد

تلقينها عملياً لمولاه الشاب ؛ فقبل أولا أن يعين رئيساً للديوان الملكى على غير رغبة الوزارة القائمة بالأمر فى ذلك الحين ، ليعرف الملك « عديم الخبرة والتجارب » أن هذا العمل من حقوقه وامتيازاته . ولو أنصف الرجل لرفض المنصب ولأرشد سيده إلى فتوى فان دن بوش من قبل .

وفى عهد اضطلاعه بذلك المنصب أقيلت الوزارة النحاسية لاول مرة فى عهد الملك الجديد ، وكان فى استطاعة رئيس الديوان أن ينبه إلى ما فى هذا العمل من مجافاة لروح الدستور ، بل ونصوصه ، ومن عدوان على سيادة الأمة وكرامتها .

ثم وافق مولاه على تأليف وزارة محمد محمود الثانية وعلى أسلوبها فى الحكم بعد تزييف الانتخابات ، كما شهد بعد ذلك مصرع الوزارة لأن القصر أراد ذلك . ولم تختلج فى نفس على ماهر خلجة واحدة من خلجات الإيمان بالديموقراطية ، ولو أنه أحس بهذا الشعور لما تردد فى رفع استقالته فوراً .

وأخيراً — وليس آخراً — قبل أن يكون رئيساً للوزارة التى يعلم أنها لا تمثل الأمة بأى حال من الأحوال ، والتى خلقها القصر كى تحقق أغراضه . .

تلك كانت فلسفة على ماهر السياسية ، والوسائل التى طبقها فى عهد فؤاد الأول وأوائل عصر فاروق الأول ، والحق ، لقد أساءت تلك الفلسفة لا إلى الأمة فحسب ، بل وإلى الملك الأخير نفسه ، وكانت البداية التى أودت بفاروق إلى تلك النهاية . لقد لعب الرجل أدواراً عدة فى حياة مصر ، ومن سوء

لحظ أنها الأدوار التي استنكرها الشعب لأنها كانت لمصلحة القصر ، وخلفاء القصر .

هذا ما يتعلق بفلسفة علي ماهر في الحكم ، ولكنه من جهة أخرى يمثل اتجاها معينا في السياسة الخارجية ، ونقصد به أنه من دعاة الدفاع الإقليمي . ولقد سبق له منذ نحو خمس أو ست سنوات أن نشر رأيه داعيا إلى هذه الفكرة بحيث تتحقق بين الدول العربية (بعد إنشاء الجامعة) على أن يكون من حق أو اختصاص هذه الدول أن تفسح المجال للانضمام إلى نطاق تنظيمها الإقليمي أمام كل من يعنيه الأمر ، ومعنى هذا أنه يجوز لتركيا أو غيرها الإنحياز إلى مثل هذا التكوين الدفاعي ، ويخيل إلينا أن المسألة لو تمت على هذا النحو اليوم مثلا لما اختلفت عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي قدمته الدول الغربية الأربع في أكتوبر من عام ١٩٥١ ورفضته مصر .

ولما نشر علي ماهر رأيه في ذلك الحين ألقى الدكتور « محمود عزمي » محاضرة في نادي « جبهة مصر » وبدعوة منها ناقش فيها الفكرة واعترض عليها وأوضح ما تنطوي عليه من أخطار .

هذا عرض موجز لآراء علي ماهر في السياستين الداخلية والخارجية . وهو الرجل الذي تسلم فاروق صبيا على العرش ، أي في السن التي كان يتأثر فيها بمن يحيطون به ، وبخاصة من رجال القصر وموظفيه ومن دونهم بلا استثناء .

أحمد حسنين:

وبعد أن شغرت رئاسة الديوان باستقالة على ماهر ، وظلت على هذا الوضع حينا ، وليها أحمد محمد حسنين الذى كان رائداً للشباب فاروق وهو تلميذ فى إحدى المدارس الإنجليزية ، وهنا ندع كاتبا آخر يحدثنا فيقول (١) :

« أما حسنين فلم يعرف عنه أنه رجل سياسى ، بل كان آخر منصب تولاه هو سكرتارية الجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية فى الشرق ! ! ولم يكن له ماض فى الحركة الوطنية مثلا أو فى الخدمة العامة ، إنما هو رجل من الحاشية ارتفع إلى رئاسة الديوان بحظوته عند سيده فكان معنى توليه هذا المنصب أن الحاشية أصبحت تحكم . . .

« فى الفترة الأولى لرئاسة حسنين جمع حوله عدداً من الصحفيين وذوى النفوذ بين الرأى العام ، وقاد حملة دعاية مسرحية ليقدم الملك إلى الناس فى هالة معينة تبرر تدخله فى شئون الحكم ، واستطاع أن يستغل حادث ٤ فبراير وظروف الحرب لإظهار الملك فى صورة الوطنى الذى يكافح الإنجليز من أجل مصر . . . ! والذى يترافع أمام الوزراء عن مصالح الشعب ! ! والذى يقيل وزارة النحاس لأنه يريد أن يوفر الغذاء والكساء للناس » .

هكذا أصبحت مصر لترى أن الذى يشغل منصب رئيس ديوان ملكها رجل استهل حياته بخدمة الاستعمار ، ووصل إلى منصبه لأنه من رجال

---

(١) أحمد بهاء الدين : مصدر سابق ، ص ٢٦ — ٢٧

الحاشية . الواقع ، لقد كان الحادث نذير سوء بالمصير الرهيب الذى ينتظر الشعب ثم الملك ، وإن كان الأخير هو الذى دفع الثمن فعلا ..

لقد خدع أحمد حسنين الشعب بتقديم صورة مزيفة للملك ، وخدع الملك إذ جعله يتوهم أنه كل شىء فى الدولة ... ولكن شتان بين الأمرين ، فربما آمن فاروق بما لقنوه من دروس ، أما الشعب فكان حذراً ، ثم انقلب الحذر عنده إلى شك وريبة ، وأخيراً إلى سخط عنيف .

رجلان :

هذان هما الرجلان اللذان يتحملان أخطر قسط من المسئولية أمام التاريخ وأمام مصر ، بل وأمام الملك الذى فقد عرشه . لقد أرادا — كأمثالهما — أن يجعلا من الضفدع ثوراً ، فأشرباه ماء الغرور بالسلطان حتى انفجر ... حقا . ما أصدق الرواية عن الدب الذى قتل صاحبه ، مع الفارق الكبير وهو أن الدب لم تكن له أطماع أو مصالح ذاتية .

ولكن ، ضد من أراد أمثال هؤلاء أن يحموا الملك ؟ ضد الشعب ؟ إذن فليرحم الله مصر من بعض أبنائها ، وليغفر لهم إن شاء .. إن العمل الصالح هو الذى ينبعث من الشعب ويعود إليه « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

تجارب وسوابق :

تولى فاروق العرش وأمامه سجل يتضمن الكثير من السوابق والتجارب

وكلها يتصل بالعبث بالدستور وامتهان كرامته ، والعدوان على الحريات والحرمات . فهناك الانقلاب الأول الذى قام بالدور الأول فيه أحمد زيور .. وأعقب ذلك تعطيل البرلمان على يد محمد محمود . وأخيراً جاء إسماعيل صدقى ليلغى الدستور ، وكفى الله الاستعمار والحكم المطلق شر الشعب . . . حدث كل ذلك فى عهد فؤاد ، وهذا ما قرأه ابنه بإمعان ، أو قرأه له الآخرون ، ووجد فيه أكبر مشجع له فى المستقبل ، ليكتب فصلا آخر ، مشابهاً وإن بدا أكثر سواداً .

وقلب فاروق كتاب التاريخ فقرأ أسماء زيور وصدقى وعلى ماهر ومحمد محمود وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى وحسين وسرى وغيرهم كثير ، فأيقن أن فى مصر رجالا يمكن الاعتماد عليهم إذا أراد انقلاباً دستوريا أو شاء أن يضرب الشعب ويعبث بالدستور والقوانين ، أو وجد مصلحته فى أن يضرب هؤلاء الناس بعضهم ببعض .

أدوات الطغيان :

وأعدت الفترة السابقة لاعتلاء فاروق العرش أدوات متنوعة لدعم الطغيان فى مقدمتها تلك الأحزاب التى خلقها ورعاها الاستعمار والقصر ، والتى بالرغم من افتقارها التام إلى التأييد الشعبى استطاعت أن تحكم مصر وأن تفرض نفسها على الشعب معظم الوقت ، بقوة الحديد والنار . وهناك أولئك الذين سموا أنفسهم « بالمستقلين » ، أى البعيدون عن الأحزاب ، ومع ذلك ما اشتركوا قط إلا فى الوزارات الانقلابية ، فكأن استقلالهم معناه الحقيقى محاربة الشعب وتأييد القصر وحلفائه . . إن من الظواهر التى تلفت النظر أن

هؤلاء الساسة المستقلين لا يكثر عددهم بهذه الصورة الواضحة إلا فى البلدان المنكوبة بالاستعمار . وللأخير مصلحة فى هذا « الاستقلال » إذ قد تستدعى الظروف أحياناً ألا يلى الحكم أحزاب الأقليات حين يشتد السخط الشعبى عليها ، وهنا يعهد بتمثيل الدور إلى المستقلين أملا فى تهدئة الخواطر وخداع الشعوب ، ولكن إلى حين . لقد أحرقت القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأقيلت وزارة النحاس ، فجىء بعلى ماهر مثلا فهدأت الخواطر نوعاً وأخذت الطمأنينة تعود إلى النفوس تدريجياً ، ولم يكد شهر الوزارة الأول يدنو من نهايته حتى سقطت وجاءت وزارة الهلالى المستقل أيضاً ، وهكذا ثبت أن المستقلين هم « مخلب القط » .

ووجد فاروق أمامه دستوراً مليئاً بالعيوب والثغرات التى ظنها تسبغ عليه حقوقاً وامتيازات فعرف كيف يستغل ذلك لصالحه . كما فعل أب له من قبل .

وأكثر من هذا فإن الفترة السابقة لاعتلائه العرش أعدت الأسلحة اللازمة لكبت الشعب وقتل الحريات ، ومن ذلك قوانين المطبوعات والأحكام العرفية ، والاجتماعات ، والمظاهرات ، وحفظ النظام فى دور العلم. لقد كانت كلها سيفاً مسلطا على رقاب الأحرار وعلى كل من تسول له نفسه أن يرفع الصوت داعيا إلى الإصلاح ، أو محتجا على الفساد والطغيان والإستعمار.

حتى الوفد ؟

وكان الوفد خلال السنوات التالية لثورة ١٩١٩ يمثل القوة الشعبية التى تناهض الاستعمار والحكم المطلق ، ولكن مقاومته أخذت تفتر بسبب طول

ابتعاده عن الحكم ، ونتيجة التحول التدريجى الذى طرأ على الطبقة الوسطى وهكذا قبل معاهدة ١٩٣٦ أى تساهل فى أهداف الثورة القومية ؛ وجاء إلى الحكم وقد بدا عليه الاستعداد لمهادنة القصر ، إن لم يكن الرضوخ له . ولعل المثل يقرب الأمر إلى الأذهان ، فقد ثار سعد ضد فؤاد بسبب حسن نشأت وانتصرت وجهة النظر الدستورية ، وتململ الوفد حين عين فاروق على ماهر رئيسا للديوان ولكنه تقبل اللطمة وبقى فى الحكم .

لقد بدأت تلك الهيئة (ومرة أخرى نقصد قيادتها) تسير فى الطريق نفسه إلى جانب القوى الرجعية الرئيسية .

وفى وسط هاتيك الأحوال ، وتحت تلك المؤثرات ، تولى فاروق العرش وأخذ يحكم مصر . . لقد كانت الأدوات معدة إذا ماشاء استبداداً ؛ ولم يكن هناك من يستطيع أن يقول له . . « قف عند حدودك التى رسمها الدستور » يقولها بصفة جدية ، خالصة لوجه الوطن وأهدافه . . حقا ، ما أصدق الرواية عن فرعون مصر فى العهد القديم !

الفصل التاسع

صراع القوى

بداية سيئة

قلنا إن الملك الجديد تولى سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وفى نهاية ذلك الشهر قدم مصطفى النحاس استقالة وزارته طبقاً للتقاليد الدستورية ، فكلف بتأليفها من جديد وتم ذلك فى الثالث من أغسطس . واصطحب الحادث بمفاجأة أذهلت الرأى العام ، ذلك أن أربعة من الوزراء السابقين قد استبعدوا ومن بينهم محمود فهمى النقراشى ، وقيل تبريراً لذلك إن الغرض كان تحقيق الإنسجام نظراً لما درج عليه النقراشى من المعارضة . ولكن الناس ما لبثوا أن أدركوا أن المعارضة كانت منصبة على تصرفات الوزارة لا تتصل كثيرا بالمصلحة العامة . . . وأيقن الواعون أن الوفد بدأ ينزلق إلى المنحدر الخطر الذى يؤدى به إلى الهاوية .

وأسرع الوفد يضم إلى صفوفه أعضاء جدداً وهم « محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ، يوسف الجندى ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، بشرى حنا باشا ، محمد الحفنى الطرزى باشا ، كامل علما باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك ».

وهنا أمر يلفت النظر بشكل واضح . . . فنحن إذا استثنينا الثلاثة الأوائل ، وجدنا الباقين من كبار الملاك الزراعيين ، ومعنى هـذا أن الإقطاع الرجعي أصبح قوة لها وزنها فى قيادة الوفد ، الأمر الذى خيف أن ينتهى بابتعاد أو انفصال تلك القيادة تدريجا عن القاعدة الشعبية . الحق ، إن ضم هؤلاء وأشباههم فيما بعد ، ينم عن تحول خطير الشأن .

وبعد قليل انضم أعضاء آخرون وهم عثمان محرم باشا وعلى زكى العرابى وعلى حسن باشا وأحمد نجيب الهلالى بك ومحمد محمود خليل بك . . ومعظم هؤلاء لم يكونوا من الوفديين البارزين ، ومنهم من كان عدواً للوفد ، بل إن عثمان محرم سبق أن خرج عليه . . . وهذا أيضا تحول له مغزاه وأخطاره فى المستقبل .

وتردت الوزارة فى سـلسلة من الأخطاء أخذت تباعد بينها وبين الـكتلة الشعبية ومن ذلك :

١ — إعادة العمل بالمرسوم بقانون الخاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره فى غيبة البرلـمان واعترض عليه الوفد حينذاك ، فهو إذن تشريع غير دستورى .

٢ — السير فى طريق المحسوبية والاستثناء للأقارب والأنصار مما أشاع السخط فى نفوس الناس ، والموظفين خاصة ، لعدم اتفاق ذلك مع مبادىء المساواة والعدالة .

٣ — استخدام العنف مع الخصوم السياسيين ، والإلتجاء إلى مصادرة الصحف واعتقال لفيف من الصحفيين المعارضـين . وهكذا

خرجت الوزارة على مبادىء الدستور التى تنص على حرية الرأى ، وعمدت إلى الأساليب التى كان الوفد يستنكرها من قبل . وأكثر من هـذا كون الوفد تشكيلات باسم « فرق القمصان الزرقاء » فصارت مصدر إرهاب للخصوم وجلبت على نفسها سخط الرأى العام .

وبسبب تلك التصرفات جميعا سرت موجة من الغضب تجلت بصورة واضحة فى المظاهرات العدائية وبخاصة من جانب طلاب الجامعة والأزهر . وخلال ذلك كله أخذت العلاقات مع القصر تسوء لأسباب مختلفة ، منها تعيين على ماهر رئيساً للديوان ، وإصرار الملك على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى تعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش ، وأن يكون له الحق فى منح الرتب والنياشين وتعيين كبار رجال القصر ، وكذلك طالب بحل فرق القمصان الزرقاء . وأخيراً تسلم النحاس كتاب إقالته (٢٩ ديسمبر ١٩٣٨) وهذا نصه :

عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها وتحقق آمالنا العظيمة فى رقيها

وعزتها ، وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك » .

لسنا ننكر أن الوزارة أساءت طريقة الحكم ولم تحترم الحريات ولكنا لا نوافق مطلقاً على إقالة وزارة لها الأغلبية فى البرلمان — لقد بدأ فاروق ، فى أوائل سنى حكمه ، يعبث بالدستور وعلى رأس ديوانه أحد أعداء الجنة الدستور . . على ماهر ... وتحدث الخطاب عن ضرورة إقامة نظام صالح وبقى أن نعرف مدى تحقيق هذا الأمل ...

القصر يحكم بصورة سافرة

فى يوم الإقالة بالذات تألفت وزارة برئاسة محمد محمود ، وهنا تبدأ فترة من الحكم السافر للقصر ، فتقوم الوزارات وتسقط ، لا لأن الشعب أراد أحد الأمرين ، وإنما لأن تلك إرادة الملك .

وهكذا بدأ فاروق يسير فى ذلك الطريق الوعر ، وكلما مرت الأيام زاد إمعانه ، ولما كان شاباً تعوزه الخبرة والحنكة ، فإنه أصبح فريسة فى أيدى رجال القصر وأفراد الحاشية ، الذين وجدوا فى ذلك وفى نزعته الفردية وشذوذه ثغرة قابلة للاتساع كى ينفذوا منهم لإشباع أطماعهم وغاياتهم الذاتية .

استهلت الوزارة الجديدة أعمالها بتأجيل البرلمان ثم حله ، وما لبثت أن أجرت انتخابات لعب فيها الضغط الإدارى والتدخل الحكومى دوراً أسفر

عن فوز أشياع الحكومة بالأغلبية الساحقة بينما لم يحصل الوفد إلا على ١٢ مقعداً فقط، كأنما البلاد قد تغيرت فجأة على هذا النحو. ومضت الأيام مسرعة أو متثاقلة الخطى، وفجأة دعي رئيس الوزارة لمقابلة سعيد ذو الفقار، من كبار رجال القصر، وهناك علم أن عليه أن يتنحى لأن تلك إرادة الملك!! وتلقى الرجل الإنذار فى صمت وقدم إستقالته فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩. لقد عرفنا وزارات تخرج حتى تستقيل، وأخرى تبقى فى الحكم حتى تقال، ولكنا فى هذه الحالة نرى أن الملك يبعث واحداً من رجال حاشيته ليأمر رئيس وزرائه أن يقدم استقالته، ولن تكن هذه المرة الأولى والأخيرة، بل ستأتى السنوات التالية بمثلها، بل وبنفس الطريقة، ولكن من الذى أوصل مصر إلى تلك المهانة؟ ليس الشعب بطبيعة الحال، ولكنها تلك الأحزاب وتلك الطوائف من عباد المناصب الوزارية، التى كانت تسير فى ركاب الحاكم وتسرع إلى تنفيذ إشارته ولو كانت خفيفة، وكان فاروق يعلم ذلك كما أدركه أبوه وأجداده من قبل... ما أروع التاريخ إذ يلقى الكثير من الدروس على الذين لا يؤمنون بالشعب، فينبذهم ثم يلفظهم السيد المطلق بعد أن يقضى منهم وطره ولبانته، ولكن كم ينسى البعض عبر التاريخ!!

وفى ١٨ أغسطس ألف على ماهر الوزارة ولم يشترك فيها الدستوريون. لا عن عقيدة بفساد النظام، ولا غضباً لطرد زعيمهم وكرامتهم، ولكن لسبب أهم من هذا بكثير فى نظرهم، ونقصد به الخلاف على نصيبهم من المناصب الوزارية.

ومرة أخرى يثب الرجل إلى الحكم ، لا لأن الشعب اختاره أو أولاه ثقته وتأييده ، ولكن لأن هذه إرادة عدو الشعب الأول ، أى الملك . وماذا إذن يكون الحكم على أمثال هؤلاء الناس الذين سندوا الطغيان وأيدوا الحكم المطلق ودعموا الأوضاع البالية ؟ إن الجواب على مثل هذا السؤال نلقاه فى التاريخ الذى يحدثنا أن الشعوب إذا استيقظت فانها لم تدع الذين تحدوها دون أن توفيهم الجزاء الذى يستحقونه ، وبذا تلقى درساً على الساسة وأشباههم .

وبعد قليل نشبت الحرب العالمية الثانية وبادرت الوزارة إلى إعلان الأحكام العرفية ، تنفيذا لمعاهدة « الصداقة والتحالف » (م ٧) . ومما يلفت النظر أن الوزارة استصدرت قانونا باضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات ومنها نص على قدر وافر من الخطورة إذ قضى بتوقيع العقوبات المشددة لا على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة من الخارج فحسب ، بل وعلى من يرتكبها إضراراً ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك

وكان الغرض حماية انجلترا بصورة شاملة .

وفى أول إبريل من عام ١٩٤٠ قدم الوفد مذكرة إلى السفير البريطانى لكى يبلغها إلى حكومته ، يطلب فيها :

أولا — التصريح بأنه عند انتهاء العمليات الحربية وعقد الصلح تجلو القوات البريطانية كلها عن البلاد مع بقاء التحالف بعد ذلك بين البلدين .

ثانيا — اشتراك مصر فى التسوية النهائية .

ثالثا — دخول الطرفين ـ بعد الحرب ـ فى مباحثات للاعتراف بحقوق مصر كاملة فى السودان .

رابعا — المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .

وقوبلت المذكرة بالرضاء من جانب الرأى العام ، وبالإستياء فى الدوائر البريطانية ؛ ولكننا ـ بعد انقضاء تلك السنوات ـ يحسن أن ننظر إلى الأمر من زوايا أخرى . وهنا نعجب لتقديم المذكرة إلى السفير البريطانى وتلك سنة بالغة الخطورة إذ معناها أن لأية هيئة سياسية أن تلجأ إلى السفير الذى يمثل الدولة المستعمرة . من الطبيعى أن نرحب بالمطلب الخاص بالجلاء ، ولكن ما معنى الإبقاء على التحالف ؟ أليس معناه الاعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحالف . ثم ، من الذى أعلن الأحكام العرفية ؟ أليست هى الحكومة المصرية تنفيذاً لمعاهدة وقعتها جبهة من١٣ عضوا منهم ٧ من الوفديين ؟ وما من شك أن هذا المطلب الأخير كان يقصد به إحراج على ماهر حتى يستقيل ، بدليل أنه لماتولت الوزارة الوفدية الحكم وطولبت بالغاء الأحكام العرفية أبت الاستجابة ... ومهما يكن من أمر ، فالواقع أن تلك الحركة من جانب الوفد كانت « للاستهلاك المحلى » ، وربما لإشعار الطرف البريطانى أن قد حان الوقت لإجراء التغيير . وأهم من هذا أن قيادة الوفد صارت مقتنعة بمبدأ أبدية التحالف مع بريطانيا .

وفى ١٠ يونيه ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب ، وتلكأت السلطات فى موقفها إزاء رعايا تلك الدولة ، فوجه اليها الإتهام بأن لها ميولا إيطالية ومحورية ، فأبلغ السفير البريطانى الملك بتعذر واستحالة التعاون مع على ماهر . وهنا عقـد إجتماع فى قصر عابدين لبحث الموقف وفيه أبى النحاس تأليف وزارة قومية ، ومن الصعب لومه بعد ثبوت فشل أمثـال هذا الحل ، وبعد مالاقاه على أيدى أحزاب القصر والإقطاع وجماعات المستقلين .

ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل بانجلترا أو غيرها التى كثيراً ماقامت فيها وزارات إئتلافية من الأحزاب ذلك أنه فى هذه البلدان لم تحاول أحزاب أن تصل إلى الحـكم بإرادة الملك ، ولم تعمل على تحدى الشعب ، أو تزييف الانتخابات .

ثم ، مع من كان يراد أن يأتلف الوفد ؟ !!

إن تلك الأحزاب التى أشرنا إليها ما كانت تمثل الشعب إطلاقاً ، ولو كانت الأوضاع العامة سليمة لاختفت من الوجود ، أو بعبارة أدق لما ظهرت مطلقاً إلى الوجود .

وفى ٢٨ يونيه قدم على ماهر إستقالته ، فخلفه حسن صبرى على رأس وزارة من السعديين والدستوريين والحزب الوطنى الذى كان يرفض دائماً الاشتراك فى الحـكم قبل اتمام الجلاء ، وفيها ستة من المستقلين .

وفى عهد الوزارة تم إلغاء صندوق الدين (١٧ يوليو) ، ولـكنها أقدمت على تجديد إمتياز البنك الأهلى لمدة ٤٠ عاماً أخرى مع أن الامتياز الأصلى ينتهى عام ١٩٤٨ ، وإذن لم تـكن هناك حاجة إلى الاستعجال .

إن البعض قد يتساءل عن أهميه العهود الانقلابية بالنسبة إلى الاستعمار ، وها نحن نذكر أن مشروع هذا القانون (المدعم للسيطرة الأجنبية عامة والبريطانية خاصة على الاقتصاد المصرى) اشتركت فى إعداده وزارتا محمد محمود وعلى ماهر ، وأخرجته وزارة حسن صبرى :

وليس أدل على سوء التصرف من وجهة النظر القومية من قول جريدة التيمس « يبعد كثيراً أن تعرض على البنك الأهلى شروط خير من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازه عام ١٩٤٨ » . ولكن ، ألم نقل فى فصل سابق أن الرأسمالية المصرية صارت احتكارية وارتبطت بالمصالح المالية الأجنبية برباط المصلحة المتبادلة ، ولو على حساب الجماهير ؟

وحدث شقاق فى الوزارة إذ كان من رأى السعديين الاشتراك فى الحرب ، فلما لم يلق هذا قبولا من زملائهم قدموا استقالتهم ، غير أنه فى ١٤ نوفمبر مات حسن صبرى فجأة وهو يلقى خطاب العرش أمام هيئة البرلمان ...

وفى اليوم التالى تألفت وزارة من الدستوريين والمستقلين برئاسة حسين سرى ، وفى أواخر سنة ١٩٤١ انضم إليها السعديون . غير أن أزمة التموين زادت حدة وعم القلق والسخط النفوس وكان الموقف الحربى على حدود مصر الغربية حرجا . وفجأة انطلقت مظاهرات فى أرجاء العاصمة تردد ذلك الهتاف الغريب « إلى الأمام يا روميل ! »

تدخل بريطاني سافر

قدمت بريطانيا إنذارا إلى الملك فى ٤ فبراير ، تطالب فيه بقيام وزارة على رأسها النحاس ، ورفض الأخير فكرة الوزارة القومية ولم يكن هناك مناص من النزول على رأيه وتألفت الوزارة فى اليوم التالى . لقد قبل الملك الإنذار حين علم أن هناك وثيقة معدة لنزوله عن العرش . ولقد أثار الحادث بطبيعة الحال الغضب لأنه تدخل من جانب الاستعمار ، ولكن القصر كان يجب أن ينظر إلى المسألة على أنها طبيعية جدا ، فمنذ قيام الحياة الدستورية فى البلاد كان يستند إلى الاستعمار وينزل على رأيه أى يسمح له بكل ألوان التدخل .

فلو أن القصر وقف منذ البداية إلى جانب الشعب وتنازل عن الدعاوى البالية بشأن الحكم المطلق لألفت بريطانيا نفسها « منذ أول الأمر » أمام جبهة متحدة ولما جرأت على دس أنفها فى مسائلنا الداخلية . لقد عد الملك الإنذار عدوانا على السيادة والاستقلال ، ولكن الأهم من ذلك أن نحدد المسئول أو المسئولين عن اقحام الإنجليز فى شئوننا أولا وقبل كل شىء . . . إن على الذى يلعب بالنار أن يتأكد أنها لا بد أن تحرقه فى النهاية ، وهذا منطق التاريخ .

ثم لماذا لم يقدم هذا الإنذار إلا حين اقتراب روميل من حدود مصر الغربية ؟ هل عظم نشاط الموالين للنازية فى تلك الآونة ؟ وهنا سؤال يستدعى

الإجابة عليه : هل طالبت بعض الصحف الأجنبية بمحاكمة فاروق بوصفه مجرم حرب وعلى أى أساس بنت الطلب ؟.

إننا نعادى الاستعمار أيا كان مصدره ومظهره ، ولهذا نعجب لأولئك المخدوعين الذين كانوا ينظرون إلى النازية على أنها سبيل الخلاص ، مع أنها من أسوأ مظاهر الرأسمالية الاستعمارية ، كما يعلم الذين يعرفون طبيعتها وسر قيامها . وليست النازية وأشباهها سوى مراحل انحلالية ولذا من الجهل التحدث عن فلسفتها إذ ليس للانحلال فلسفة لأن هذه إنما تمثل التقدم والإنشاء . هل نسى أولئك المعجبون بهتلر ماذا كتب الرجل فى كتابه « كفاحى » عن المصريين ؟ لقد وضعهم فى المرتبة الثالثة عشرة فى سلم البشرية وجعلهم لا يعلون عن القردة إلا قليلا !

وهل نسى هؤلاء ما كان يردده الجنود الطليان وهم فى طريقهم إلى غزو الحبشة؟ لقد كان بعضهم يهتف قائلا والسفن تقلهم « بعد الحبشة سيأتى دور مصر » . وهل نسى الهاتفون « تقدم يا روميل » كيف كان الطليان يعاملون الأحرار فى ليبيا ، وكيف كان هتلر يحكم المانيا ويعامل أى صوت حر ارتفع بالنقد ولو للصالح العام ؟ هل عرفوا مصير كل من لم ينضم إلى « الحزب الواحد » الذى أنشأه ؟ ليرجعوا إلى محاكمات نورمبرج وما كشفت عنه ، فإنها كفيلة أن تزيح الغشاوة عن أعين المخدوعين فى النازية والمعجبين بأساليبها فى الحكم . إن النازية لا تعترف إطلاقا بالحريات ولا بحقوق الشعوب والأفراد ، ولا ريب أن الذين تستهويهم أعمالها المظهرية من طراز لا يؤمن بحرية الشعوب وأنها مصدر السلطات .

أننا نفهم أن نحارب الاستعمار البريطانى بكل وسيلة ولكننا لا نقبل أن نطرده لتقيم استعمارا آخر مكانه . إن واجب الشعوب المستضعفة والمستعمرة أن تقف فى وجه الإستعمار والدول الاستعمارية ذات الأطماع ، بلا استثناء وهذا هو الطريق السليم للتحرر .

الوزارة الوفدية

جاءت وزارة النحاس برغم القصر فكان مجيئها هزيمة له ، ولكنها اعتلت الحكم فى أعقاب إنذار من المستعمر ، وظلت فى الحكم من فبراير ١٩٤٢ ، حتى أكتوبر ١٩٤٤ . وخلال تلك الفترة ارتكبت طائفة من الأخطاء تدل على الانحراف الذى طرأ على قيادة الوفد من سنوات خلت من قبل ، فلم تحاول استخلاص وعد من الإنجليز بالجلاء التام فى ختام الحرب ، وأمعنت فى الاستثناء والمحسوبية وفصل كبار الموظفين ، وأساءت إستخدام الأحكام العرفية للتنكيل بخصومها وخصوم الإنجليز ، واستغلت وأنصارها الظروف للاثراء عن طريق الصفقات المريبة .

ولكن الوزارة فى الوقت نفسه قامت بأعمال ذات إتجاهات شعبية ومن ذلك إنشاء ديوان المحاسبة وجامعة الأسكندرية (فاروق الأول سابقاً) ، وإصدار قانون نظام هيئات البوليس ، وتقرير مجانيـة التعليم الإبتدائى ، والنص على استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ودفاترها ، وتحويل الدين العام إلى قرض وطنى ، وإخراج قانون استقلال القضاء ، وخفض

الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، وإصدار قانون عقد العمل الفردى ونقابات العمال .

ولاريب أن الموازنة بين هذين الضربين من التصرفات والأعمال تدل على تناقض ، وإن كان لا يصعب تفسيره . لقد رأينا التحول الذى طرأ على الطبقة الوسطى التى عمدت إلى دعم نفوذها فى الوفد ، كما اشتدت قبضة العناصر الإقطاعية ، وبهذا أخذت قيادة الوفد تنحرف فى سبيل حماية المصالح الكبيرة فهادنت الاستعمار ، ولجأت إلى أساليب الضغط والكبت ، وعملت على دعم هذه المصالح . غير أنه فى الوقت نفسه لاننسى اعتبارات أخرى لها أهميتها ، ذلك أن الوفد كان يرتكز على قاعدة شعبية كبيرة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة ، وبذلك تعرض للضغط السفلى من جانبها ولم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصاً على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده إذا ما دب الخلاف بينه وبين القصر ، ومن هنا قام بكثير من الأعمال التى تستهدف صالح هذه القاعدة الشعبية .

ولقد سبق لنا فى فصل سابق أن تحدثنا عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى الجديدة وطائفة العمال ، فأخذ هذان العنصران يلعبان دوراً له أهميته ويفصحان عما لهما من مطالب وأهداف ، ما كان من السهل تجاهلها ، بل أسرع الوفد إلى محاولة الاستجابة لها . ولكنه مع ذلك لم يستطع السير إلى النهاية ومن الأدلة على ذلك أن قانون النقابات استثنى عمال الزراعة وحرم قيام الاتحاد العام إرضاء للاقطاع والرأسمالية الاحتكارية .

لقد كان الوفد يمثل الكتلة الشعبية الكبيرة ولكن قيادته أخذت تنحرف ومن هنا بدأ نوع من التعارض بين القمة والقاعدة تجلى فى نواح عدة مما سنعرض له فيما بعد . لقد وضح أن من الضرورى قيام قيادة جديدة منبعثة من صفوف القاعدة للاحتفاظ بكيان الوفد ، وإلا تطلب الأمر ظهور قيادة تجتذب الجماهير وقد تسير بها فى الطريق الخاطىء .

وأصيب الوفد بضربة قوية حين أخرج مكرم عبيد من صفوفه ، بعد إبعاد الرجل عن الوزارة . ولم ينس القصر ما أصابه من قبل ، ففى يوم ٨ أكتوبر بعث بالكتاب التالى إلى رئيس الوزراء .

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصاً على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور ، نصاً وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعاً فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم » .

يا لسخرية القدر ! لقد أقال فاروق وزارة الأغلبية لأنه حريص على دعم النظم الديموقراطية التى هى تعبير عن إرادة الأغلبية .

ولكن ، كيف تخلى الإنجليز عن الوفد على هذه الصورة ؟ .

لقد انتهى الخطر على الحدود الغربية وصار من حسن السياسة استرضاء القصر وأحزابه . وأهم من هذا نجد أنه فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقعت الوفود العربيــة بروتوكول الأسـكندرية الخاص بانشـاء جامعة الدول العربيــة من الدول العربيــة المستقلة الراغبة فى الانضمام ، واعتبار فلسطين ركنا مهما من أركان الجامعة وأن حقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها .

الفصل العاشر

نمو الطاقة الثورية

وكفاح الشعب

تحدثنا فى مواضع سابقة عن الظروف والأحوال التى أدت إلى ظهور طبقة وسطى جديدة وبخاصة فى المدن ، أخذت نفوسها تموج بعوامل القلق والسخط ، وإلى ازدياد الوعى فى صفوف الطبقة العاملة ، وإلى بدء تغلغل هذا الوعى فى الريف ولو على نطاق ضيق . وكانت الحرب العالمية الثانية أداة قوية لتنمية وتعبئة الطاقة الثورية الجديدة ، وذلك لأسباب عدة نذكر منها :

١ — التحول الذى طرأ على الرأسمالية المصرية فصارت احتكارية ومتصلة بالمصالح الأجنبية وممعنة فى الاستغلال والإثراء على حساب الجماهير ، كما اطرد ارتباطها بالقصر والإقطاع .

٢ — انحراف القيادة الوفدية صوب المصالح الكبيرة ، وانصرافها إلى ما فيه اشباع المنافع الذاتية .

٣ — ازدياد قوة الطبقة العاملة بسبب نشاط الصناعة المحلية واستخدام الألوف من العمال من لخدمة القوات المتحالفة .

٤ — السخط المتولد عن تدخل الإنجليز فى الشئون الداخلية للبلاد كما حدث فى إنذار ٤ فبراير ، فوقر فى الأذهان أنه لا إصلاح ولا استقرار طالما ظل الاستعمار مقيما بالبلاد .

٥ — ازدياد موجة الغلاء باطراد فطحنت الجماهير وعجزت الحكومات المتعاقبة عن صد التيار ، لأن الكفاح الحقيقى ضد هذه الظاهرة لن ينجح إلا على حساب المصالح الكبيرة ، من رأسمالية احتكارية وإقطاعية .

٦ — ما عانته البلاد — برغم عدم اشتراكها الفعلى والرسمى فى الحرب — من ويلات ونكبات وضيق ، كلها نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦ التى لم تحقق السيادة والاستقلال بمعناهما الصحيح .

٧ — استياء رجال الصناعة والتجار الصغار والمتوسطين من المصريين ، إذ كانت الأرباح الضخمة تتدفق على جيوب الكبار من مواطنيهم ومعهم العناصر الأجنبية .

٨ — وثيقة مبادىء الأطلنطى وميثاق الأمم المتحدة ، وكلها كانت تتحدث عن حقوق الشعوب فى اختيار مصائرها .

٩ — انتشار الآراء التقدمية ونظريات العدالة الاجتماعية ، وبخاصة بعد انضمام الروسيا إلى الحلفاء الغربيين .

١٠ — سياسة كبت الحريات بسبب الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

لهذه العوامل مجتمعة وغيرها ، أخذت عوامل السخط والانتقاض تتراكم وتزداد انتشاراً وقوة ، وكان السخط موجها ضد الاستعمار والقصر والمصالح الاحتكارية ومظاهر الفساد الذى ساد الحياة العامة ، وأخذت تظهر إلى الميدان

جماعات تتمثل فيها هذه المعانى ، وإن اختلفت مذهبياتها وتباينت أساليبها ووسائلها .

بدء السنوات العجاف

على أثر إقالة وزارة النحاس تألفت أخرى برياسة أحمد ماهر، زعيم جماعة السعديين ، فبادرت إلى إطلاق سراح المعتقلين ، ولكنها لم تعمد إلى إلغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، كما أنها أعلنت التأييد التام لسياسه التفاهم مع الإنجليز وتنفيذ نصوص معاهدة ١٩٣٦ بصدق وإخلاص ، وكل ذلك مما أضعف مركزها فى نظر الشعب . ثم راحت الحكومة تحل البرلمان استعداداً لإجراء انتخابات جديدة ، لم يشترك فيها الوفد ، واجتمع البرلمان فى ١٨ يناير ١٩٤٥ ولم يمض قليل حتى اغتيل أحمد ماهر (٢٤ فبراير) كمحاولة لمنع الاشتراك فى الحرب عن طريق إعلانها على دول المحور ؛ ومعنى ذلك أن السخط على التفاهم مع الإنجليز بدأ يتخذ طابعاً دموياً .

وفى اليوم نفسه تألفت وزارة أخرى برياسة محمود فهمى النقراشى فقررت فى ٩ يونيه انهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية والمطبوعات (خلا ما اتصل منها بالمسائل الحربية) ، وإباحة الاجتماعات العامة ، وهكذا صار فى وسع الشعب أن يتنفس وأن يعبر عن آماله وأهدافه . وفى ٤ أكتوبر من السنة ذاتها تقرر إلغاء الأحكام العرفية .

كان الشعب ، الذى استعاد حرية القول والتعبير ، قد اعتزم المطالبة بانهاء الاحتلال وتصفية الموقف فى السودان بما يتفق ومصالح أهل وادى النيل . وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشى بمذكرة (١٩٤٥/١٢/٢٠)

إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وجاء رد الأخيرة مؤكدا تمسكها بالقواعد الجوهرية التى قامت عليها المعاهدة ، الأمر الذى أثار الرأى العام فى مصر بصورة واضحة . ففى يوم ٩ فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد . ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس ، وأصيب ٨٤ من الطلاب اصابات جسيمة . ولقد كشف الحادث عن الهوة السحيقة التى تفصل بين الحكام والشعب (وبخاصة الشباب المثقف) من ناحية الموقف الخارجى . وقامت مظاهرات مماثلة فى الأسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط فكان البوليس يقمعها بالعنف . وكان رد الفعل عنيفاً فى البلاد ، مما اضطر النقراشى إلى تقديم استقالته (١٥ فبراير ١٩٤٦) ، وهكذا أحرزت الطاقة الثورية نصرها الأول .

النصر الثانى للشعب

وفى ١٧ من الشهر نفسه تألفت وزارة إسماعيل صدقى باشا ، فعمد الرجل إلى أسلوب جديد بقصد التخفيف من حدة السخط والقلق ، فأباح المظاهرات مع اتخاذ التدابير التى تكفل المحافظة على الأمن وحماية المنشئات الأجنبية .

وفى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ تألف وفد رسمى للمفاوضة مع الإنجليز ، وكان يضم إسماعيل صدقى ومحمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبدالفتاح يحي وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمدلطفى السيدوعلى الشمسى ومكرم عبيدوحافظ عفيفى وإبراهيم عبدالهادى ، وهى مجموعة تشتمل على قوم اشترك بعضهم فى معاهدة ١٩٣٦ ، وآمنوا جميعاً (أومعظمهم) بأن التحالف

مع بريطانيا أمر تمليه الضرورة والمصلحة ، ومعظمهم ممن لعب أدواراً بارزة في الانقلابات الدستورية . أما الوفد فأبى الاشتراك في الهيئة لسبب واحد وهو إصراره على أن تكون له الرئاسة والأغلبية فيها .

وعظمت المعارضة للسياسة البريطانية ولأى اتجاه يتعارض مع الاستقلال الحقيقى ، وهنا أقدم صدقى على أحد أساليبه المألوفة لإخماد المعارضة ، فإذا به يغلق عدداً كبيراً من الصحف ويعتقل عدد ضخما من الأفراد بحجة أنهم يعملون لترويج المبادىء الشيوعية ؛ ثم سارعت حكومته إلى استصدار مرسوم بقانون لما سمته وقاية النظام الاجتماعى .

وهكذا صنع سلاح جديد ليعمد إلى استعماله الاستعمار والحكم الفردى والإقطاع والاحتكار ؛ وهذا السلاح العجيب هو توجيه تهمة « الشيوعية » .

فالذى يهاجم الاستعمار والاحتلال والدفاع المشترك شيوعى .

والذى يندد بفساد الحكم واستغلال النفوذ وطغيان الحاشية شيوعى خطر .

والذى يدعو إلى إصلاح قوانين العمل والحد من أرباح الشركات وتأميم المرافق العامة ، ممعن فى اعتناق الشيوعية .

والذى ينادى بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق الاستقرار خطر داهم على النظام الاجتماعى .

والذى يطالب بإطلاق الحريات واحترام إرادات الشعب ، رجل يهدد الأمن الاجتماعى .

والذى يدعو إلى تطهير الجيش عرضة للاتهام نفسه ، بل إن القائمقام

رشاد مهنا أدلى بحديث إلى جريدة الأهرام قال فيه إنه اتهم بالشيوعية بسبب السخط على فضائح حملة فلسطين .

لقد شحذ صدقى السلاح الذى يخدم كافة المصالح والعناصر غير الشعبية ، ومن المؤلم — وإن كان لايدعو إلى الدهشة — أن هذا المرسوم بقانون الذى صدر فى غيبة البرلمان ، لم يحاول البرلمان بعد ذلك أن يلغيه ... فأبقته وزارات النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وحسين سرى ومصطفى النحاس ، وإن هذا التمسك به لأكبر دليل على مدى الفساد والانحلال الذى انحدرت إليه أحزاب القلة وجماعات المستقلين وقيادة الوفد . . ولماذا ؟ لأنها جميعاً انعزلت — ولو بدرجات متفاوتة تفاوتاً يسيراً — عن الشعب بمعناه الصحيح وصارت تعنى برعاية أطماعها وحماية المصالح الكبيرة . الحق إن هذا المرسوم بقانون كان دعامة قوية للطغيان والفساد ، وسيفاً مسلطاعلى رقاب الوطنيين والأحرار . وإن هؤلاء ومن ورائهم الشعب ليتطلعون إلى العهد الجديد آملين أن يقدم بجرة قلم على إلغاء هذا المرسوم بقانون :

والواقع أنه أصبح غير ذى موضوع إطلاقا ، بل إن هذه التهمة صارت اليوم مبتذلة وساقطة من تلقاء ذاتها . لقد صنع العهد الماضى ذلك التشريع الشاذ تحت شعار حماية النظام الاجتماعى الذى أكبر دعائمه الحكم المطلق والفساد والإقطاع والاستغلال الاحتكارى .

فما الذى عمله العهد الجديد الذى بدأ يوم ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ؟

لقد حمل الملك التنازل عن العرش ومغادرة البلاد .

وأصدر قانون الإصلاح الزراعى لتحطيم الإقطاع بتحديد الملكية .

وسار قدما فى تطهير الأداة الحكومية والحياة العامة والجيش .

وأصدر التشريعات لرعاية مصالح الطبقة العامة بطريقة أكثر استنارة عن ذى قبل .

وأعلن رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، فى إحدى خطبة التى ألقاها خلال رحلته الأولى إلى بعض مديريات الوجه البحرى أن الاستقلال يتطلب جلاء كل جندى أجنبى عن البلاد وشن حملة عنيفة على الغلاء أى على ذوى المصلحة فى بقائه ...

أليست هذه كلها مما كان يطالب به الوطنيون والأحرار ودعاة الإصلاح والذين من أجل إخماد أصواتهم وضع المرسوم بقانون لكى يتهموا جميعاً بالشيوعية ؟ لقد كانت تلك التهمة أداة الطغيان والرجعية ، أما اليوم فقد تبدل الحال ... وبعد ، أليس من عجيب المفارقات أن نتهم الذين أيدوا تحطيم الأقطاع فى العصر الحالى بأنهم شيوعيون ، كما فعل على ماهر بالنسبة إلينا إذا صدقف رواية مجلة « روز اليوسف » إذ قالت : وحتى الدكتور راشد البراوى الذى انتدبه الجيش للدفاع عن مشروع تحديد الملكية ، اتهمه على ماهر بأنه شيوعى !! » ولكننا لم ندهش لذلك إطلاقا ، لأنه إن صحت الرواية فالرجل إنما كان يدافع عن نظام آمن به واستفاد منه ، وإن كان نظاما مضى أوانه وحكم عليه بالفناء .

وأكثر عن هذا (وأدعى إلى السخرية) إن شخصاً ذا صلة بالرئيس بعلى ماهر كان يجلس ليلة فى إحدى قاعات فندق سميراميس مع لفيف من أصدقائنا من رجال الصحافة . ودار الحديث إلى أن وصل إلينا .

فإذا به يرمينا بالتهمة ذاتها . . وقص علينا صديق القصة فيما بعد ولكننا لم ندهش إذ عرفنا أن هذا الشخص قد صاهر أسرة تملك آلاف الأفدنة ولن يبق لها سوى القليل بعد تنفيذ القانون ، هذا إذا لم يكن الصديق مبالغاً .

* * *

قلنا إن هيئة رسمية للمفاوضة قد تألفت ، ولما تعثرت المفاوضات الدائرة فى مصر ، سافر صدقى إلى لندن مصحوباً بابراهيم عبدالهادى ، وزير الخارجية حينذاك ، وانتهى الأمر بالتوقيع بالأحرف الأولى على ماعرف باسم مشروع معاهدة « صدقى – بيفن » . وما أن عرفت النصوص حتى ثار الرأى العام عليها ، وسارع سبعة من أعضاء الهيئة الرسمية إلى إصدار بيان يعارضون فيه الاتفاق الذى لم يحقق أهداف البلاد ، فهو من جهة يقوم على قبول مبدأ الدفاع المشترك ، كما أن النصوص الخاصة بالسودان تنطوى على معنى التمهيد لفصله عن مصر . أما الذين لم يوقعوا البيان ، أى الذين قبلوا تلك المبادىء سالفة الذكر فهم (خلاف رئيس الوزراء) : ابراهيم عبدالهادى (السعدى) ومحمد حسين هيكل (الدستورى) وحافظ عفيفى (المستقل وسفير مصر من قبل فى لندن) .

وهنا صدر قرار بحل هيئة المفاوضة . وحدث أن أدلى صدقى إثر عودته بتصريح عن السودان قال فيه إن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت تصفة نهائية ، وقال ذلك قبل أن ينشر مشروع المعاهدة فانبرى المستر آتلى ينفى حدوث اتفاق على شىء من هذا القبيل .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ استقال صدقى . . . وكان اخفاق مشروعه نصراً آخر للشعب الذى بدأ يكافح من أجل الاستقلال الحقيقى .

فى مجلس الامن

وفى اليوم التالى تكونت وزارة جديدة على رأسها محمود فهمى النقراشى، أما ابراهيم عبد الهادى، زميل صدقى فى رحلته إلى لندن فقد أصبح رئيساً للديوان الملكى، حتى يكفل القصر ولاء السعديين وحتى يدرب الرجل، إستعداداً لدور قد يطلب إليه أداؤه. ولجأت الوزارة إلى المفاوضات من جديد بالرغم من ثبوت عدم جدواها، وبالرغم من استنكار البلاد لذلك. وتحقق ظن الشعب، وهنا قررت الحكومة عرض النزاع على مجلس الأمن مطالبة بالجلاء عن مصر والسودان.

وإنه لمما يدعو إلى الأسف ويدل على انهيار الحياة السياسية أن الوفد أبرق إلى المجلس ينكر على الوزارة حقها فى الحديث باسم الشعب؟! ونأخذ على الحكومة تأخرها فى الإلتجاء إلى هذا السبيل إذ كان يتعين سلوكه قبل ذلك بمدة. ومهما يكن من أمر فقد أصدر المجلس قراراً فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ منوها بعجزه عن إتخاذ قرار، مع إبقاء المسألة فى جدول الأعمال ... وأحدث ذلك خيبة أمل فى الرأى العام المصرى.

وعمدت الوزارة إلى ماسمته سياسة تجاهل الإنجليز الذين استغلوا ذلك الموقف المتخاذل فساروا قدما فى تنفيذ أغراضهم بالسودان مما أسفر عن قيام الجمعية التشريعية (١٩٤٨).

مشكلة الجهل بالسودان

لما عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن لم تستطع أن توضح تماما موقفها إزاء السودان ، حتى اتهمت بأن لها أطماعا وأهدافاً استعمارية فى الشطر الجنوبى من وادى النيل ؛ ذلك أنها حاولت أن تستند إلى مازود به المؤرخون وفدها من بيانات عن القرن التاسع عشر والفتوح التى قام بها محمد على وخلفاؤه ، كما قام غيرهم بالحديث عن وحدة وادى النيل ومقوماتها الجنسية والجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية ؛ ومن هنا نبت الشعار « وحدة وادى النيل تحت التاج المشترك » كما أخذت بعض المظاهرات تردد عبارة « نيل واحد ، وطن واحد ، ملك واحد » .

وراحت الحكومات المتعاقبة تتحدث عن « وحدة وادى النيل » دون أن تحاول أن توضح المقصود منها على وجه التحديد ، بينما طلع الإنجليز بشعار آخر وهو « حق السودانيين فى تقرير المصير » ، وعلى ضوئه أوجدوا الجمعية التشريعية ثم عمدوا أخيراً إلى وضع دستور تمهيداً لقيام برلمان سودانى .

وكنا نراقب هـذا الجهل بالأمور أو الجبن عن ابداء الرأى السليم من جانب الساسة المصريين ، فكتبنا مقالا فى الأهرام عنوانه « سياستنا إزاء السودان أساسها الغموض والتناقض » وقلنا إن مستقبل البلدين يجب أن يقرره أهلهما عن طريق التفاهم المشترك ، ومعنى هـذا أننا كنا نطالب بالاتصال بمختلف الهيئات السودانية للاتفاق على الحل الذى يحقق مصالح

البلدين[1] ، ويوحد بينهما فى كفاح ضد العدو المشترك . وكذلك كتبنا فى « كلمة المصرى » نقول إن هناك حلولا ثلاثة وهى الدولة الموحدة والملكية الثنائية ونظام الكومنولث ، وشرحنا كلا منها بالتفصيل . ومع ذلك ظلت الحكومات المصرية لا تحدد موقفها تماماً ، الأمر الذى جعلها تبدو فى نظر السودانيين بمظهر الجاهل والمتردد والمتخاذل ، وتركت الإنجليز يتحدثون عن النظام الذى يتيح لأهل الجنوب حكم أنفسهم ، وهكذا كانت قيادة الموقف فى يد الاستعمار .

الحق ، إن سياسة مصر كانت عجيبة ومصدر ضرر ، لأن المسئولين لم يحاولوا أن يفصحوا عن نياتهم ، ولعل الجبن أو الجهل هو السبب الأساسى والأخير معناه أنهم كانوا يمالئون فاروقاً الذى لم يكن يعنيه من الأمر أكثر من أن يسمى «ملك مصر والسودان» ولو ذهب البلدان بعد ذلك إلى الشيطان لقد تحدثت وزارة النقراشى قائلة إنها ترى قيام النظام الديموقراطى فى السودان ولكنها لم تشرح الوسيلة التى يمكن أن يتحقق ذلك بها .

حرب فلسطين

فى ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها الخاص بتقسيم فلسطين ، فثار الرأى العربى بصورة واضحة على ذلك الظلم ، ولو أنصف لوجه ثورته إلى أولئك الساسة الذين لم يعرفوا كيف يعالجون

---

(١) وهذا ما فعله العهد الجديد إذ تمكن من عقد اتفاق مع ممثلى الأحزاب الاستقلالية وأيدته الأحزاب الاتحادية (الطبعة الثانية) .

المشكلة على الوجه الصحيح وعلى ضوء الناحية الموضوعية . لقد اكتفوا بالبيانات والتصريحات ، وكانت تخدعهم العبارات التى ترددها الدوائر الأمريكية مثلا عن حسن نية الحكومة الأمريكية ، ولقد سارعنا إلى كتابة مقال فى جريدة « ألف باء » الدمشقية حذرنا فيه من تلك المناورات وقلنا إن النتيجة ضياع فلسطين . . . إن هؤلاء الساسة جميعاً يحملون أكبر شطر من الوزر منذ البداية .

ولم يكد ذلك القرار يصدر حتى بادرت بريطانيا إلى إعلان عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربى وضربت لذلك أجلا هو ١٦ مايو من عام ١٩٤٨ . وهنا وضح أن الدول العربية قد اعتزمت التدخل بالقوة المسلحة للقضاء على الدولة اليهودية التى خلقها قرار هيئة الأمم . والذى نفهمه أنه ما من دولة أو قوة دولية مشتركة تعتزم الدخول فى حرب إلا إذا كانت مستعدة لذلك من مختلف النواحى العسكرية والدولية . فهل توافر للدول العربية هذا الاستعداد ؟

هل كانت لديها المعدات اللازمة لشن الحرب ؟

وهل كانت كلها خالصة النية وهى تقدم على هذا العمل ، أم أن بعضها كان مدفوعا بأهداف من التوسع الإقليمى على حساب فلسطين ؟

وهل كانت واثقة أن الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لن تتدخل فى الصراع ؟

هذه أسئلة يبدو أن — تلك الحكومات — لم تحاول حتى مجرد التفكير فيها .

ونعود إلى مصر فنعلم أن النقراشى تحدث فى جلسة سرية بمجلس الشيوخ فصرح أنه لاتوجد نية لإرسال الجيش المصرى بصفة رسمية إلى فلسطين ، غير أنه فى جلسة تالية أعلن أن حكومته قد اعتزمت الحرب ، وأدرك الكل أن جهة عليا أو الملك بمعنى آخر ، هى المسئولة عن هذا التحول فى موقف الحكومة . ولما سئل رئيس الوزارة عن مدى الاستعداد الحربى للمغامرة (١) لم يجب الإجابة الصريحة الشافية . فلو صح هذا ، لكان واجباً على تلك الوزارة أن تقدم استقالتها بدلا من تعريض البلاد لنكبة لم يكن للجيش أو للشعب دخل فيها .

والواقع كما أثبتت الأحداث أن مصر لم تكن مستعدة اطلاقاً لمثل تلك الحرب ، ومع ذلك زج المسئولون من الملك والوزراء والبرلمان بالبلاد فى تلك المغامرة . فكيف يعلل ذلك ؟ إن البعض قد يتطرف فيرمى هؤلاء بالخيانة لأن عملهم هذا كان خدمة للاستعمار الذى لاريب رحب بمغامرة تصرف الرأى العام عن القضية الوطنية . ولكن هناك تعليلا آخر . فالبلاد ، وبخاصة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، كانت تموج بكل عوامل السخط والانتقاض والثورة .

١ — فالقضية الوطنية معلقة ولم يحدث أى نجاح فى حلها بما يحقق الأهداف القومية ، والسياسة الاستعمارية تسير قدماً فى طريق

---

(١) الذى وجه هذا السؤال اسماعيل صدقى ، عضو مجلس الشيوخ فى ذلك الحين ، والرجل الوحيد الذى وجد فى نفسه الشجاعة لينقد الحكومة فى اليوم نفسه الذى زحفت فيه القوات المصرية على فلسطين ، وذلك فى مقال نشرته مجلة « أخبار اليوم » (الطبعة الثانية) .

فصل السودان وضمه إلى حظيرة الإمبراطورية .

٢ — والبلاد محكومة بوزارة الأقلية التى لاتمثل الشعب اطلاقاً .

٣ — وظلت الحريات مكبوتة زمنا طويلا ، وكان الشعب معرضاً لضغط عنيف من جانب الطبقة الحاكمة .

٤ — والغلاء قد استحكمت حلقاته حتى صارت الحياة بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الأهلين عبثاً لا يطاق .

٥ — وبدأ السخط واضحا فى إضراب البوليس (لأول مرة فى تاريخ مصر) فى ٥ أبريل ١٩٤٨ ولولا تدخل الجيش السريع لعمت الفوضى وساد الاضطراب ، ثم أضرب الممرضون فى مستشفى قصر العينى بسبب المطالبة برفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية ، وكثرت المظاهرات من جانب الطلاب فى أكثر من بلد وفى أكثر من مناسبة مما أشرنا إليه قبلا .

٦ — وعم الإستياء البلاد ، من أقصاها إلى أقصاها ، بسبب تدخل رجال الحاشية ونتيجة للتصرفات الشخصية التى أقدم عليها الملك وأسرف فيها ، مما آذى المشاعر والضمائر .

هذه أمثلة قلائل تلقى الضوء على ما كان يسود مصر من عوامل التمرد الذى قد يزداد حدة وعنفا مما يصبح خطراً على الطبقات الحاكمة . أصبح إذن لزاماً تحويل هذا السخط صوب عدو خارجى ، تماماً كما كان يفعل هتلر حين ركز سخط الألمان على اليهود . رأى المسئولون أن التيار قمين أن

بجرفهم وهنا عمدوا كما قال Kermit Roosevelt فى كتابة « العرب ـ زيتهم وتاريخهم » إلى الأسلوب المألوف : الحرب !! فإذا نجحوا فيها (وربما قدروا هـذا الاحتمال) كسبوا نصرا شعبياً يخفف من السخط على المظالم القائمة ، بل إن الحرب نفسها بما تستتبعه من إعلان الأحكام العرفية وسيلة للقضاء على حركات المقاومة والضرب على أيدى المعارضين والأحرار ، بالاعتقال والمحاكمة والسجن . ولـكن ، بدلا من النصر كان نصيب أولئك المقامرين الهزيمة ، فـكان ذلك نقطة تحول بالغة الخطورة .

لقـد ترتب على الهزيمة رد فعل قوى فى البلاد ، فإن الحرب استغلت أسوأ استغلال وأخذت المعتقلات والسجون تمتلىء سرعاً بالنزلاء . وأدرك الناس أن قادتهم قد غرروا بهم . وأهم من ذلك أخذت الأقوال تتردد أن الهزيمة مردها إلى الخيانة (!) ، ذلك أن الـكثيرين ومنهم بعض رجال الحاشية وأمثالهم ، بل ومعهم الملك ذاته ، عملوا على الإثراء الفاحش على حساب سمعة البلاد ، وأرواح الضحايا الأبرياء من الضباط والجنود ، دون أن يتحرك لهم ضمير أو تثور فى نفوسهم ذرة من الشعور بالإنسانية .

إذن فالخونة والمرتشون هم الذين تسببوا فى الهزيمة والعار ، وهؤلاء القوم هم الذين نعموا ، بالرغم من ذلك ، بالنفوذ والسلطان والعز والثراء . الحق ، إن حرب فلسطين كان لها أثر واضح إذ وجهت السخط ، إن لم يكن روح الثورة ، نحو الملك نفسه فهو الذى تسبب فى إعلان الحرب لخدمة أهدافه الداخلية وليبنى لنفسه مجداً زائلا . وهو كذلك المسئول عن خسارة الحرب إذ وضع قيادتها فى أيدى الجهال ، وعهد بأمر إمداد القوات بالسلاح والذخيرة إلى الخونة المرتشين وشاركهم بعض ماحصلوا عليه من ربح حرام . وأخذ

الناس يتهامسون فيما بينهم أن الرجل لم يعد صالحا على الإطلاق للبقاء على العرش . وعلاوة على ذلك فالحرب عطلت عملية الانعاش الاقتصادى والاجتماعى بسبب ماتكبدته البلاد من خسائر مالية قدرها البعض بنحو ثمانين مليونا من الجنيهات ، دفعها الشعب الذى يعانى ويلات الفقر والجهل والمرض .

ولما أثيرت قضية الأسلحة الفاسدة وبدأ التحقيق فيها ، امتدت يد القصر — أى الملك — لتعطيل سير العدالة ولحماية الخونة والمرتشين . . أما السبب الحقيقى فى التدخل فهو أن التحقيق ، إن جرى سليما ونزيها ، لابد وأن يضع يده على المذنب الأول ... الملك .

عصر الارهاب

قبل أن تزحف القوات المصرية إلى الأراضى الفلسطينية أعلنت الأحكام العرفية فى ١٣مايو ، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، ليجيز إعلانها فى تلك الحالة التى لاتدخل فى نطاق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وهذه الحالة هى تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها . ووضح أن الغرض من إعلان الأحكام العرفية أن تكون ذريعة لفرض الإرهاب الأسود فى داخل البلاد .

ولا ريب أن سياسة الضغط والكبت منذ الحرب الثانية وخلال حرب فلسطين مع الفشل فى الأخيرة خلق روحا من اليأس والسخط انعكست فى اتخاذ الاغتيال أسلوبا ضد السادة والقادة الذين اعتبروا مسئولين عن النكبات والآلام . ففى ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل سليم زكى حكمدار القاهرة ،

كما سبق ذلك حوادث انفجارات متعددة . وكان الملك ينظر إلى الإخوان المسلمين على أنهم جماعة ثورية تريد الوصول إلى الحكم بالقوة . بل وخيل إليه أنهم نزاعون إلى النظام الجمهورى ، ومن هنا رأى أن يستخدم الحكم العرفى وسيلة للقضاء عليهم ، فأصدرت الوزارة أمراً عسكرياً فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق دورها وأنديتها . وجاء الرد سريعاً حاسما إذ اغتال أحد أفرادها النقراشى (٢٨ ديسمبر) ،

وعلى أثر الحادث عهد برياسة الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادى الذى جاء إلى الحكم ونفسه مليئة بروح الحقد والانتقام ، ففى ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل حسن البنا رئيس جماعة الإخوان ، ثم ألقى بالمئات فى المعتقلات وأسيئت معاملتهم بصورة غير إنسانية ، بل ووصل الاضطهاد إلى أهلهم وذويهم . ولا ريب أن هـذه الأعمال أثارت الشعور العام ضد الوزارة التى أشاعت جواً بشعاً من الإرهاب بحيث لم يعد أحد يأمن على نفسه ، فى بيته أو عمله أو فى الطريق العام . ولم يعد أمر السخط مقصوراً على الإخوان المسلمين ، وإنما شمل الوفديين الذين طال غيابهم عن الحكم ونالهم بعض الضر من سياسة الإرهاب ...

لقـد أصبحت البلاد ترقص على فوهة بركان ، فصار لزاماً أن يوضع حدا لعهد الإرهاب ، لا عن إيمـان بفساده ، بل ليكون التغيير وسيلة تغرير وتخدير ...

وإذ استقر الرأى سراً على التحول الجـديد بعث القصر إلى إبراهيم عبد الهادى بعد منتصف الليل بساعات ، من ينهى إليه إرادة الملك ، فسارع الرجل إلى الاستقالة وبذلك نال جزاء سنمار .. إن الشعب قد يصبر على الأذى

ولكن الرجعية تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله . وإمعانا فى الإهانة أعلن للشعب أن تغيير العهد كان هدية ملكية لمناسبة العيد . لقد مرت بأمثال هؤلاء الناس دروس وعبر ، ولكن بريق السلطان يعمى الأبصار ، فاذا بعلي ماهر ومن بعده الهلالى يقبلان الوزارة فى أوائل عام ١٩٥٢ .. لقد قيل للثعلب يوماً « من علمك هذا » ، قال « رأس الذئب الطائر » ، ولكن ساسة مصر لم يتعلموا مع كثرة رؤوس الذئاب الطائرة .. فهل هم ثعالب من حيث الدهاء والفطنة ؟ لست أدرى ...

القنطرة

ألف حسين سرى الوزارة ، ثم استقال وأعاد تشكيلها محايدة فى ٣ نوفمبر . وبعد ذلك أجرى الانتخابات (٣ يناير ١٩٥٠) فأسفرت عن فوز ساحق للوفد .. وعلل البعض هذه النتيجة بما يأتى :

(١) عدم وقوف الحكومة موقف الحياد الدقيق .

(٢) تأييد الإخوان المسلمين والشيوعيين للوفد .

(٣) محاربة الرأسمالية الكبيرة للسعديين بسبب تشريعات أصدروها ورأتها لا تخدم مصالحها تماما .

(٤) التحقيقات التى أجراها وزير التموين ، محمد على راتب ، بشأن تصرفات بعض الوزراء السعديين .

(٥) انتشار نوع من الشعور بأن بريطانيا ترحب بعودة الوفد .

(٦) شيوع القلق فى الأوساط الاقتصادية وفى دوائر الأجانب بسبب الغليان فى البلاد .

(٧) تأييد رجال البوليس والإدارة لمرشحى الوفد نكاية فى السعديين .

ولا ريب أن هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر واضح فى فوز الوفديين الكبير ، ولكننا نعتقد أن البلاد كان قد اشتد فيها السخط العنيف على العهد الإنقلابى وما ساده من الإرهاب والطغيان ، فتطلعت إلى الوفد عساه يصلح ما أفسده الآخرون . إن هزيمة رجال ذلك العهد تعبير صادق عن شعور الشعب إزاءهم .

هكذا نال الوفد الأغلبية بالرغم من الدعاية التى أثيرت بشأن إيجاد برلمان متوازن ، ولسنا ندرى كيف كان فى الإمكان أن يتحقق ذلك التوازن بدون الضغط أو المؤثرات الخارجية عن إرادة الناخبين[١]. الحق ، إن أمثال تلك الدعوات دليل على عدم تغلغل المبادىء الديموقراطية فى النفوس . وعلى أثر ظهور النتائج النهائية قدم حسين سرى استقالته فألف النحاس وزارته الأخيرة فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وفى اليوم نفسه عين الأول رئيساً للديوان الملكى ، وظلت الوزارة الوفدية تحكم البلاد حتى أعفيت من تلك المهمة فى ٢٧ يناير من عام ١٩٥٢ .

---

(١) ناقشنا تلك الدعوة فى مقال نشرته لنا جريدة الأهرام فى ذلك الحين ، عن الأحزاب فى البلاد العربية .

الفصل الحادى عشر

ازدياد الضغط الشعبى

ومؤامرات الاستعمار والرجعية

القيادة الوفدية والوفديون الأحرار

إن المجال فسيح أمام المؤرخ الذى يبغى تسجيل الأخطاء التى تردت فيها الوزارة الوفدية خلال ذينك العامين من الحكم ، فهى قد أخفقت فى مكافحة الغلاء ، بل لقد دلت الأرقام القياسية للأسعار على ارتفاع الأخيرة ، ولم تلق بالا إلى المطالب التى نادينا بها جميعاً لخفض الإيجارات الزراعية وإيجارات المساكن والضرب بيد حازمة على أيدى عناصر الاستغلال ، وكل ذلك لغلبة سلطان الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية .

وأعادت الاستثناءات القديمة الملغاة ، وأسرفت فى منح غيرها ، فشاع التذمر والسخط فى نفوس الموظفين ، ولم تعد الكفاءة مقياس الارتقاء فاختل ميزان الأداة الحكومية .

واعتدت على استقلال القضاء حين أوعزت إلى رئيس مجلس الدولة بالاستقالة فلما أبى قيل إن تفكيراً جرى بشأن حله ، وبرر الوفديون

الأمر بأن الملك هو الذى كان يصر على ذلك بعد أن اشتد عنف هجوم الصحف على تصرفاته وأعمال رجال حاشيته .

ولم تتمسك بأن يسير التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة إلى نهايته الواجبة ، تحت ضغط القصر .

واستغل أنصارها من مختلف العناصر – أو كثير منهم – نفوذهم وسلطانهم للاثراء والكسب غير المشروع عن طريق الاتجار بالأقوات وعقد الصفقات المريبة والمضاربة فى بورصة القطن حتى سرى اليها الاختلال . ولم تلغ الأحكام العرفية إلا فى شهر مايو ، مع استبقاء الرقابة على المراسلات والبرقيات من البلاد واليها ، فضلا عن التمسك بالأمر العسكرى الخاص بحل جمعية الإخوان المسلمين. واضطهدت المعارضة ، النزيهة والمغرضة على حد سواء ، وأخرجت المعارضين من مجلس الشيوخ بعد أن أثيرت من فوق منبره مسائل تتصل بكريم ثابت وصفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة . وتعرضت رحلة النحاس وحرمه إلى أوربا للنقد الشديد بسبب ما تميزت به من إسراف .

وفى عهد هذه الوزارة وصل فساد القصر إلى أقصاه ، كما تجلى ذلك فى رحلة الملك إلى أوربا ، فهوت سمعة البلاد إلى الحضيض ؛ ولم تحاول الوزارة أن تلفت نظره إلى خطورة تصرفاته . ونكلت بالصحافة المعارضة وصادرت الكثير منها فأنصفها مجلس الدولة .

ولكن هنا ملاحظة جديرة «بالتسجيل» . حقيقة كثيراً ما لجأت الحكومة إلى محاولة الضرب على أيدى هذه الصحف ، ولكن يجب أن نذكر أن الصحافة تمتعت بحرية واسعة فى النقد كما يلاحظ المتتبع لمجلات الاشتراكية

واللواء الجديد والدعوة وغيرها . فهذه الصحف اشتدت فى الهجوم فساعدت على إنماء الوعى بين الجماهير وروح الثورة ، وهذا كله لا نجد له مثيلا مطلقا فى عهود وزارات الانقلاب فى عهدى فؤاد وفاروق .

ولسنا نعدو الواقع إذ نقرر أن هذه الصحف تمتعت بحرية واسعة ، وأنه لأول مرة استطاعت أن توجه النقد الصريح إلى القصر كله . إن تلك الفترة — مهما قيل فى مساوئها — كانت عاملا قويا فى التمهيد للثورة .

أشرنا إلى مظاهر من السياسة الخاطئة التى انساقت فى طريقها حكومة الوفد ، وهى صورة لذلك الانحلال الذى سرى فى صفوف قيادة الوفد والذى تحدثنا عنه وحللناه فى مواضع متفرقة من هذا الكتاب ، ولكن ينبغى لنا هنا أن نفرق بين القيادة الوفدية العليا وبعض أشياعها ، وبين الفريق الأكبر من الهيئة الوفدية ومعه الكتلة الشعبية التى تناصر ذلك الحزب . لقد كانت تلك القيادة تحت سلطان الإقطاع المباشر حتى أن سكرتير الوفد ، فؤاد سراج الدين، من كبار رجال تلك الطبقة .

وكانت كذلك على صلة وثيقة أساسها المصلحة بطائفة كبار الرأسماليين الإحتكاريين ، كما نلحظ من المعاملة غير العادية مثلا لشركات عبود وعلى رأسها شركة السكر . وتملقت تلك القيادة القصر ، بما فى ذلك الملك ورجال الحاشية ، كبيرهم وصغيرهم أملا فى البقاء فى الحكم وإن صرحت فيما بعد أنها اتخذت مهادنة القصر ، بل والنزول على رغباته ونزواته ستاراً تخفى وراءه سياستها التى استهدفت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ .

أما الجانب الأوفر من رجال الصف الثانى وما دونه فكانوا منبعثين من صفوف الطبقة الوسطى الجديدة التى لم ترتبط برباط المنفعة بالمصالح الكبيرة، من مصرية وأجنبية، ولذلك كانت روحها ذات طابع وطنى، تقدمى، وثورى

هذه الفئة كانت على اتصال بالقاعدة الشعبية التى يرتكز إليها الوفد، تحس بآلامها وتجيش نفوسها بآمالها.

وقد لعب أفرادها أدواراً وطنية وديموقراطية لها خطرها وأهميتها، فأحدهم طه حسين [1] طبق نظام مجانية التعليم فى المرحلة الثانوية وما يماثلها وتوسع فى الإعفاء الكلى والجزئى بالنسبة إلى طلاب الجامعات، ولقيت سياسته المعارضة من جانب القادة الوفديين ومن فى وضعهم الطبقى، وبخاصة فى مجلس الشيوخ، ولم يكن الرجل يفعل ذلك عبثاً، بل كان له هدف، فالتعليم سيخلق الوعى الذى يؤدى بدوره إلى تجميع وتعبئة الطاقة الثورية لتؤدى وظيفتها فى المستقبل، ولعل معارضة الرجعية لسياسته الشعبية فى التعليم إنها كانت تستشف نتائجها فى الأجل الطويل.

وتقدم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بمشروع قانون المشبوهين السياسيين. والهدف منه البطش بمعارضيه وخصوم النظم القائمة الفاسدة، فثارت عليه الهيئة الوفدية، إلى جانب المعارضة، وعجز عن إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ.

---

(١) ارتكب الرجل خطأ كبيراً حين تحدث فى إحدى الحفلات الجامعية عن فاروق فأسبغ عليه صفات تكاد تجعل منه إلها أو قديساً.

ولما اشتد الهجوم المباشر وغير المباشر على القصر ، طلب إلى الوزارة أن تقدم إلى البرلمان تشريعاً جديداً للصحافة ، لو نفذ لقضى على حريتها تماما ، ولعاشت مصر فى ظلام أشد حلكة مما شهدته من قبل . وهاج الرأى العام فى قوة وعنف ، وثارت جماعة الأحرار من رجال الهيئة الوفدية وتزعم الهجوم المرحوم عزيز فهمى فى اجتماعات الهيئة ، وقاد صديقنا أحمد أبو الفتح حملة واسعة النطاق فى جريدة « المصرى » ضد التشريع المقترح ، وانتهى الأمر بإدراجه فى زوايا النسيان . ويقول بعض قادة الوفد إنهم فى الوقت الذى تقدموا فيه بمشروع القانون إرضاء للملك ، كانوا فى الواقع وراء الحملة الموجهة اليه داخل صفوف الحزب ، وهذا تبرير لا يعتد به (١) .

ولما طالت المفاوضات مع بريطانيا وضج الرأى العام من طولها وأوجس خيفة من وراء ذلك ، كان الوفديون الأحرار يطالبون بقطعها وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، استجابة للشعب الذين لم ينفصلوا أو ينعزلوا عنه كما كان الشأن بالنسبة إلى القيادة .

ومن هذا نرى أن الوفد ظل على رأس القوة الشعبية الحقيقية للبلاد ، وكانت تتمثل فى كثيرين من شبابه روح الثورة على الاستعمار والأوضاع الداخلية الفاسدة ، ولكن العيب كان فى القيادة التى لم تعد تساير الزمن وعجزت عن إدراك روح العصر .

---

(١) الذى نعلمه علم اليقين أن عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح قادا حملة المعارضة إيماناً بالخطر الداهم على الحريات ، ولعل الصحيح فى الأمر أنهما كانا موضع سخط فريق من قيادة الوفد بسبب موقفهما هذا.

الحق ، لقد كان الوفد كما قلنا فى كتابنا « آراء حرة » يمثل مصالح متعددة ، بل لعله كان عبارة عن مجموعة أحزاب بينها تنافر فى الوضع الطبقى والأهداف ، ولكن حافظ على تماسكها وتآلفها الولاء للماضى ولشخص النحاس .

لقد كان الوفديون الأحرار ، الذين يعبرون عن الطبقة الوسطى الجديدة ولهم أهداف تتصل بصالح العمال والفلاحين ، يدركون الخطر الذى يهدد كيان حزبهم بسبب قيادتهم غير الشعبية . وكان يعظم خوفهم كلما زاد أنصار الهيئات الأخرى مثل الإخوان المسلمين والاشتراكيين . ولو أن قيادة جديدة مستنيرة وسليمة ومشبعة بروح العصر ، ظهرت ووضحت موقفها تماما للرأى العام ، لأصبحت خطراً على الوفد ولو بعد حين .

ازدياد الضغط الشعبى

إزاد الفساد المتنوع الجوانب الذى أشرنا إليه فى مستهل هذا الفصل ، وبسبب موقف الاستعمار البريطانى من القضية الوطنية بالنسبة إلى مصر والسودان ، بدأ الشعب يضغط تدريجاً وبقوة ، وتجلى ذلك فى المظاهرات المتكررة التى كان ينظمها طلاب دور العلم ، وفى حملات الصحف وكتابات الأحرار .

والذى كان يتابع كل ذلك يرى بوضوح أن كفاح الشعب خلال مدة حكم الوفد اتخذ اتجاهات عدة وكانت له أهداف كثيرة ، وكلها تدور حول التحرر بأوسع معانيه :

أولا — مهاجمة الاستعمار : فطالب الناس بجلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان والعمل على تحقيق وحدة بين البلدين ، أساسها تجانس الهدف والمصلحة . وعارضوا فى الدفاع المشترك ومشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، واشتدت الدعوة إلى الحياد بين المعسكرين الغربى والشرقى ؛ أى الاستقلال فى الخارجية أسوة بالهند ، بل لقد نادى البعض بعقد ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى . وعارض المثقفون الواعون مشروع النقطة الرابعة ، قائلين إنه مقدمة لتسرب الاستعمار الأمريكى .

ثانياً — الحملة على الحكم المطلق المستتر : فطالبت الجماعات والهيئات باطلاق حرية الرأى والاجتماع ، وإلغاء القوانين الرجعية التى تحد من الحريات ، والتى صدرت فى العهود السابقة .

وكان من أثر الحملة تراجع الحكومة عن نواياها من ناحية مجلس الدولة ، والمشبوهين السياسيين ، والصحافة ؛ ولكن الوزارة استطاعت حمل البرلمان على إقرار قانون الجمعيات .

ثالثاً — الهجوم العنيف على الرشوة والمحسوبية والاستثناء والمضاربات والصفقات ، والإسراف والفساد ، فى كل مكان . وكثر الحديث — بصورة ملتوية طبعاً — عن حياة الملك الخاصة وأفراد حاشيته ، وأدى ذلك كله إلى لهبوط بسمعة الملكية إلى أدنى

الدرجات فى نظر الرأى العام . وتحدثت دوائر الإخوان المسلمين عن العودة إلى التمسك بأهداب الدين .

رابعاً — الهجوم العنيف على الإقطاع وقامت صحف الحزب الاشتراكى تدعو إلى خفض الإيجارات الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق العدالة (النسبية طبعاً) فى الريف .

وحدث فعلا أن انتقض الفلاحون فى بهوت ، وفى أملاك الأمير محمد على ، وتلقفت بعض الصحف تلك الحوادث الدالة على وعى جديد بين الفلاحين ، ولكنها لم تعرف كيف تستغل الحادث من الناحية العلمية وبالرجوع إلى ثورات الفلاحين فى التاريخ .

خامساً — الهجوم على الرأسمالية الاحتكارية من مصرية وأجنبية ، وأخذنا نسمع دعوات إلى تنظيم الشركات والحد من أرباحها وفرض الرقابة عليها ، وتأميم الخدمات العامة وبعض المشروعات الاحتكارية .

سادساً — الدعوة إلى تعديل التشريعات العمالية وتحسين أحوال العمال ، والمطالبة بقيام نقابات العمال الزراعيين وإنشاء اتحاد عام لنقابات عمال الصناعات والحرف .

سابعاً — انتشرت الدعوة ، وبخاصة فى صفوف طلاب الجامعات ضد

الملك والملكية نفسها ، وكثيراً ما ردد المتظاهرون الهتاف للنظام الجمهورى

هذه بعض الاتجاهات والأهداف التى وضحت خلال عهد الحكومة الوفدية ، ولا ريب أن بذورها تمتد إلى ما قبل ذلك بسنوات ، ولكن العيب فيها أن الهيئات والجماعات التى مثلتها وروجت لها لم تكن متكتلة ، بل لقد كان بينها تعارض فى أكثر من ناحية . وتعارض قد يمتد إلى الجوهر والأسس ، ومهما يكن من أمر ، فلا مراء أن تلك الظاهرات كانت تدل على وعى سياسى واجتماعى جديد .

الواقع أن الكفاح الشعبى قد بدأ يدخل مرحلة حاسمة . . ومما يلفت النظر أن الرجعية بمختلف أنواعها راحت تكيل تهم « الشيوعية » ، و « العمل على قلب نظام الحكم » و « العيب فى الذات الملكية » لأصحاب الدعوات الجديدة .

غير أن الإنصاف يقتضى منا أن نقرر أنهم لم يتعرضوا لما أصابهم فى العهد الإنقلابى الذى سبق قيام الحكومة الوفدية ، من إرهاب وتنكيل ومحاكمات صورية .

الكفاح يبلغ الذروة

طالت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى دون أن تؤدى إلى نتيجة عملية بسبب إصرار الأخير على نظام الدفاع المشترك والسياسة الإنفصالية

فى السودان ، وثارت ثائرة الرأى العام وطالب باتخاذ إجراء حاسم ؛ واشترك فى المطالبة بذلك الوفديون الأحرار أنفسهم . . .

وإزاء هذا الإجماع الشعبى أحست الحكومة أنها تستند إلى أساس متين فأقدمت فى أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ . وسارعت دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى تقديم مقترحات بشأن إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط . فرفضتها الحكومة المصرية جملة وتفصيلا ، وفور التقدم بها .

وهكذا أحرز الشعب نصراً رائعاً فيما يتعلق بالقضية الوطنية ، وبدأ نوع من الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس ، اشترك فيه الشباب من مختلف الطوائف والهيئات .

ولعب العمال دوراً رائعاً فامتنعوا فى بورسعيد عن تفريغ وشحن السفن الإنجليزية مما كان له وقع عظيم فى أوساط العمال وغيرها بالعالم ، وهجر ألوف منهم العمل فى المعسكرات البريطانية ، مضحين بأجورهم وأرزاقهم ، أى قوتهم وقوت عيالهم .

لقد أدركوا أن لا أمل فى إصلاح أحوالهم طالما الاستعمار جاثم على صدر البلاد ، وهذا ما نبه إليه مازينى مواطنيه فى القرن التاسع عشر حين قام يدعو إلى طرد النمساويين من إيطاليا وتوحيد البلاد . والحق ، لقد كانت البلاد كلها شعلة من الحماس المتأجج . . لقد كانت فى ثورة ، ولم تعبأ بما ارتكبه الإنجليز من عنف أوعدوان ، تناول الممتلكات والأرواح . . . إن الصبر له حد ، ولا بد أن تنفجر الشعوب فى النهاية ضد الطغاة ، طال الزمن أوقصر .

الخيانة!

كانت العناصر المعادية لأهداف الشعب ترقب المشاعر الثائرة بحذر وخوف، وفي صيف عام ١٩٥١ وقبل أن يتضح بصورة قاطعة أن الحكومة تعتزم إلغاء المعاهدة، طلع حافظ عفيفي، العضو المنتدب لمجلس إدارة بنك مصر وغيره من الشركات، بحديث أعلن فيه خطأ تلك النزعات الوطنية، مؤكداً أن التحالف بين مصر وبريطانيا أمر تمليه المصلحة القومية . . . ! وسافر الرجل إلى أوربا، وراح الناس يعللون مناسبة ذلك الحديث . . . إنهم يعرفون تاريخ حافظ عفيفي وفلسفته السياسية، وإذن لا بد أن وراء الأكمة ما وراءها . . .

وألغيت المعاهدة، وهنا تحركت العناصر الرجعية كلها :

فالاستعمار رأى فى هذا العمل ضربة عنيفة له، لن يقتصر أثرها على وادى النيل، وإنما سيمتد إلى الشرق العربى، وهاله الحماس الذى قوبل به الإلغاء فى البلاد العربية .

وخاف الإقطاع ومعه الرأسمالية الاحتكارية تطور الاتجاهات الاشتراكية والإصلاحية إذا ما خرج المستعمر من البلاد .

ورأى المتعاملون مع القوات البريطانية أن أرباحهم سيقف تدفقها على جيوبهم، وهى الأرباح التى حصلوا عليها من وراء التعامل مع الاستعمار . .

وراحت المصالح الاقتصادية الكبيرة تنذر بالويل والثبور إذا لم يصرف

محصول القطن نتيجة الامتناع عن شرائه من جانب بريطانيا وحلفائها ...

وارتفعت الأصوات منادية بعظائم الأمور بسبب توقف الأعمال فى القناة ، مما يضر بالخزانة ويشيع البطالة .

وأنذر المتظاهرون بالغيرة على مال الشعب بأن إقدام الحكومة على استخدام العمال الذين هجروا المعسكرات البريطانية ألقى أعباء مالية لا قبل للخزانة باحتمالها .

وأدرك القصر أن التيار الوطنى الجارف إذا ما واصل السير فقد ينقلب عليه ويجرفه هو نفسه . لقد كان يعلم أن كفاح الشعب لم يكن ضد الاستعمار وحده ، وإنما كذلك ضد أسناده وأشياعه .

وغضبت أحزاب الأقلية القديمة لما حدث لأنها ، فضلا من أنها بطبيعتها من أنصار مهادنة الاستعمار ، شاهدت الحماس الذى قابلت به البلاد شجاعة الوزارة . وأخذت تلك الأحزاب (ونستعمل اللفظ تجوزاً) تشكك الرأى العام فى سلامة الخطوة ، فتارة تقول إن الوفد ألغى المعاهدة ليحول الأنظار عن مساوىء حكمه الداخلى ، وتارة أخرى تسأل : ماذا أعدت الحكومة من وسائل إيجابية لرد العدوان؟ ومن المؤسف أن انساقت بعض الهيئات الجديدة فى تيار تلك الدعوة الخبيثة فراح بعضها يطالب بإشراك الجيش المصرى فى القتال علنا . وأشد من هذا مدعاة للأسف أن بعض تلك الهيئات راحت تنتقص من الجيش وهى تعلم ما فى نفوس ضباطه الشبان من وطنية صادقة ، وسخط على الفساد والطغيان ..

أليس من العجيب ونحن فى تلك المعركة أن البعض منا لم يدع الخلافات الداخلية مما ينذر بتصدع الجبهة الوطنية ، وارتفعت أصوات تنادى بضرورة استقالة الوزارة فى تلك اللحظة . . . ربما أخطأت الحكومة ، أو وزير داخليتها بالذات ، العمل فى بعض النواحى المتصلة بالكفاح ، ولكن لم يحاول أحد أن يجيب عن هذا السؤال ومن الذى يخلفها إذا استقالت أو أقيلت ، والجميع يعرف تماما مبلغ الروح الكفاحية فى المستقلين ورجال الأحزاب القديمة . . . ولكن ، لم يطل بهم الانتظار ، فقد جاءهم الجواب ، وبأسرع مما يتوقعون ! !

***

فى غمرة الكفاح الذى كان الشعب يدفع فيه الكثير من عرقه ورزقه ودمه ، فوجىء الناس جميعاً ، لا فى مصر وحدها بل وفى العالم كله بأمر ملكى عين بمقتضاه حافظ عفيفى رئيساً للديوان . . ومن هو حافظ عفيفى هذا . ؟؟

إنه الرجل الذى اشترك فى انقلاب صدقى سنة ١٩٣٠ ثم عين وزيراً مفوضاً فى لندن ، ثم صار سفيراً لبلاده لدى المملكة المتحدة ، فعرفه الإنجليز رجلا متزناً .

والذى استهل حياة التأليف بكتابه « الإنجليز فى بلادهم » مشيداً بهم إلى أبعد حد . وعاد ليدخل ميدان الحياة الاقتصادية فسيطر على بنك مصر والشركات التى أسهم البنك فى إنشائها ، أى صار مسيطراً على

تلك المؤسسات الوطنية ، ودخل فى زمرة أرستقراطية المال ، وأصبح وثيق الصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية .

وآمن مع صدقى بأن مشروع « صدقى - بيفن » يحقق أهداف البلاد ودعا دائماً إلى التعاون الصادق مع بريطانيا وحلفائها .

ونادى بإفساح المجال الواسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

ذلكم هو الرجل الذى وقع عليه إختيار ملك مصر ، الوطنى الأول ، والمكافح الأول عن استقلالها (!) ليكون رئيساً لديوانه الملكى . وحق للناس أن يعدوا الحادث طعنة من الخلف . فقامت المظاهرات فى كل مكان من البلاد ، وقد اشتركت فيها جميع الطوائف على اختلاف أوضاعها وثقافاتها تهتف بسقوط حافظ عفيفى ومولى حافظ عفيفى . وصبرت الوزارة على الطعنة وهو أمر ندهش له وكان الشعب ورائها . . . لقد كان التساهل خطأ ستدفع ثمنه .

ومرت الأيام مسرعة ، وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأ حريق القاهرة الذى لم يكشف الستار عن مدبريه الأصليين بصورة رسمية ، ولكننا نقول إن المسئول عنه هو الذى استفاد منه .

وهنا ارتكبت الوزارة فى نهاية عمرها خطأ يصعب التكفير عنه ، ذلك أنها أعلنت الأحكام العرفية . والواقع أننا لا نستطيع أن نجد مبرراً لهذا العمل . فحوادث القاهرة كانت مفتعلة . هذا ما أدركه كل ذى بصر سليم لأول وهلة ، وكان لها غاية وقد حققتها ، وإذن فمن المؤكد أنها لم تكن لتتكرر .

وأكثر من هذا فقد نزل الجيش وسيطر على الحالة تماما مما كان يضمن إطلاقا عدم تكرار تلك الأحداث . ونحب أن نؤكد أن الجيش نزل لكى ينقذ البلاد ، لا لينقذ الاستعمار أو العرش ، وهذا أمر طبيعى فالجيش من الشعب وإلى الشعب .

ويحاول البعض الاعتذار لهذا الموقف من جانب الوزارة الوفدية قائلا إن القصر هو الذى طلب ذلك ، ولو صح التعليل أو الاعتذار لكان دليلا على قصر النظر السياسى إلى أبعدحد . لو أن هذه الوزارة كانت بعيدة النظر وواقعية فى إدراكها وتفكيرها ، لعرفت أن حوادث القاهرة كانت مؤامرة لإخراجها ، وأن القصر إذ يطلب إعلان الأحكام العرفية فانما ليستخدمها فيما بعد ضد خصومه ومنهم الوفديون وهذا ماحدث . وأخطأت الوزارة إذ لم تقرن إعلان تلك الأحكام بأجل محدود لإنهائها ولو فعلت لأحرجت من يخلفها . وأخطأت مرة ثالثة إذ سارعت إلى اعتقال عدد كبير من الأفراد دون توافر أى دليل على اشتراكهم ، ولم تكد تتم هذه التصرفات حتى أعفيت من الحكم وخلفها على ماهر ، ولقد حدثتنا الصحف بعد ثورة يوليو أن الاتفاق على تولية الرجل كان يجرى قبل حوادث القاهرة بزمن طويل .

وبهذه المناسبة نذكر أن واحداً من أصدقاء السراى حدثنا إثر ذلك أن النية كانت متجهة إلى إقالة الوزارة الوفدية فور وقوع حوادث القاهرة ، ولكن أولى الشأن صبروا عليها ساعات حتى تعلن الأحكام العرفية وتحظر التجول وتعتقل من تشاء من خصومها وأعداء القصر ، أى أنه ترك لها ،

قبل إعدامها ، أن تقوم بالأعمال القذرة Dirty Work حسب التعبير الذى استعمله هذا الصديق للقصر .

والحق لقد دهشنا كثيراً من هذا الذى عملته الوزارة ، وتصادف أن تحدثنا فى الأمر مع أحد أعضائها — بعد الإقالة بزمن — منددين بغباء تصرفها ، فقال إنه ومعه غيره لم يكونوا موافقين على إعلان الأحكام العرفية (١) ، ولكن وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين — كان مصراً على ذلك . ولو صح هذا القول لكان دليلا على عدم الفهم الواقعى للاوضاع .. هل كان الدعاة إلى إعلان الحكم العرفى يؤمنون فى قرارة نفوسهم أنهم سيبقون فى الحكم ؟! إن احتمالا من هذا القبيل ليعادل أمل إبليس فى دخول الجنة » ووجه الشبه بين الأمرين هو الاستحالة ، لو كانوا يفهمون .

الخيانة تسير في الطريق

أقيلت الوزارة ليخلفها على ماهر ، فلعب بالفعل دور مخلب القط ، إذ نجح فى تهدئة الرأى العام ، بل واستماله إليه ، كما وفق إلى اجتذاب تأييد الوفد له . وهنا كان مؤلف الرواية قد خلص من الفصل الأول وبطله على ماهر ، وإذ بدأ الفصل الثانى دبرت وسائل الإحراج المألوفة فاستقال رئيس الوزراء ، ودعى إلى احتلال مكانه نجيب الهلالى .

---

(١) هو حضرة ابراهيم فرج .

الرجل الذى كفر

لم يكن نجيب الهلالى فى الأصل وفديا صميماً ، ولكنه استطاع أن يشق طريقه فصار عضواً فى الوفد ثم وزيراً فى وزارته . ولما تألفت وزارة النحاس الأخيرة أبى الاشتراك فيها وقال أنصاره إنه ساخط على أسلوب الوفد فى الحكم من قبل ، ولذلك آثر الابتعاد ووقف موقفاً سلبياً وأخذت الروايات تتوافر بأن الرجل انصرف إلى الصوفية وأنه بصدد وضع تفسير للقرآن ! !

ولو أن الرجل أنصف نفسه والشعب ، وكان حقيقة غير راض عن سياسة الوفد لدخل الوزارة عساه يحول دون أخطائها ، أو لتزعم جماعة الوفديين الأحرار وكون جبهة تسعى إلى الإصلاح . ولكنه لم يفعل ، وأحاط نفسه بهالة من الغموض ، فلما وقعت أزمة تشريعات الصحافة أدلى بحديث إلى «الأهرام» قال فيه إن تقييد الشهوات أولى من تقييد الحريات ، وتوقع الناس منه أن يعمد إلى إجراء إيجابى ولكنه قنع من المعركة بالحديث الذى كان له صدى طيب فى الرأى العام ، وعاد إلى عزلته وصوفيته ، لينساه الناس بعد قليل . .

ولكن عيناً ساهرة رتبت النتائج على هذا الموقف برغم سلبيته ، ونقصد بها عين القصر الذى وضع الهلالى فى قائمة من قد يعهد إليهم يوماً بأداء الدور المألوف ، دور مخلب القط . وكان الهلالى يتمتع بسمعة طيبة من حيث اتجاهاته الشعبية فى التعليم حين كان وزيراً للمعارف ؛ وبسبب طهارة يده

ونزاهته وسخطه على الفساد وهذه صفات تؤهله لكى يلعب الدور المطلوب ، بل وظن مؤلفو الرواية أن فى استطاعته أن يجتذب عدداً من أخيار الوفد وأحرارهم وبذلك يكون سببا فى انشقاق يصيب الحزب ويحطمه . وأكثر من هذا فهو كفء للدور بسبب حقده على الوفد الذى فصله من قبل .

ولهذا كله وقع عليه الاختيار ليخلف على ماهر ، فبدأ بحل البرلمان دون أن يحدد موعداً لإجراء الانتخابات ، ووقع فى نفس الخطأ الذى ارتكبه كثيرون غيره ، وقد كتبنا مقالا فى جريدة الزمان بعنوان « رأس الذئب الطائر » وقصدنا منه أن ينتبه الرجل إلى ما أصاب على ماهر .

ولم يكد الهلالى يشعر بجلوسه على كرسى الوزارة حتى بادر إلى الإعلان بأنه سيبدأ حملة تطهير شامل . وليس هناك فرد يغار على هذا البلد إلا ويرحب بتطهير حياتها السياسية من عناصر الفساد والشر ، ولكن المراقبين أدركوا أن حكاية التطهير ما هى إلا خدعة لأن المقصود بها هم الوفديون انفسهم . ونسى الرجل أن التطهير الحقيقى يجب أن يبدأ من أعلى أى من القصر وصاحبه أولا وقبل كل شىء .

وشغل التطهير ومسائل الانتخابات وعودة الحياة الدستورية الأذهان فصرفتها عن القضية الوطنية وهذه خدمة كبرى للاستعمار الذى له الفضل فى ابتداع هذه العبارة وأعلنها فى العراق سنه ١٩٣٠ ليطهر ذلك البلد من الأحرار وخصوم السيطرة الأجنبية !

ترى هل كان الرجل يدرك هذه المعانى ؟ نود أن نستبعد ذلك وياويل مصر إذن من سلامة نية بعض الساسة ونزعاتهم الروحانية ! لقد عرف عن

الهلالى أنه كان نصيراً للشعب والديموقراطية وعدواً للقصر ، فاذا به ينتهى إلى خدمة القصر ، فهل كفر الرجل بمبادئه ؟

وأخيرا أدرك الهلالى أن عبارة «رأس الذئب الطائر» تنطوى على حكمة بالغة فقدم استقالته فجأة ليخلفه حسين سرى . ولكن النهاية كانت تدنو سراعاً ، فاستقال سرى فجأة ودعى الهلالى للمرة الثانية ليتم الدور ...

غير أن الرواية التى بدأت منذ عام ١٩٢٥ أصبحت مملة وممجوجة ، فلم تمض ساعات على تأليف الوزارة الهلالية حتى سقطت مرغمة . . لقد قام الجيش بالثورة ليضع حداً نهائياً لتلك الهزليات أو المآسى بعبارة أدق ، التى استمر تمثيلها على المسرح المصرى .

الفصل الثانى عشر

مسئولية فاروق

« ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ».

إن هذا المعنى الذى تتضمنه الآية الكريمة لينطبق على الملك السابق ، ذلك أن أعماله وتصرفاته عجلت بالمصير المحتوم الذى كان ينتظره والذى كان يتوقعه له كل ذى بصر سليم .. حتى أمه نفسها قالت فى حديث لها أنها نصحته وكانت تدرك المصير الذى ينحدر إليه بسرعة(١) .

أوضحنا فى الفصول المتقدمة أن التطور الاجتماعى فى مصر كان لا بد وأن ينتهى بثورة ، وهذه الثورة هى التى عصفت بفاروق وبعد خمسة عشر عاما من توليه الحكم ، لأنه ارتكب الكثير من الأخطاء والآثام التى كان لابد أن يدفع ثمنها ، وإذن فعليه تقع مسئولية نهايته التعسة ، هو بالذات ، مافى ذلك ريب .

وهنا يتعين علينا أن نوازن بين تصرفاته العامة التى تتصل بالشعب ، وبين تصرفاته الخاصة التى تتعلق بشخصه ، وهذه الأخيرة — برغم

---

(١) راجع مجلة أخبار اليوم فى عددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٢ .

بشاعتها وجسامتها — أقل شأنا وأهمية فى نظرنا ، لأننا نعالج المسائل من الناحية العامة .

إن التاريخ يحدثنا عن غراميات دون ولنجتون ودزرائيلى فى انجلترا ومارا marat فى فرنسا ، وجشع تليران وفساده وعدم تورعه عن قبول الرشوة ، إلا أن التاريخ غفر لهؤلاء جميعاً الجانب الشخصى من حياتهم إزاء ماقدموه لبلادهم من خدمات كبرى . إننا نقرأ كيف دخلت شارلوت كورداى على « مارا » فى غرفة الاستحمام وكيف رحب بدخولها وقتلته ، ولكننا نعلم أيضاً أن الرجل كان من عمد الثورة الفرنسية وعوامل نجاحها .

غير أن الأمر الذى يدعو إلى العجب المقرون بالأسف والألم ، أن الصحف وما إليها فى مصر قد ركزت اهتمامها فى حياة فاروق الخاصة .. جشعه اللانهائى فى اقتناء المال بكافة الوسائل وغير المشروع منها قبل سواه ، وولعه البهيمى بالنساء ، وادمانه على الميسر ؛ بينما أغفلت أخطاءه وتصرفاته التى أساءت إلى الحياة العامة وعطلت النهوض وأشاعت الفساد والعفونة فى كل مكان . والحق ، إن هذا الإسراف فى معالجة هذه النواحى الذاتية ينطوى على خطر يدركه الواعون ، لأنه قمين أن يصرف الناس عن المشكلات الأساسية .

لسنا ننكر بشاعة تصرفات الرجل الشخصية لمنافاتها التقاليد المرعية ومجافاتها أبسط المبادىء الأخلاقية التى نستنكر خروج أى رجل عادى عليها . ولكن ، بالرغم من هذا ربما كان فى الإمكان أو من المحتمل أن يتغاضى الشعب عن تلك الأعمال كما فعلت شعوب أخرى فى كل زمان ومكان ... أما تعاونه مع الإستعمار ، وعداؤه للحياة الدستورية ، وعدوانه على الحريات ،

بمعنى أصح — أن يغادر كرسى الحكم ، لأن تلك إرادة مولاه ! ! .

٤ — إقامة الوزارات غير المستندة إلى أى تأييد شعبى ، لتحكم البلاد بالحديد والنار ، سواء عن طريق الأحكام العرفية أو بواسطة التشريعات الرجعية .

٥ — التدخل فى تعيين كبار الموظفين وبخاصة فى مناصب السلك السياسى ، حتى سرى الاعتقاد بأنهم يمثلونه شخصيا ، لا الدولة ، فى الخارج . أليس هو الذى عين عبد الفتاح عمرو سفيراً فى بريطانيا ، وكان شابا لا تجارب ولا دراية له فى المسائل الدبلوماسية والشئون الدولية ،

٦ — مطالبته باتخاذ كافة الإجراءات لهدم الحريات ، فأوعز بالغاء مجلس الدولة ، وطالب بإصدار تشريعات خاصة لتكميم الصحافة فى عهد الوزارة الوفدية الأخيرة .

٧ — الاعتراض على أسماء وزراء حين تقديمها إليه ، بدون أى داع من المصلحة العامة .

٨ — التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الشيوخ المعينين أكثر من مرة ، بل إنه السبب فى إخراج المعارضين من المجلس إثر الاستجواب الذى تقدم به مصطفى مرعى .

٩ — الإسراف فى منح الرتب والنياشين لغير سبب يتصل بالجزاء عن

خدمة عامة ، بل كان له غرض خاص هو اتخاذ الألقاب وسيلة لخلق طبقة تدين له بالفضل والولاء وتناصره ،

١٠ — التدخل فى أعمال السلطة القضائية كما فعل أثناء تحقيقات النيابة العمومية فى قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة .

الأخطاء القومية

وارتكب الرجل أخطاء جسيمة فى حق قضايا الشعب الوطنية مما يدخل فى نطاق الخيانة العظمى ، ومن ذلك :

١ — موقفه وموقف بعض أصفيائه خلال الحرب مما أدى إلى ذلك العدوان على كرامة البلد ممثلا فى انذار ٤ فبراير حتى طالبت بعض الصحف الأجنبية بتقديمه إلى المحاكمة على أنه مجرم حرب مما أشرنا إليه من قبل .

٢ — إصراره على « لقب مصر والسودان » وهذا كل ما كان يفهمه من معنى الوحدة بين البلدين ؛ ولم يحاول أن يحل الأمر برضاء أهل السودان .

٣ — تدخله الخفى الذى أدى إلى إعلان الحرب فى فلسطين وما أعقب ذلك من هزيمة .

٤ — طعنه الحركة الوطنية بعد إلغاء المعاهدة ، بتعيين حافظ عفيفى

رئيساً للديوان وعبدالفتاح عمرومستشاراً له فى الشئون الخارجية بالرغم من وجود وزير الخارجية . ومن يدرى فربما يسفر التحقيق عن نوع من المسئولية فى حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير الماضى .

٥ — تخبطه فى السياسة العربية مما أدى إلى فشلها ، بل إنه المسئول عن الصراع الذى كان ناشباً فى صفوف دول الجامعة حتى كنا نرى أنفسنا أمام معسكرين متعارضين(١) .

انعدام الوعى الاجتماعى

يقول السفير الأمريكى مستر ستانتون جريفث فى مذكراته(٢) :

« إن عالم جيلنا هذا قد بدأ يدرك أنه لا يوجد حاكم — سواء أ كان دكتاتوراً أم لم يكن — يستطيع أن يعيش طويلا إلا إذا كان يملك وعياً اجتماعياً حقيقيا ، وإلا إذا كان يرغب رغبة صادقة فى تحسين أحوال جماهير شعبه المعاشية ، ولم يكن فاروق يملك أى وعى اجتماعى إطلاقاً . وعلى الرغم من الفساد الذى كان يسود حاشيته ، فقد كان فى استطاعته أن يحتفظ

---

(١) أشار الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى الحملة التى دبرها الملك السابق فى الصحف ضد وزير خارجية باكستان ، حين راح الشيخ حسنين مخلوف يلقى التهم فى وجه الرجل .

(٢) جريدة المصرى (٤ ديسمبر ١٩٥٢) .

بالملك لو أنه بذل أقل جهد لإطعام شعبه ، أو ألقى التفاته إلى رفاهية جيشه الذى كان يتولى مهمة حماية عرشه لا الاستيلاء عليه » .

هذا رأى دبلوماسى أجنبى فى رجل شاءت الظروف أن يحكم هذا البلد .. إن الواجب الأول على عاتق أى حاكم يقدر مسئولية مركزه ويبغى الاحتفاظ به أن يضع خير الشعب فى المقام الأول من تفكيره واهتمامه ،

ولكن فاروقا لم يتسع عقله لمثل هذا، لأنه كان عديم الوعى الاجتماعى ، وما كان لحاكم من هذا القبيل أن يحتمله شعب إلا إلى حين ..

حياته الخاصة

أما تصرفاته الخاصة فإنها موضع الاستنكار العنيف ، وإنها لتتمثل فى أكثر من ناحية . وقد نجد من الأفراد من يسرف فى ناحية أو أخرى أو فى نواح عدة كالولع بالمرأة ، والإدمان على الميسر . والعمل على الإثراء غير المشروع ولكن فاروقا كان يمارس هذه الرذائل بصورة توضح نفسيته وعقليته ، وفى المستويات الدنيا .

لقد كان الرجل نهما إلى حد بعيد فى اقتناء الأموال بغض النظر عن الوسيلة ، كالاستيلاء على الكثير من أراضى الدولة ، والتنظر على الأوقاف الخيرية بغير وجه حق، وفرض الإتاوات على الشركات والمؤسسات ، والمضاربة فى بورصة الأوراق المالية والقطن ، وبيع الرتب والنياشين . ولقد بدأ هذا

الجانب من أعماله بصورة واضحة بعد الإنذار البريطانى فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ والخطر الذى كان معرضاً له حينذاك ، فكأنه كان يتوقع يوماً لا يبقى فيه على العرش ، وإلا كيف نعلل هذا التهافت الجنونى على اقتناء الأموال ، ثم العمل على تهريبها إلى خارج البلاد ؟

ولكن الشىء الذى يلفت النظر بصفة خاصة الوسيلة التى كان يتبعها لأنها تدل على تأصل شعور القسوة فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك أنه كان يتنظر على الأوقاف الخيرية وبذلك يستغل ويستحل لنفسه مالا هو فى الأصل لرعاية الفقراء والمساكين والمحتاجين . ولما بدأت حرب فلسطين قامت الدعوة لجمع تبرعات للترفيه عن الجنود فى ميادين القتال ، وذكرت جريدة « الأهرام » فى عددها الصادر يوم ٥ ديسمبر أن ملك مصر السابق استولى من تلك الأموال على مبلغ طائل ؛ وبهذا لم يتورع عن شىء أعد لقوم يضحون بأرواحهم فى حرب قذف بهم إليها جهله ونزقه وسوء نيته . ولكن يظهر ان صفة القسوة كانت تلازمه منذ الصغر ، فقد روى الكاتب « محمد التابعى » فى مجلة « آخر ساعة » كيف أن الطفل فاروق كان يتلذذ بتعذيب الحيوان حتى أنه أمسك بقطة صغيرة من ذنبها وأدارها بقوة ثم ألقى بها بعيداً لحطمها !! وروى الكاتب أن والد فاروق علق على الحادث بقوله : ويل لبلد سوف يحكمه . . وتحقق النذير ولكن لمدة خمسة عشر عاما لأن البلد لاتصبر على القسوة إلى الأبد .

ونلقى فساد حياة فاروق الخاصة أيضاً فى حياة السهر والإسراف فى الملذات

الرخيصة ولعب الميسر . وكلها مساوىء عرفها الناس فى الداخل وبدت عارية أثناء رحلاته فى الخارج . ولسنا نود الإسهاب فى هذه النواحى فقد أفاضت فيها الصحف ، كما حللها بدقة الأستاذ أحمد بهاء الدين فى كتابه ، ونكتفى هنا بهذه العبارات التى سطرها مستر ستانتون جريفث سفير الولايات المتحدة بالقاهرة فى الفترة بين ٢٤ أغسطس ١٩٤٨ ، ٥ أبريل ١٩٤٩ فى مذكراته إذ قال : « وخلال المدة التى قضيتها فى مصر ، وكان فاروق يقضى أقل الوقت فى تصريف الشئون الدبلوماسية والسياسية ، ولكنه كان عميلا دائما لنوادى القاهرة الليلية : كان دائما فى صحبة نساء جميلات ، بل وكان يحاول أحيانا ممارسة حقوقه فى السيادة لاغتصاب صديقات الدبلوماسيين الأمريكيين والأجانب » (المصرى عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٢) .

والذى تابع « قصة فاروق كاملة » التى نشرها الأستاذ مصطفى أمين فى جريدة « الأخبار الجديدة » يرى إلى أى حد كان الرجل مسرفا إلى أبعد الحدود فى هذه الناحية ، وإلى أى مستوى انحدر فى علاقاته النسائية والغرامية كأنما هى أهم شىء فى حياته . ومما يبعث على الخجل البالغ ما طالعناه فى بعض الصحف من أنهم عثروا فى القصور على صور لأفراد أحياء فى أوضاع تتنافى مع أية معايير خلقية ولو كانت بدائية ؛ والمفهوم أن شخصاً واحداً فقط كان يجوز تصوير هذه المناظر أمامه ، ولعله هو الذى التقطها ... ذلك هو فاروق نفسه . وبلغ الشذوذ به إلى حد أنه كان يقتنى الصور والرسوم التى تمثل المناظر الجنسية المكشوفة ، وقد ملأت « الأهرام »

إحدى صفحاتها بطائفة من هـــذه المناظر .

أما الميسر فـكان عادة قوية حتى كأنما انقلبت إلى طبيعة ثانية معه .. ففى آخر رحلة له فى أوربا أدلى بحديث إلى مجلة انجليزية قال فيه إنه يعتبر القمار رياضة (!) بشرط أن يعرف المقامر متى يقف . وفى المذكرات التى كتبتها زوجه ناريمان « أو كتبت لها أن شيئا الدقة لأن طريقة الـكتابة والعرض فوق مستواها العلمى والثقافى » والتى نشرتها جريدة « المصرى » نرى ملـكة مصر فى عهد مضى تقول إن زوجها ، كان إذا ماأراد أن يشترى لها بعض الهدايا ، يتوجه قبل ذلك إلى دور الميسر فإذا كسب بعض المال ، وفى بوعده لها ؛ وهى تفخر به لأنه كان دائما يكسب .

ويبدو كما قلنا إن عادة المقامرة استحوذت عليه تماما فى كل شىء ... لقد أسرف فى الاستهتار بالشعب بالرغم مما تلقاه من نذر السخط ، ولم يعبأ .. وهكذا أبى فاروق إلاأن يقامر بعرشه ، ولـكنه فى هذه المسرة كان الخاسر

وخرج الشعب ممثلا فى جيشه وفى يده الـكسب كله .

والمجال فسيح فعلا أمام من يريد الإسهاب فى عرض هذه النواحى من حياة فاروق الشخصية ، ولـكننا نـكتفى بالقول أن هذه الحياة لم تهبط بسمعته فقط فى نظر الشعب ، وإنما هوت كذلك بسمعة الملـكية كنظام من نظم الحـكم . لقد كان من حسنات بعض الـكتاب الذين مهدوا للثورة الفرنسية أنهم بكشفهم عن فضائح القصور والأشراف وطبقة كبار رجال الدين فى فرنسا أسقطوا هيبة تلك العناصر فى نظر الفرنسيين .

ولكن فاروقا بأعماله ، كان أقوى لسانا من أى كاتب ، لأنه لم يحاول حتى مجرد التستر ، وكأنه لم يسمع بالحديث المأثور « إذا بليتم فاستتروا »

جهل أم نفاق ؟

هذه قائمة الاتهام التى من أجلها كتب محمد نجيب إلى فاروق يقول له فى لهجة أو عبارة لا تقبل الجدل :

« لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش ... ومغادرة البلاد ... »

وبالرغم من فداحة الاتهامات التى يكفى القليل منها لتبرير محاكمة فاروق لا إبعاده عن البلاد تحسب طالعنا الكثيرون من رؤساء الوزارات والوزراء والساسة وكتاب المذكرات بأقوال تبعث على الدهشة . . فكلهم مثلا نصح الملك وحذره مغبة أعماله ، ومع ذلك فكلهم بقوا فى مناصبهم التى عينوا فيها ، ولم يفكر واحد منهم — ما دام مؤمنا بخطر السياسة السائدة — أن يقدم استقالته !! .

ولكن الأدعى إلى العجب أنهم جميعاً يزعمون أنهم أشاروا بتعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ، فما معنى هذا ؟ إذا كان هؤلاء القوم فعلا يؤمنون أن تعيين نجيب فى ذلك المنصب كان كفيلا بإنهاء المشكلة ، فهذا دليل الجهل السياسى لأن حكم فاروق كان قد تجمعت كافة العوامل التى تستدعى القضاء عليه نهائيا . ولا ريب أن إصرارهم على هذه الفكرة الخاطئة ينطوى

على خطر لأنه قمين أن يشيع فى الأذهان أن اللواء محمد نجيب وزملاءه ما تحركوا إلا مدفوعين بغايات ذاتية ، وليس للدفاع عن قضية الشعب ، وقد أثبتنا أن حركة الجيش (إن جاز التعبير) كانت إفصاحاً عن ثورة سعى إليها واستهدفها الشعب . أم تراهم يريدون أن ينافقوا العهد الجديد ، بالزعم أنهم كانوا يقدرون مصادر شكوى الجيش ؟ الحق لقد كان من الواجب أن تخرس هـذه الألسنة ، وكفاها ما أسهمت به فى دعم سلطان فاروق ، وما عاونته به على السير فى سياسته الفاسدة المفسدة .

الفصل الثالث عشر

الضباط الأحرار

يبدو أن بعض الأرقام تكتسب أهمية نظراً لارتباطها بأحداث تاريخية ضخمة . ففى الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ توجه نفر قليل من زعماء مصر إلى العميد البريطانى يطالبون بحرية بلادهم واستقلالها . ولما بدأت ثورة الجيش فى يوليه من عام ١٩٥٢ لعبت الكتيبة الثالثة عشر مشاة دوراً خطيراً سيظل موضع التسجيل فى التاريخ . ونزل فاروق عن عرشه وغادر البلاد فى اليوم السادس والعشرين وهو ضعف الرقم المشار إليه . والحق ، لست أدرى أية صدفة هذه التى جعلت موضوع « الضباط الأحرار » يشغل الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب !

جماعة الضباط الأحرار

على أثر دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، ولما بدأت عمليات المحور العسكرية على حدود مصر الغربية تتخذ طابع التهديد الجدى ، ذاع أن الإنجليز يزمعون نزع السلاح من القوات المصرية ، الأمر الذى أثار موجة من الاستياء ، لأنه تدخل لا مبرر له ودليل على عدم ثقة القوم بالشرف الوطنى ، وهنا تجمع لفيف من الضباط الشبان فى الجيش المصرى وتعاهدوا فيما بينهم

على مقاومة أى إجراء من هذا القبيل ولو بالقوة . وكان لهذا العزم الوطيد أثره ولم يتحقق شىء مما ذاع .

وفى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ وقع الحادث المعروف من حيث تقديم إنذار معين إلى الملك ومحاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية ، فثارت ثائرة الضباط المصريين لما عدوه إمتهانا لكرامة بلادهم وعدوانا على استقلالها وسيادتها . إنهم لم ينظروا إلى الأمر على أنه خاص بالملك ، وإنما كانت نظرتهم إليه قومية وطنية تماماً مع ملاحظة أن مساوىء الملك فى ذلك الحين لم تكن قد وضحت بعد .

وأبلت القوات المصرية بلاء حسناً خلال الحرب ضمن النطاق المرسوم ، وكان المفروض أن تحصل مصر على جزاء عادل يتناسب مع مدى ما أسهمت به فى مجهود الحلفاء الحربى وتحقيق نصرهم النهائى . فلما وضعت الحرب أوزارها تنكر الإنجليز لمصر ، وأبوا الجلاء عن أرضها المقدسة . فكان ذلك الموقف المتسم بإنكار الجميل عاملا فى زيادة اشتعال نار السخط فى أوساط الجيش كما كان الحال بالنسبة إلى الشعب .

وهكذا نرى أن الحركة الثورية فى الجيش كانت وطنية بحتة هدفها تحطيم الاستعمار ، وإن كان من أسبابها أيضاً الفساد الذى شهدته البلاد فى الداخل خلال الحرب ، وبعض التصرفات غير الدستورية التى أقدم عليها القصر ، وعدم الاهتمام الواجب بتسليح الجيش تسليحا وافيا . أما متى بدأت هذه فإننا نستطيع القول على وجه التحديد على أن ذلك فى عام ١٩٤٣ ، ومنذ ذلك التاريخ عظم نشاطها ، وزاد أنصارها ، وتكون الكثير من الشعب

التى انضم إليها الأحرار الساخطون من الضباط ، وفى سنة ١٩٤٥ بدأت تظهر المنشورات الأولى ومن أهمها منشور عنوانه « الجيش يحذر » ، وكان هجوما عنيفاً على الملك والاستعمار . وكان القائمون بالأمر من الضباط ذوى الرتب الصغيرة ، ولكن يلاحظ أن الحركة أصابتها نكسة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ إذ قبض على قادتها نتيجة خيانة أحد رجالها من الصولات .

وظلت حركة السخط تسير فى طريق النمو المطرد ، وزاد من حدتها ماحدث فى فلسطين من اشتداد ساعد اليهود ثم صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيمها ، بحيث بدا فى الأفق أن قيام دولة اسرائيل بات أمراً مفروغا منه. خاصة وقد أعلنت بريطانيا عن عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربى ، وضربت لذلك أجلا فى مايو ١٩٤٨ .

ولقد أثارت تلك المؤامرة عاصفة من السخط فى العالم العربى عامة وفى مصر خاصة ، وبدا وضحا أن الدول العربية قد اعتزمت أن تبعث بجيوشها إلى فلسطين فور جلاء الانجليز لتعيد ذلك القطر إلى أهله الشرعيين ولتحول دون قيام دولة صهيونية .

وأدى ذلك إلى تأجج نار الحماس فى صفوف الجيش المصرى وبخاصة ضباطه ، وكانت النار تزداد اشتعالا كلما دنا موعد التدخل العسكرى . ولم يساور ضباطنا شك فى أن حكومتهم قد أعدت للأمر عدته .

وفى منتصف مايو من عام ١٩٤٨ زحفت القوات المصرية وروحها المعنوية عالية جداً وأحرزت طائفة من الانتصارات كان لها أكبر الصدى فى العالم أجمع . . . لقد أثبت الجندى المصرى ، أيا كانت درجته أو رتبته ،

مبلغ كفايته وجلده وشجاعته ، إذ يدافع عن قضية يؤمن بعدالتها .

ولكن ، سرعان ما تكشف لأبنائنا أنهم ضحية مؤامرة خطيرة قوامها الجهل والخيانة . فالقادة الكبار الذين أخذوا على عاتقهم رسم الخطط الكفيلة بتحقيق النصر ، كانوا يديرون المعركة من مكاتبهم الوثيرة فى القاهرة ، وبطريقة ارتجالية وليس فيها أبسط قدر من الدراية بالفنون الحربية . كانت الأوامر تصدر فلا يرى القواد والضباط الذين فى الميدان بدا من تنفيذها وهم يعلمون ما تنطوى عليه من أخطاء فادحة ؛ وكانت الاوامر تصدر تباعا ، كل منها يناقض الآخر ، ولا سبب لذلك غير الجهل والغرور ، وراحت الأرواح تصعد إلى السماء شاكية جهل أولى الأمر .

ومن الممكن أن يلتمس العذر للخطأ ، أما الخيانة فلا عذر لمن يرتكبها عامداً متعمداً ضد وطنه وبنى عشيرته . ولقد تفتحت عيون رجال القوات المسلحة حين رأوا أن الأسلحة والذخائر التى بعثوا بها إليهم من القاهرة فاسدة ، فكانوا يدخلون المعركة فيتساقطون أمام العدو ، لا لأنه أكثر منهم عدداً أو عدة ، ولا أوفر ذكاء وشجاعة . ولكن لأنه يملك السلاح الصالح وهم أشبه بالعزل بل فى حال أسوأ منه . لم يقتلهم العدو ، ولكن قتلهم أهل السلطان . قتلهم الخونة واللصوص والمرتشون من رجال القصر والجيش وأشباههم ولم يقف الأمر عند حد الضباط بل كان الجنود أنفسهم ، على ماحدثنا به صديق يقولون « خانونا يا أفندم »

وعادت القوات المصرية من الميدان لتسمع العالم يتحدث فى شماتة عن هزيمتها أمام بنى إسرائيل ، وهكذا كان الجهل والخيانة عاملا أهوى بسمعة

الجندى المصرى لأول مرة فى التاريخ . عاد الضباط الشبان والجنود وقد امتلأت نفوسهم بالمرارة إذ رأوا زملائهم يتساقطون أمام أعينهم ، أفراداً وجماعات ، لا لذنب جنوه ، ولكن لأنهم كانوا ضحية أحقر مؤامرة دبرها ملك ضد جيشه ، وعاونه فى تنفيذها قوم خلت نفوسهم من أى شىء يقال له الضمير .

عادت القوات المصرية إلى الوطن لتجد الغدر والخيانة واقفين لها بالمرصاد فإذا بالمسئولين يعملون على تفريقها وتشتيتها فى أماكن متباعدة ونائية ، وإذا بأعين الجواسيس تحيط بالأحرار تحاول أن تنفذ إلى أغوار نفوسهم لتعرف ما يختبىء فيها من أسرار .

وأكثر من هذا ، فتحت ستار الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، امتدت يد الاعتقال إلى لفيف من الضباط ممن حامت حولهم الشبهات ، وهكذا كان الحال كأنما أحست الخيانة أن يد العدالة تقترب من عنقها لتفصله عن جسدها . ولقد حدثنا من نثق فى صدق روايته أن رئيس الوزراء فى ذلك العهد وهو إبراهيم عبد الهادى استدعى إليه ضابطا من الناقمين (وهو شاب من حيث سنه وحماسه وإن ابيض شعره لهول ما رأى من آثار الخيانة فى فلسطين) ونقصد به البكباشى جمال عبد الناصر (١) وظل يستجوبه ساعات طوالا فى مكتبه عساه أن يعرف منه بعض المعلومات فلم يفز منه بطائل ، واضطر أن يومىء

---

(١) لم نشأ ذكر الاسم فى الطبعة الأولى ، ولكنا نعدل الآن بعد أن نشر الموضوع على يد الكاتب حلمى سلام فى مجلة المصور (١٩٥٢/١٢/٤) .

إليه بالانصراف ، بعد أن شيعه بما يليق فى مثل هذا المقام من التهديد

هكذا كانت مأساة فلسطين ، ولكن رب ضارة يافعة ، ذلك أن هذه النفوس الشابة عادت من الميدان وقد تحددت أمامها أهداف أخر ، فلابد من تطهير الجيش من قيادته الفاشلة والخائنة ، ثم إعادة تنظيمه والعمل على إعداده طبقاً لأحدث الأساليب . ولا بد من تطهير البلاد من الطغيان ممثلا فى الأحكام العرفية وعدم احترام الدستور ، ومن الفساد الذى طغى على الحياة العامة السياسية ومكافحة الاستعمار . . . وأهم من هذا لابد من القضاء على ذلك العهد كله ، وعلى رأسه الملك . . . ! إن مأساة فلسطين قررت مصير فاروق .

بدأت الاتصالات الفردية بين لفيف من الضباط الواعين ، وكان ذلك كله فى الخفاء بسبب سيف الإرهاب الذى كان مسلطاً على الرقاب . وهنا ملاحظة جديرة بالتسجيل ، وهى أن تلك المحاولة لإعادة تنظيم الحركة كانت أصعب من التنظيم نفسه إذ يبدأ لأول مرة . وأخيراً ألغيت الأحكام العرفية فكان ذلك معواناً إلى حد .

إن الذين بدأوا هذه المحاولة الجديدة كانوا خمسة من ضباط الجيش ثم زاد عددهم فصاروا تسعة وهم :

البكباشى جمال عبد الناصر — الصاغات عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وصلاح سالم — قائد الأسراب حسين إبراهيم — قائداً الجناح عبد اللطيف بغدادى وجمال سالم — البكباشى أنور السادات

ومن هؤلاء تـكونت « اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار » وقام كل عضو من أعضائها بعمليات الاتصال الفردى مع الضباط الشبان فى مختلف الوحدات والأسلحة ممن هم موضع الثقة والاطمئنان مع اصطناع السرية التامة ، وبهذه الطريقة أمـكن تشكيل عدد كبير من « اللجان الفرعية » التى لعبت دوراً هاما فى إشاعة الوعى ونشر الدعوة وبيان الأهداف .

ويلاحظ أن تـكوين اللجنة التأسيسية كان خطوة لها أثرها لأن أعضاءها من ذوى رتب البكباشى والصـــاغ وقائد الجناح ، أى أن لهم نفوذهم ، ولهذا سرعان ما انحاز إليهم الضباط الآخرون ممن ساهموا من قبل فى إشاعة السخط والذين كانوا من رتبة يوزباشى ومادونها .

ولم يكن الانضمام إلى إحدى اللجان الفرعية بالأمر اليسير ، بل كان طالبه يوضع تحت الاختبار لمدة كافية ، وهذا شأن كافة الحركات السرية التى من هذا القبيل . فاذا ما كانت نتيجة الاختبار والمراقبة داعية إلى الرضاء رفعت الشعبة تقريرا عن الضابط ، مرفقاً بتزكية منها إلى القيادة ، وهنا يتلو القسم التالى :

« أقسم بالله العظيم أن أطيع الأوامر الصادرة إلى من القيادة بدون تردد ، وأن لا أفشى سر هذه الجماعة وتشكيلاتها وتنظيماتها مهما تـكن الظروف » .

وهذا التنظيم كله كان يطلق عليه اسم « الهيئة العامة للضباط الأحرار » ويحدثنا الأستاذ حلمى سلام فى عدد المصور الصادر يوم ١١ ديسمبر عن وجود « الهيئة الخاصة للضباط الأحرار » ومهمتها النهوض بالعمل الإيجابى

الفدائي فيما لو تعرض أعضاء اللجنة التأسيسية للخطر ، بمعنى أنه لو قبض على أحدهم أو كلهم فإن هناك خطة موضوعة لتخليصهم ولو أدى الأمر إلى الهجوم على السجن!

وكان أعضاء الهيئة الخاصة تحاط أسماؤهم بالسرية المطلقة حتى لا يكاد أحدهم يعرف الآخر ، ويقول الكاتب الفاضل إن هذه الأسماء ما زالت حتى اليوم سراً لا يراد الكشف عنه .

وسرعان ما وضح للجنة أنه من الضروري الالتجاء إلى أسلوب جديد . إن اسم هيئة « الضباط الأحرار » صار معروفا . ولكن الكثيرين لم يكونوا على إلمام كاف بأغراضها وأهدافها ، وإذن لا بد من الدعاية المنظمة ، كما تفعل الجمعيات والخلايا السرية .

وإذ استقر الرأي على ذلك قامت الجماعة بطبع منشورات على آلة « الرونيو » وعلى وجهي الورقة ، نظراً لضآلة الموارد المالية . الحق ، لقد كان هؤلاء وأنصارهم ينفقون على ذلك المجهود المتشعب من جيوبهم الخاصة برغم قلة ما فيها . ولم تكن المنشورات ترسل إلى العسكريين فحسب ، بل كان يتسلمها الكثيرون من المدنيين المعروفين بآرائهم الحرة وميولهم الإصلاحية وسخطهم على الأوضاع القائمة بسبب تعفنها وفسادها . وكان أول منشور بعنوان « نداء وتحذير » واشتمل على المبادىء التي عملت الحركة على تحقيق الكثير منها .

الواقع ، لقد لعبت تلك الصحف السرية دوراً بالغ الأهمية والخطورة ، إذ عملت على نشر الدعوة في الجيش وتجميع السخط حول أهداف معينة ، كما أثارت اهتمام وتأييد الكثيرين من غير العسكريين .

وأكثر من هذا ... لقد كان أصحابها يبعثون بها إلى ذوى السلطان ، يطالعونهم عن طريقها بآلام الشعب والجيش ، ويحذرونهم عاقبة الطريق الذى ينحدرون اليه ، ولكن الفساد — مثل المستر هايد — كان قد فقد السيطرة على نفسه تماما وأخذ يسير قدما نحو النهاية المحتومة .

وامتازت المنشورات بصفات الجرأة والصراحة فى القول والرأى ، وكلما زاد الطغيان والفساد إمعاناً فى الاستهتار ، زادت تلك الصفات بروزاً ، ومن أمثلة ذلك منشور بعنوان « الجيش يقول للملك فاروق ... لا » ، وكان ذلك لمناسبة ما جرى فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط .

ولم تكن المنشورات تصدر بصورة منتظمة ، وإنما كان صدورها حسب المناسبات التى تشغل الأذهان . ومن مظاهر الحيطة والسرية أن العناوين التى على الخطابات المرسلة إلى أربابها كانت تكتب بخط يدل على أن كاتبها من أضعف الناس إلماما بفن الكتابة ، بل يخيل إليك أنه أقرب إلى الأميين منه إلى المتعلمين .

وأخذت الأيام تسير سراعاً ، وراحت المتناقضات تزداد عمقاً ، ولم يعد من سبيل لحلها سوى الثورة وهى الوسيلة الاجتماعية المعروفة فى التاريخ ، وفى الساعات الأولى من صباح ٢٣ يوليه أصبح ذلك الحل حقيقة واقعة !!

ولقد شاءت الصدف أن ألتقى بعضا من الضباط فى عمل رسمى قبل الثورة بأيام حيث كنت أقوم بتصحيح أوراق الامتحان فى مادة الشرق الأوسط للطلبة الضباط المتقدمين إلى كلية أركان الحرب ، وشاركنى فى ذلك البكباشى كمال الدين حسين . وحدث يوما أن التقينا بعد الظهر لمتابعة العمل ، فلاحظت

على وجوههم وجوما عجيباً ، يصحبه نوع من السخط البالغ والعزم القاطع ، ذلك أن الأمر الخاص بحل مجلس إدارة نادى الضباط كان قد صدر فى اليوم ذاته . وسرعان مادار الحديث حول الأحداث الجارية فى مصر وما تتصف به من فوضى وشذوذ . وخرجت من الحديث وأنا موقن أن أمراً جللا لا بد أن يحدث ، وفى أقرب مما يظن الكثيرون .

وفجأة وإذا بأحدهم وله دور خطير منذ البدايات الأولى يوجه إلى سؤالا لم أتوقعه ! : « ماذا ترى يكون موقف الدول لوحدثت ثورة كما تقول ؟ » وهنا أجبت « إن الأمر متوقف على طابع هـذه الثورة » وأدرك الزميل ماأقصد إذعادت إلىذاكرتنا حوادث ٢٦ يناير . وإذ استزادنى شرحاً أخذت أوضح الأسباب التى تجعل تدخلا أجنبيا غـير محتمل ، وهو مالا يخرج فى جملته عما أوردته فى فصل سابق .

وانتهى العمل وغادرت القاهرة إلى الأسكندرية ، كأنما نسيت الحادث والحديث . وفجأة تألفت وزارة الهلالى ثانية فتراءت فوراً أمام عينى صورة ذلك اليوم ، واستشعرت نفسى أننا أمام أحداث وشيكة جداً حتى قلت لزوجى إنى لا أسـتبعد ثورة من الجيش . ثم حدثت الثورة ، ولم تمض أيام حتى قوبلت بمفاجأة أشد وقعا . . لقد كان محدثى . وزملاء له من أعضاء القيادة العامة ! !

وهنا لا بد من تسجيل حقيقتين : أولاهما أن ضباط الصف الأول فى الحركة جميعا شباب مثقف ، مؤمن بمصر ، ومنكر لذاته . والثانية أنهـم يعرفون أن نجاح ثورتهم راجع إلى المساهمة الـكاملة التى قدمها الضباط من

كافة الرتب ؛ وكذلك الجنود ، وإلى التأييد الشامل من الشعب . أذكر أنى قلت لبعضهم يوما . أنكم أبطال ، فأجابوا . لسنا نحن فقط ، بل هناك زملاؤنا جميعا من ضباط وجنود فى الجيش » .

ولماذا لأن هذا الجيش لم يأت من الفراغ . ولكنه جزء من مصر . . ضباطه وصولاته وجنوده .

وإن الذى يتابع تطور حركة الثورة فى الجيش ليرى بوضوح أنها كانت متمشية مع تطور الوعى الساخط فى الشعب ، ومن هنا كان أول منشور صدر عام ١٩٤٥ مثل آخر منشور طبع سنة ١٩٥٢ صورة معبرة عن آلام الشعب وآماله وأهدافه . . .

الفصل الرابع عشر

دستور الثورة

وإذ فرغنا من عرض مقدمات الثورة ، وبيان العوامل التى جعلت منها ضرورة اجتماعية حتى يتمنى للمجتمع المصرى أن يواصل سيره المتقدم ، نرى لزاما علينا أن نلخص الأهداف الرئيسية التى توخت تحقيقها ، وهنا نعود إلى وثائق الثورة وفى مقدمتها المنشورات التى كان يصدرها « الضباط الأحرار » فنورد منها تلك الفقرات والأجزاء[1] التى يمكن أن يتكون منها دستور الثورة.

(١) انقلاب جديد

لم تكد تتألف وزارة نجيب الهلالى الأولى حتى صدر المنشور التالى :

« توالت مؤمرات الاستعمار الأنجلو أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال إلى مشاكل داخلية فى القاهرة . فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعى الاستعمارى وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها كاملة دبر الاستعمار وأذنابه

---

(١) نكتفى بها لضيق الحيز .

انقلاب ٢٦ يناير الماضى ، وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد . وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيراً من على ماهر التسليم تسليما كاملا بمطالبهم ، بقبول الحلف الرباعى وحل البرلمان واعتقال آلاف الوطنين واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب . ولكن خاب رجاؤهم ولم يجبهم على ماهر إلى كل مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة وتحويل الحركة إلى الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة فى البلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار. وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم بعد تدبير سابق .. وقد جاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة وأن مهمتها الرئيسية هى التطهير والقضاء على الفساد ، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار ، وأنه لايمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره .

إن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره ، ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ولكننا لايجب أن نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار ، وإن أى اتجاه إليه الآن يعد خيانة وطنية لاتغتفر » .

أيها الضباط ...

وجاء فى المنشور الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ :

« أيها الضباط . . إن حريتكم رهينة بحرية الشعب فكافحوا من أجل الحرية فى كل مكان واعلموا أن الخونة من قادة الجيش هم الذين يعتمد عليهم الاستعمار . استديروا لأعداء الوطن واجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا ووطنيتنا التى استباحوها حراما للدفاع عن مصالحهم

يسقط الاستعمار

يسقط التحالف مع الاستعمار

يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعى فى ظل الاستعمار

تسقط الأحكام العرفية » .

الى رئيس أركان حرب الجيش

وهذا منشور بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٢ :

« إننا لسنا أداة هدم ولكننا مانبغى إلا الاصلاح وتأكد أننا أول من يساعدك . تقول ماذا يريدون ؟ وهذا مانطالب به . .

إننا نطالب بإبعاد جميع الأذناب المعروفين أمثال محمد حسن وحلمى حسين وغيرهم من التدخل فى شئون الجيش فهم اللذين وصلوا به إلى ما هو فيه من انحلال .

. . . والعناية بتسليح الجيش ومستشفياته . . . ثم هل فكرت فى إعفاء الجيش من الأعمال البوليسية التى يقوم بها كأداة إرهاب للشعب حتى يتفرغ لواجبه الرئيسى وهو الدفاع عن الشعب ضد أعداء الوطن » .

ومن المطالب أيضا فى ذلك المنشور إبعاد « حسين سرى عامر » .

طريد العدالة يرأس عصابة قتل

وهذا المنشور الصادر بتاريخ ٨ إبريل ١٩٥٢ يتهم مرتضى المراغى بالتستر على حسين سرى عامر قاتل عبد القادر طه . كما أن المراغى وهو وزير الحربية يتلقى تقارير من البوليس السياسى عن الجيش ، وعن طريقها يبت فى أمور الجيش . ثم تحدث المنشور بعد ذلك عن العبث بقضية إحراق المخزن بوادى حوف .

عهد الإرهاب يسود الجيش

وهذا عنوان منشور آخر :

« منذ أكثر من شهرين تسود مصر موجة من الإرهاب شملت كل شىء . فالحرية الشخصية قد انعدمت ، والصحافة الحرة قد صودرت ، والمعتقلات قد فتحت أبوابها على مصاريعها لضم خيرة المناضلين الوطنيين من كل هيئة ولون واستقبلت خمسة آلاف شخص لا جريرة لهم إلا الكفاح من أجل قضية الوادى ولم ينج الجيش من تلك الموجة الطاغية فللوطنيين من رجال الجيش نصيبهم من الجزاء أيضاً وليس هذا الجزاء سوى الحبس .

محمد حيدر

أربعين سنة فى خدمة الاستعمار

منشور بتاريخ ١٤ يوليه سنة ١٩٥٢ :

« ... وهو المسئول الأول عن مأساة فلسطين . أليس هو أحد الذين

زجوا بالجيش المصرى فى حرب فلسطين مع علمه بعدم استعدادنا لذلك خدمة للاستعمار البريطانى لتنصرف البلاد بتلك القضية عن قضيتها الوطنية وصراعها ضد الإنجليز ولتظهر أمام العالم بمظهر العاجز غير القادر على الدفاع عن بلاده ؟ أليس هو الذى تستر على كبار قواده فى سرقاتهم وشرائهم للأسلحة التالفة والذخائر الفاسدة ؟ ومن يوم أن تولى حيدر أمر الجيش ثم قائداً للقوات المسلحة تدهورت حالة الجيش » .

ذكرى يوم ١١ يوليو

ونقرأ فى المنشور ذاته .

« وافق يوم ١١ يوليو الماضى الذكرى المؤلمة التى لاينساها مصرى وهى ضرب المستعمرين الإنجليز للاسكندرية .. لقد مر ذلك اليوم فى ظل الأحكام العرفية وكانت مصر عبارة عن سجن كبير » .

وقد أعلنت حكومة سرى حالة الطوارىء ومنعت الصحافة عن الكتابة فى ذلك الموضوع .

« لقد قال الشعب كلمته ياسرى وقال الضباط الأحرار كلمتهم المتفقة مع كلمة الشعب بألامفاوضة ولاتحالف ولادفاع ولا كتلة استعمارية ، بل هى الحرية كل الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص والحياد الصريح والكفاح المسلح » .

مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية

(٢ يونيه ١٩٥٢)

فتحها تكية للمحاسيب والأصدقاء وطرد ضباط الجيش منها

انتهت المحاولات التى دبرها أعوان الاستعمار وأذنابه إلى القضاء على مشروع المصانع الحربية المصرية فقد تقرر أن تكون إدارة وبذلك تفتح أبواب الترقى للمحاسيب والأصهار وطرد منها ضباط رغم البعثات التى قضوها فى الخارج ونظرة واحدة إلى هذه المصانع ترى أن أعوان الأستعمار نجحوا فى هدمها .

١ — لم يتم إنشاء مصنع من المصانع الحربية حتى الآن ولا زالت آلات مصنع تعبئة ذخيرة الأسلحة الصغيرة ملقاة فى إحدى المغارات حتى الآن غير صالحة للعمل .

٢ — منذ عام أو أكثر بدأت اللجان المعهودة فى دراسة مشروع مصنع للأسلحة الصغيرة ولا زالت الأوراق نائمة حتى الآن ؛ وقد قامت إسرائيل بشراء مصنع مماثل له من تسعة شهور وبدأ الإنتاج فى الشهر الماضى .

٣ — تنتج مصانع إسرائيل التى أنشأتها بعد الحرب الفلسطينية الأسلحة الثقيلة والصغيرة بكل أنواعها والقنابل اليدوية وتقوم بتجميع السيارات وأنشأت جيشاً قوياً به وحدات كاملة من جنود المظلات ، أما فى مصر فقد نجح أعوان الاستعمار والخونة فى الوصول بنا إلى ما وصلنا إليه من الفوضى والإنحلال .

أما المنشور التالى فننشره كاملا نظراً لأهمية القصور .

أهداف الضباط الأحرار

أولا : القضاء على الاستعمار الأجنبي وأعوانه الخونة فى وادى النيل .

(ا) حقيقة الاستعمار :

الاستعمار هو الاستغلال الاقتصادى الذى تقوم به دولة أجنبية لموارد وأفراد شعب آخر وذلك عن طريق الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية التى تنهب موارد المواد الأولية وتستغل شعوب البلاد المستعمرة . وقد يكون مصحوباً باحتلال عسكرى كمصر وقد لا يكون مصحوبا باحتلال عسكرى كايران التى تنهب الشركات الأجنبية بترولها لصالحها وحدها .

ومصر تخضع للاستعمار البريطانى أساساً ولكنها تخضع أيضاً لاستعمار دول أخرى تنهب مواردها بأبخس الأثمان كالإستعمار الفرنسى ممثلا فى شركة قنال السويس والاستعمار البلچيكى ممثلا فى شركات الترام وهليو بوليس والاستعمار الأمريكى ممثلا فى شركات الكوكا كولا والببسى كولا والحرير الصناعى وغيرها ...

(ب) لماذا نحارب الاستعمار :

١ — لأنه سبب نكبة هذا البلد وتأخره فى كل المظاهر اقتصاديا وماليآ وفى التعليم والصحة والجيش .

٢ — لأنه منع تقدمنا الصناعى وحطم صناعتنا التى كانت قائمة حتى لا تنافس صناعته وحول مصر إلى بلد زراعى محض لازال حتى الآن يستعمل الزراعة المتأخرة التى كان يستعملها الفراعنة .

٣ — لأنه حطم الجيش المصرى ومنع تقدمه وبعد أن كان لنا جيش تعداده مائتا ألف أيام محمد على وأسطول حربى هو الثالث فى البحر الأبيض ومصانع حربية ضخمة أصبحنا لا نملك شيئا ولا أمل لنا فى بناء جيش قوى إلا بعد القضاء على الاستعمار .

٤ — لأن الاستعمار الأجنبى يريد أن يجرنا معه إلى حرب عالمية ثالثة يحارب فيها لمصلحته الاقتصادية بجنود مصرية يضحون بأرواحهم فى سبيله وخاصة بعد أن فقد مستعمراته الكبرى كالهند وبورما وغيرها التى كانت تمده بالرجال .

(ج) كيف يحكمنا الاستعمار

والاستعمار لا يحكمنا حكما مباشراً بواسطة موظفين وحكام إنجليز كما يفعل مع البلاد المتأخرة جداً فى وسط إفريقيا وإنما يحكمنا عن طريق الخونة من المصريين حكما غير مباشر .

هؤلاء الخونة هم الذين ترتبط مصالحهم بمصالحه عن طريق الرشوة والخدمات الخاصة والتعيين فى مجالس إدارات الشركات والمكافآت الضخمة والألقاب والنياشين الأجنبية . وهم يمثلون فى رجال القصور ورجال الأحزاب المختلفة التى تتوالى على الحكم وفى الصحافة المرتشية التى تدافع بطريقة ظاهرة أو ملتوية عن الاستعمار . ولا بد من القضاء على هؤلاء الخونة ليتم تطهير البلاد .

(د) كيف نحارب الاستعمار

أولا ١ — برفض الارتباط بأية صلة كانت مع أية دولة من الدول الاستعمارية كالدفاع المشترك أو غيره من المؤامرات المماثلة له .

٢ — بالتمسك بالحياد فى أى حرب مستقبلة ويجب أن تلعب القوات المسلحة دوراً رئيسياً فى هـذه الدعوة وعلى ذلك يجب أن يعاد تنظيم الجيش وتسليحه بحيث يكون قادراً على خدمة أهداف البلاد . ويجب أن يعلم الجيش أنه جزء من الشعب ولن تقوم له قائمة إلا فى بلد مستقل قوى .

٣ — باطلاق الحريات العامة جميعها للشعب حتى يستطيع أن يلعب دوراً فعالا فى الحرب ضد الاستعمار .

٤ — العمل على المساعدة فى تكوين جبهة وطنية من الأفراد والهيئات الوطنية المخلصة التى تكافح ضد الاستعمار ومحاربة الهيئات غير الوطنية .

ثانياً : تكوين جيش وطنى قوى يقوم على الأسس الآتية :

١ — قيادة جديدة يفسح فيها المجال للشباب الوطنى الكفء من الضباط .

٢ — إعادة تنظيم وتدريب القوات المسلحة على أسس سليمة .

٣ — إعداد ضباط الجيش إعداداً كاملا وأفساح مجال الترقية لرتبة ضابط لمن يظهر كفاءة منهم فى العمل .

٤ — ضمان مستوى معيشة مناسبة للصف ضباط والجنود .

٥ — نشر الوعى الوطنى بين الضباط والجنود .

وليست لمصر أهداف عدوانية ولكن يجب أن نكون قادرين على دفع أى نوع من أنواع العدوان سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا .

من بيانات الثورة

والآن نعود إلى تلك البيانات التى أصدرتها الثورة إثر نشوبها فإنها كذلك تلقى ضوءا كافياً على الأهداف التى يراد تحقيقها .

ففى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سمع الناس هذه العبارات يوجهها إليهم اللواء أركان الحرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين » .

وقالت القيادة فى بيانها الذى أذاعته فى اليوم التالى :

« إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش ومرافق البلاد ورفع لواء الدستور . . . إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن هديكم وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم » .

وقالت فى أمرها اليومى الأول إن حركة الجيش تهدف إلى التطهير فى كل مكان وكل مرفق وتتبع الفساد أينما وجد وأينما حل ، وترمى إلى احترام الدستور وإعادة الحياة الدستورية السليمة وإطلاق الحريات العامة التى طال حبسها عن الشعب حتى يستطيع التعبير عن رأيه والاشتراك فى حكم نفسه بنفسه .

بيان حاسم

فى نفس الليلة التى أذاع فيها رئيس الوزراء على ماهر بيانه عن الأحوال الداخلية وكانت الشائعات أخذت تتردد عن حل الأحزاب وتحبذ قيام نظام الدكتاتورية، بادرت القيادة العامة فى ساعة متأخرة إلى إصدار البيان الحاسم التالى وجاء فيه :

« تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة أن حركة الجيش التى بدأها وأعلنها حربا على الفساد لا بد أن تحقق هذا الغرض .

وتعد الشعب وعداً صريحاً قاطعاً أنه لن يقف أى عائق فى سبيل تحقيق حياة دستورية سليمة » .

ولقد تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات فى شهر فبراير لإعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير صفوفها تطهيراً كاملا شاملا لتنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم .

ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات

عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ورفع مستوى الفلاح .

« وقد طلبت القيادة العامة عدم الالتجاء للضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الدخان التى يقع عبئها على الفقير قبل الغنى ... » .

تلك طائفة متنوعة من مقتطفات اقتبسناها من منشورات الضباط الأحرار وبيانات القيادة العامة للقوات المسلحة . ولاريب أن أروع ما يلفت النظر فيها جميعا الأخلاص الصادق لمصر فى حاضرها ومستقبلها ، والإيمان العميق بالشعب وبحقه فى حياة طابعها الكرامة والعدالة ، والروح الديمقراطية التى تقوم على احترام الحريات ومبدأ سيادة الأمة ، والنزاهة التى تستنكر الفساد فى أى مكان وعلى أية صورة .

إنها فى الواقع تعبير قوى عما كان الشعب يشكو ويتألم منه ، وعما يستهدف من إستقلال وحرية وعدالة وكرامة . ومن هنا يتضح لنا صدق ما أوردنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب أن ما حدث يوم ٢٣ يوليه لم يكن حركة جيش ، وإنما هو ثورة جيش وشعب ، وهما وحدة متماسكة ، أو هكذا ينبغى أن يكون الأمر .

والآن نحاول أن نلخص دستور الثورة من واقع تلك الوثائق الرسمية من منشورات وبيانات .

الأهداف الخارجية

من الطبيعى ، والقائمون بالثورة ، من الشعب ، أن ينصب اهتمامهم الأكبر على مايتصل بالقضايا الوطنية وكيان البلاد السياسى فى المعترك الدولى ، وقد عبروا عن ذلك بكل صراحة وقوة وجلاء .

الحرية والاستقلال :

حين نقرأ هـذه العبارات « يسقط الاستعمار » ، « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص » ، نعرف أن الهدف الأول للثورة هو تحرير مصر تحريراً كاملا لتتبوأ مكانها الطبيعى بين أسرة الأمم المستقلة ذات السيادة. ولا ريب أن هذا لا يمكن أن يتحقق مطلقاً إلا بالجلاء غير المقيد بشرط وفى هذا المعنى نقرأ فى إحدى المنشورات إنه « لا تحالف ولا دفاع » .

ولقد أوضح رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، كيف أن الاستقلال أساسه الجلاء ، فقال فى رده على تصريح لوزير الحربية البريطانى إنه لن يتم الاستقلال الكامل إلا إذاجلا آخر أجنبى عن البلاد .

ولكى يسقط حجة الاستعمار بشأن حماية قناة السويس ، قال فى حديث له مع وكالة أنباء أجنبية إن الجيش المصرى وحده هو الذى يتولى الدفاع عن هذه المنطقة .

ومن هذا نخلص أن الثورة تؤمن بحق مصر المطلق فى الحرية والاستقلال بمعناها الصحيح ، وهذا لا يتأتى إلا بالشروط الآتية :

١ — جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية .

٢ — رفض التحالف الإجبارى والأبدى كما فرضته معاهدة ١٩٣٦ الملغاة مثلا ، لأن القسر فى مثل هذا الأمر ينطوى على انتقاص من حرية مصر واستقلالها وسيادتها .

٣ — عدم الدخول فى الدفاع المشترك مع الاستعمار لأن جيش مصر وحده هو الذى له حق الدفاع عن البلاد ، وهو قادر على ذلك .

وهنا نتساءل : كيف يتحقق الاستقلال إذا رفض الاستعمار النزول على حكم الواقع ؟ والجواب نلقاه فى العبارة التالية من المنشور الذى عنوانه (أيها الضباط) :

« استديروا لأعداء الوطن وأجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا ووطنيتنا » .

رفض الأحلاف الاستعمارية :

رحب المنشور الصادر بعنوان « انقلاب جديد » بما أقدمت عليه حكومة مصر من رفض « الحلف الرباعى » ؛ وفى وثيقة أخرى نطالع العبارة التالية « لاتحالف ولا دفاع ولا كتلة استعمارية » ؛ كما نقرأ بتاريخ ٢٢ مارس الماضى « يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعى فى ظل الاستعمار » .

فما الذى نفهمه من هذا كله ؟ نفهم أن الثورة تنظر إلى مشروعات التكتل على أنها من وحى الاستعمار ولاتستهدف إلا خدمته . فما اقترحته دول

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بشأن ما أسمته « القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط » معناه فى الواقع[1] :

١ — ربط مصر والبلاد العربية إلى معسكر معين حماية لمصالحه ، وهنا يلاحظ أن ثلاثا من دوله هى التى تسيطر على اقتصاديات الإقليم (البترول مثلا) ولواحدة منها ، وهى بريطانيا ، قواعد فى العراق ومصر والأردن ، كما أن للولايات المتحدة قواعد فى ليبيا والمملكة العربية السعودية .

٢ — خلق احتلال دولى لمصر والعالم العربى ، فى الوقت الذى تكافح فيه هذه البلدان من أجل الخلاص من الاحتلال الفردى .

٣ — جر مصر والبلاد العربية إلى صراع ليست هى المسئولة عن نشوبه ، بل إنها ضحيته ومواردها مطمع أطرافه .

٤ — تسخير موارد هـذه المنطقة من بشرية ومادية للدفاع عن دول غريبة عنها وتحول دون تحررها .

تنفيذ الضمان الجماعى :

سبق أن أوردنا عبارة « يسقط . . الضمان الجماعى فى ظل الاستعمار » ، والمقصود به « معاهدة الدفاع المشترك » بين البلاد العربية . ومنظمو الثورة

---

(١) ناقشنا هذه الأحلاف كلها فى كتابينا (مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط) و (الكتلة الاسلامية) .

يرحبون بالضمان العربى ولكن بشرط ألا يكون فى ظل الاستعمار . وهذه عبارة على أكبر جانب من الأهمية ، ذلك أنه إذا أريد أن يكون هذا الضمان أداة فعالة لخدمة الشعوب العربية فيجب العمل على أن تتحرر بلاد مثل مصر والعراق والأردن من الاحتلال والقواعد الأجنبية ، مما فرض عليها فرضاً فى السنوات الماضية .

وإذن فالضمان العربى السليم أساسه « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص » .

الحياد الصريح :

لقد كانت هذه دعوة الشعب دائماً إذ لا ناقة له ولا جمل فى نزاع ضخم ليس هو السبب فيه ، وإن راح ضحيته ، واستجاب دعاة الثورة إلى ذلك فقالوا فى ذكرى ١١ يوليه إن كلمة الضباط الأحرار المتفقة مع كلمة الشعب تشتمل على « الحياد الصريح » .

وهنا نحب أن يفهم مدلول هذه العبارة على حقيقتها . . . إنها لا تقصد أن نقف موقفاً سلبيا ، ذلك أن لنا مصالحنا ، ونحن عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، ومن الطبيعى أن نهب جميعاً ، من مدنيين وعسكريين ، للدفاع عن أراضينا إذا ما تعرضت لأى عدوان .

ولكن معنى « الحياد » هو الاستقلال فى السياسة الخارجية فنكيفها طبقاً للظروف وعلى ضوء مصلحة البلاد ، وهذا ما اتخذته الهند مثلا مبدأ لها وما تسير عليه اليوم .

وهذا « الاستقلال » يتفق تماما مع ما للدولة من السيادة و « حرية التصرف » . ولو أن هـذه السياسة سـارت عليها دول عدة متقاربة ومتجانسة لـكانت خدمة جليلة للسلام العالمى الذى يهدف إلى قيام ميثاق الأمم المتحدة .

ولهذا ذكرت جريدة المصرى فى عددها الصادر بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن الهند وإندونيسيا وباكستان ترمى إلى خلق ما يشبه جبهة متحدة فى أهدافها لإرغام الدول الـكبرى على احترام هذه الأهداف ، وبحيث لا تشترك على أية صورة فى محالفات أو اتفاقيات تربطها بطرف أو آخر .

فاستقلال السياسة الخارجية هو ما ينبغى أن نفهمه عن عبارة « الحياد الصريح » التى اتفقت عليها كلمة الشعب والضباط الأحرار .

الأهداف الداخلية

العدالة الاجتماعية :

كنا نتحدث إلى بعض قادة الثورة عما إذا كانت لها أهداف اقتصادية واجتماعية ، فكان الجواب « نعم ، وإنها لتنحصر فى تحقيق العدالة الاجتماعية » . وفى البيان الحاسم الذى أذاعته القيادة العامة على أثر إلقاء على ماهر لبيانه ، قالت « ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هـذه المشروعات تحديد الملـكية الزراعية .. » .

والذى يتابع ما كتبناه توضيحاً لعوامل الثورة لابد وأن يلمس أن أكبر ما كانت مصر ساخطة عليه تجلى فى الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية ، ومن هنا نفهم لماذا كان أول تشريع حاسم تقدم به الجيش هو تحديد الملكية الزراعية ، وهوما كان لنا شرف الاتصال ببعض مراحله ، منذ أن بدأ التفكير فيه يتبلور كى يدخل فى مرحلة التحقيق .

وما من شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التخفيف عن عاتق الطبقات الوسطى والفقيرة ، ولهذا نهجت القيادة إلى ضرورة الابتعاد عن سياسة الإسراف فى فرض الضرائب غير المباشرة ، كما أصدرت حكومة اللواء محمد نجيب قانوناً يقضى بخفض إيجارات المساكن بنسبة ١٥ ٪ . وفضلا عن هذا قامت بحملة واسعة النطاق منذ أوائل أكتوبر لخفض الأسعار بصورة واضحة ، وهذا بالإضافة إلى تنظيم الإيجارات الزراعية .

وعلى أثر نجاح الثورة صدرت تشريعات ضرائبية لها أثرها وهى :

١ — زيادة الأرباح التجارية والصناعية إلى ١٧ ٪ .

٢ — تعديل الضريبة على الإيراد العام برفع فئاتها على الدخول الكبيرة .

٣ — فرض الضريبة على إجمالى التركات بحد أقصى قدره ٤٠ ٪ ، والذى نؤكده أن هـذا التعديل الخطير ، وقد سبق لنا أن نادينا به فى مقالاتنا وطالبنا به فى كتابنا « النظام الاشتراكى » ، كان مصدره

القيادة العامة للقوات المسلحة ، حتى فى تعيين الحد الأقصى للسعر على إجمالى التركة

وكذلك صدرت تشريعات عمالية جديدة .

القضاء على الفساد :

أعلن منظمو الثورة قبل وبعد قيامها أن من أغراضهم الكبرى الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره .. ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ . ولما استقرت الثورة بدأت عملية تطهير الأحزاب والأداة الحكومية ؛ وفيما يختص بالأخيرة تألفت « لجان التطهير » .

وهنا فرق كبير بين عهدين ، فالتطهير عند الهلالى كان الهدف منه ناحية سياسية معينة ، فضلا عن صرف الأنظار عن القضية الوطنية . أما فى عهد الثورة فالتطهير شامل يقصد به الإصلاح .

وهنا لنا ملاحظة نلفت إليها النظر . إنه لا يكفى أن نطهر الأداة الحكومية من المفسدين والمرتشين والخونة ومستغلى نفوذ وظائفهم .

فالواقع أن الموظف يصبح فاسداً أو يتمكن من الإفساد واستغلال مركزه لأن نظام الأداة الحكومية نفسه فاسد وعتيق . ومن هنا نرى لزاماً العمل على إصلاح الجهاز الحكومى على الأسس التالية :

١ — تحقيق المسئولية الفردية للموظف .

٢ — توفير عناصر الكفاية والسرعة والدقة فى أداء الأعمال .

٣ — نظام اللامركزية .

فإذا لم نفعل ذلك وأبقينا الأداة الحكومية على نظامها القديم ، فان

المساوىء التى نشكو منها يمكن أن تعود كما كانت . إن العيب ليس فى الأفراد وحدهم ، وإنما هو فى الحقيقة فى النظم البالية الفاسدة التى مازالت مصر تسير وفقاً لها .

ومن وسائل تحقيق هذا الهدف تطهير الحياة العامة من اللذين أساءوا إلى الشعب قديماً وتعاونوا على وأد الحريات وكانوا السند الأكبر لعهد الطغيان .

إطلاق الحريات :

لقد شاهد رجال الثورة كيف أصبحت مصر على حد تعبيرهم سجناً كبيراً بفضل الأحكام العرفية ، ورأوا كيف فتحت المعتقلات والسجون أبوابها لتستقبل الوطنيين والأحرار المجاهدين ، ورأوا كيف امتدت إلى نفر منهم ومن إخوانهم يد الإرهاب والبطش ، وأدركوا كيف استغل سلاح الأحكام العرفية بعد ٢٦ يناير لتسديد ضربة عنيفة إلى الحركة الوطنية .

كل هذه النكبات كانت على مرأى من أعينهم وتحز فى نفوسهم ، ولهذا لانعجب أن نراهم يهتفون فى حديثهم إلى الضباط بالجيش ، « تسقط الأحكام العرفية » . الحق ، لقد كان أولئك اللذين مهدوا للثورة على وعى سليم وعظيم إذ هتفوا بسقوطها ، ذلك أن الأحكام العرفية هى أول سلاح ماض شحذته قوى الرجعية ، قبل اجتماع أول برلمان ، لتستخدمه فيما بعد للبطش بالعناصر الوطنية والحرة . وإذن فمن الأهداف الكبرى للثورة إطلاق الحريات للشعب ولا يكون هذا إلا بالوسائل التالية :

١ — إلغاء الأحكام العرفية .

٢ — زوال الرقابة على المطبوعات والمراسلات (وقد بادرت الثورة إلى ذلك) .

٣ — تحطيم جهاز البوليس السياسى (وألغته وزارة الثورة الأولى)

٤ — إطلاق سراح المعتقلين (وقد تم ذلك بالنسبة إلى الغالبية العظمى منهم).

٥ — العفو عن المسجونين السياسيين (وإن كنا نفضل عدم استعمال كلمة العفو ، لأن ماسجن من أجله هؤلاء الأفراد لا يختلف عن الثورة وما فعلته) وقـد صدر قانون فى هذا الشأن .

٦ — إلغاء التشريعات الرجعية التى صدرت فى العهود الماضية ولا ريب أن هذا الإلغاء إنما يتمشى مع منطق الثورة . لقد صدرت تلك التشريعات من جانب أعداء الشعب ، ولـكنها اليوم أصبحت غير ذات موضوع إزاء هذا الإمتزاج بين الحـكام والمحـكومين .

احترام الحياة الدستورية :

فى أى عهد انتهكت الحريات والحرمات وفتحت المعتقلات وصودرت الصحف وأعلنت الأحكام العرفية ؟

فى أى عصر أعلنت حرب فلسطين وحدثت فضائح الأسلحة والذخائر الفاسدة ؟

فى أى وقت سددت الضربات إلى الحركة الوطنية وكفاح الشعب المسلح ؟

فى أى زمان قفزت أحزاب القصر والاستعمار لتحكم البلاد ؟

الجواب واضح .. لقد حدث ذلك فى الأوقات التى انتهك فيها الدستور أو عطل أو أصابه الإلغاء التام .

لماذا امتازت الحياة العامة بعدم الاستقرار ؟

ولماذا تعثرت عمليات الإصلاح والنهوض بمرافق البلاد ؟

وكيف انتشرت مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة ؟

وكيف خضعت مصر لحكم الخونة والمرتشين ؟

الجواب واضح ... لقد حدث ذلك بسبب عدم احترام الدستور .

وإذن فلا سبيل إلى كفاح ضد الاستعمار . أو إصلاح داخلي ، أواستقرار للأمور ، إلا إذا عادت الحياة الدستورية (١) .

إن قيام الحياة الدستورية معناه ارتباط الحكام بالشعب فتتكون تلك الجبهة الموحدة التي تقف في وجه القوى المعادية من داخلية وخارجية .

ولقد طالب «الضباط الأحرار» في منشوراتهم باعادة الحياة الدستورية وأعلنت القيادة العامة في بياناتها أنها تهدف إلى ذلك وبأسرع وقت ؛ فهم من الشعب صاحب السلطات .

ولكن هناك من الناس من يعارضون في هذا الأمر ولهم حججهم التي يدلون بها ومنها :—

أولا — أن قانون الإصلاح الزراعي لم تبد نتائجه بعد من حيث تحرير أهل الريف حتى تكون إرادتهم واضحة في الانتخاب .

ثانياً — أن الأحزاب مسئولة عن فساد العهد الماضي فهل يراد أن تعود إلى الحكم ثانية .

أما عن الأمر الأول فيبدو أن أصحابه لا يدركون قيمة التحرير النفسي الذي ترتب على مجرد صدور قانون الاصلاح الزراعي . ومع ذلك فلنرجع إلى التاريخ .. إن فرنسا لم تشهد برلمانا بعد وقف مجلس طبقات الأمة سنة ١٦١٤

(١) أعلن الرئيس محمد نجيب سقوط دستور سنة ١٩٢٣ باسم الشعب وتتخذ العدة لوضع دستور جديد .

ثم نشبت الثورة الفرنسية ودعى المجلس إلى الانعقاد فى مايو ١٧٨٩ أى بعد ١٧٥ عاماً ، وألغيت امتيازات الأشراف والكنيسة وبدأت عملية توزيع أراضى كبار الملاك ، وكان أهل الريف الفرنسى على درجة كبيرة من الجهل والفقر . وفى سنة ١٧٩١ صدر الدستور الجديد (لأول مرة فى تاريخ البلاد) وبعد أسابيع أجريت الانتخابات فجاء برلمان جديد بكل معنى الكلمة وهذا البرلمان كان له أثر واضح فى تطور الثورة الفرنسية .

أما أن الأحزاب مسئولة فهذا ما قررناه بصورة كلية بالنسبة إلى بعضها ونسبية بشأن البعض الآخر ، ولكن هذا الفساد مرده إلى :

(١) وجود الإقطاع .

(٢) التحول الذى طرأ على الطبقة الوسطى القديمة .

(٣) عيوب الدستور .

(٤) استبداد القصر .

وقد زال الإقطاع ، واعتزل الملك ، وظهرت طبقة وسطى جديدة قوية ولها حلفاؤها من العمال والفلاحين ، ومن السهل ، بل من المؤكد ، أن البرلمان القادم — المتولد عن الثورة والدستور الجديد سيكون أداة جديدة صالحة ..

وأكثر من هذا فقد حدث تغيير خطير فى قيادات الأحزاب القديمة ومن المحقق أن الانتخابات القادمة ستسفر عن أشياء كثيرة ، كلها متفقة مع روح الثورة .

إن إعادة الحياة الدستورية من أكبر أهداف الثورة ... ولماذا ؟ لأنها الكفيلة بكفاح الأعداء فى الداخل والخارج والسير قدماً بعملية الإصلاح ، ومن هنا يكاد لا يخلو منشور للضباط الأحرار من التنويه بل التأكيد بأهميتها .

تحذير

لقـد فشلت ثورة ١٩١٩ فى الأجل الطويل إذ أحاط بها الاستعمار والإقطاع ودعاة الحكم المطلق الممثل فى القصر .

فعلينا فى ثورتنا هذه أن تحذر الرأسمالية الاحتكارية ، وأصحاب نظريات الحكم المطلق والمشروعات الاستعمارية البراقة التى تخفى أو تحاول أن تخفى ماتبيته . وإنا واثقون أن ثورتنا واعية ، منتبهة وبالغة الحرص ، وهى فى وعيها وانتباهها وحرصها إنما تعبر عن حقيقة أحاسيس الشعب وأهدافه .

وكذلك عليها أن تحذر المنافقين اللذين يظاهرونها بألسنتهم ويضمرون لها الحقد فى قرارة نفوسهم .

الفصل الخامس عشر

ماذا فعلت الثورة

كان طبيعيا وقد انتقل الأمر إلى أيدى الثورة بعد تنازل الملك السابق عن عرشه ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليه أن تبادر إلى تنفيذ الكثير من الإصلاحات والأعمال فى مختلف نواحى الحياة العامة .

وكان أول ما شغل الأذهان نظام الوصاية على العرش لأن الترتيب الذى سبق وضعه لم يتناول مثل هذه الحالة وإنما تحدث عما يتبع فى حالة الوفاة أو العجز بسبب انعدام الكفاية العقلية . وكان من رأى البعض أن يدعى مجلس النواب المنحل، ولكن تقرر عرض الأمر على مجلس الدولة الذى أفتى بتأليف مجلس وصاية مؤقت من ثلاثة أعضاء وهم الأمير محمد عبد المنعم ، والدكتور بهى الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا . ولما حدث فيما بعد الخلاف الذى دفع بالقائد العام إلى إعفاء الثالث من مهام منصبه لأسباب وردت فى قرار الإعفاء، قدم زميلاه استقالتهما ، وهنا قرر مجلس الوزراء الاكتفاء بوصى واحد هو الأمير عبد المنعم . وفى الوقت نفسه تقرر لأول مرة فى تاريخ مصر إنشاء وزارة للقصر ، ولاريب أن هذا الإجراء مما يحول دون تدخل رجال الحاشية وغير المسئولين ، وقد سبق فى السنوات الماضية الدعوة إلى الأخذ بذلك التقليد ولكن لم يتح للفكرة الخروج إلى حيز التنفيذ .

إلغاء الرتب المدنية

وأقدمت وزارة على ماهر على إلغاء الألقاب المدنية لما كان يصحب منحها من ملابسات غير كريمة ، كما كانت تستغل لغير المصلحة العامة ، فضلا عن كونها مظهراً من انقسام طبقى لامبرر له ، وإذن فإلغاءها يتفق مع الاتجاه الديموقراطى . وبمقتضى قرار أصدرته وزارة محمد نجيب الأولى صار كل مواطن يسبق اسمه بكلمة « حضرة » المرادفة لكلمة « مستر » فى الإنجليزية أو « مسيو » فى الفرنسية .

تعديلات الضرائب

وتناول العهد الجديد الضرائب بالتعديل من ناحية الفئات والمبادىء :

١ — زيدت أسعار الضريبة العامة على الإرادات التى تزيد على ٥٠٠٠ جنيه وهى الشرائح السبع الأخيرة فأصبحت ٣٠ ٪ ابتداء من ١٠٫٠٠٠ جنيه وتزيد باطراد حتى تبلغ ٨٠ ٪ على الإيراد الذى يبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه فما فوق .

٢ — رفع سعر الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات وعلى الأرباح التجارية والصناعية من ١٦ ٪ إلى ١٩ ٪ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٥٢ . أما الضريبة على كسب العمل فاقتصر التعديل فيها على الشريحتين الخامسة والسادسة برفع سعرهما بمقدار ١ ٪ ٢٠ ٪ على التوالى ابتداء من سبتمبر ١٩٥٢ .

٣ — رفع سعر الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن التجارية من ١٠٪ إلى ١١٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٣ .

٤ — ولعل أهم تعديل هو فرض ضريبة تصاعدية جديدة على قيمة التركات[1] وهو ما سبق لنا أن نادينا به فى كثير من بحوثنا وبخاصة كتابنا «النظام الاشتراكى» ، وهذا بالإضافة إلى تعديل رسم الأيلولة على التركات الذى كان يجبى طبقاً للقانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٤٤ (المعدل بالقانون رقم ٢١٧/١٩٥١) [2] على صافى نصيب الوارث .

---

(١) ال ٥٠٠٠	جنيه مصرى	الأولى معفاة	
ال ٥٠٠٠	جنيه مصرى	التالية بسعر	٥٪
« ١٥٫٠٠٠	«	«	١٠٪
« ٣٥٫٠٠٠	«	«	٢٠٪
« ٥٠٫٠٠٠	«	«	٣٠٪
وفيما زاد على ذلك			٤٠٪

(٢) ٥٪	على ال ٥٠٠٠	جنيه الأولى	من صافى	نصيب الوارث
٦٪	على ال ٥٠٠٠	جنيه التالية	«	«
٧٪	« ٥٠٠٠	«	«	«
٨٪	« ٥٠٠٠	«	«	«
٩٪	« ١٠٫٠٠٠	«	«	«
١٠٪	« ١٠٫٠٠٠	«	«	«
١١٪	« ١٠٫٠٠٠	«	«	«
١٢٪	« ما زاد على ذلك			

تعديل قانون الشركات :

وكان قانون الشركات المساهمة الصادر عام ١٩٤٧ مبعث شكوى كبيرة من جانب الشركات الأجنبية لأنه جعل نصيب المصريين في رأس المال لا يقل عن ٥١٪ (المادة ٦) . وتمشياً مع سياسة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبيه ، عدلت وزارة على ماهر النسبة فجعلتها ٤٩٪ .

قانون الإصلاح الزراعي :

غير أن أعظم الإصلاحات الاقتصادية كان بلا ريب تحديد الملكية الزراعية ، ولم تكد وزارة محمد نجيب تتألف حتى بادرت إلى إصدار قانون في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ويقضى بما يأتي :

١ — لا يجوز لأى شخص امتلاك أكثر من ٢٠٠ فدان إلا إذا كانت من الأراضي البور أو الأراضي الصحراوية لاستصلاحها وذلك خلال فترة ٢٥ سنة من وقت التملك ، أو تكون الأراضي مملوكة لشركات صناعية يستلزم استغلالها الصناعي تملكها لها ولو زادت على مائتى فدان . وينفذ القانون خلال خمس سنوات ، ويجوز خلالها للمالك التصرف بنقل ملكية مالم يتم الاستيلاء عليه إلى أولاده بحد أقصى قدره ١٠٠ فدان ، أو إلى صغار الزراع الذين يملكون ١٠ أفدنة فأقل على ألا يتصرف في أكثر من ٥ أفدنة لكل منهم .

٢ — تدفع الحكومة تعويضاً يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية

(وتقدر بسبعة أمثال الضريبة الأصلية) ، مضافا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار ، وذلك بسندات حكومية اسمية بفائدة ٣٪ تستهلك فى ٣٠ عاما . ويدفع المنتفع قيمة التعويض بفائدة سنوية قدرها ٣٪ ومبلغا جماليا قدره ١٥٪ من الثمن ، على أقساط سنوية لمدة ٣٠ سنة .

٣ — تكوين جمعيات تعاونية زراعية من المنتفعين الجدد ممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى القرية . ولمنع التجزئة إلى أقل من ٥ أفدنة نص القانون على وجوب الاتفاق بين المتنازعين أو رفع الأمر إلى القضاء لتحديد من تؤول إليه فى حالات البيع والمقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية .

٤ — ابتداء من ١٩٥٣/١/١ تفرض ضريبة إضافية على من يملك أكثر من ٢٠٠ فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على مقدار الزيادة إلى أن يتم نزع ملكيتها .

٥ — نظم القانون العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها فنص على التأجير لمن كان يزرع الأرض بنفسه ، ولا يزيد الإيجار على ٧ أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، أما فى حالة المزارعة فلا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم المصاريف .

٦ — نص القانون على تعيين أجر العامل الزراعى سنويا بواسطة لجنة يشكلها وزير الزراعة كما نص على جواز تأليف نقابات من العمال الزراعيين .

خفض إيجارات المساكن :

ووافق مجلس الوزراء كذلك على خفض إيجارات المساكن وأصدر مرسوما بقانون ينص على أن تخفض الإيجارات بمقدار ١٥٪ من الأجور الحالية للمساكن التى أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤ وذلك ابتداء من أكتوبر ١٩٥٢ إلا إذا سبق تأجيرها بإيجار المثل .

الغاء الأوقاف الأهلية :

فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وينص على أنه لا يجوز الوقوف على غير الخيرات (م ١) ، كما يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خاصا لجهة من جهات البر (م ٢/١) . ويرجع الإلغاء كما جاء فى المذكرة التفسيرية إلى أن نظام الوقف أضحى « أداة لحبس المال عن التداول وعقبة فى سبيل تطور الحياة الاقتصادية » وكذلك « حتى يتسنى تطبيق أحكام تشريع الإصلاح الزراعى على الأراضى الزراعية الموقوفة التى يتمتع فيها المستحقون بحكم الواقع بمركز لا يختلف فى جوهره عن مركز الملاك فى الوقت الحاضر » .

تنظيم الأحزاب :

ورأت الحكومة الاتجاه نحو الأحزاب فصدر قانون لتنظيمها (وقيل إن له مثيلا العراق وألمانيا الغربية) وفيما يلى أهم مبادئ القانون :

١ — للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها ،

ويجب إخطار وزير الداخلية بكل حزب يتألف ويتضمن الإخطار نظام الحزب وبرنامجه ووسائله العملية للتحقيق واختصاصات لجانه وهيئاته وموارده المالية وأسماء الأعضاء المؤسسين .

٢ — لوزير الداخلية الاعتراض فى حالة مخالفة القانون وتنظر محكمة القضاء الإدارى فى الأمر .

٣ — لا يجوز أن يكون فى الحزب من استغل النفوذ أو حصل على كسب غير مشروع ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية الحزب وشركة مساهمة ، ويحرم انشاء التشكيلات العسكرية .

تطهير الاداة الحكومية :

ولما كانت البلاد فيما مضى تشكو من فساد الأداة الحكومية صدر المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى ونصت المادة الأولى على أن يكون فصل الموظفين العامين غير الصالحين للعمل أو الذين تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة .

ولا يترتب على الفصل الحرمان من المعاش أو المكافأة ، ولا يجوز الطعن أمام مجلس الدولة بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

الكسب غير المشروع :

فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٣ بشأن الكسب غير المشروع وذلك لمعالجة الأحوال التى قصر قانون العقوبات عن تناولها ، كاستغلال الشخص لأعمال وظيفته أو ظروفها أو نفوذه أو مركزه ، ولكن سرعان ما تبين أن أحكام القانون قاصرة عن تحقيق الأغراض التى يهدف إليها ، وهنا صدر المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك لتلافى النقص ، فأخضع المشرع الاقرارات والشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع لعملية فحص عهد بها إلى رجال القضاء ، كما خولت هذه الجهة أن تطلب إلى مقدم الإقرار بيانا بثروته هو وزوجته وأولاده القصر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ أو عند دخوله الخدمة العامة أو اكتسابه الصفة النيابة العامة . وخولت النيابة وهى تقوم بالتحقيق السلطات المنصوص عليها فى المواد ٩٠ و٩١ (ف٢) ، ٩٥ ، ٩٧ و٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما نص على أن تسرى على الشهود الذين يستدعون لسماع أقوالهم أحكام المواد ١١٦ و١١٧ و١١٨ و١٢٠ و١٢٢ من ذلك القانون وأن يكون رفع الدعوى بأمر من النائب العام .

التشريعات العمالية :

وقد سبق أن أشرنا إلى بعض العيوب فى التشريعات العمالية ، وهنا صدرت قوانين ثلاثة جديدة خاصة بعقد العمل الفردي ، والنقابات ، والتحكيم والتوفيق .

ويمتاز قانون النقابات عن سابقه الصادر عام ١٩٤٢ بأنه أباح تكوين الاتحاد العام للنقابات ، وكذلك النقابات من العمال الزراعيين ومعاقبة رب العمل إذا حاول التدخل لمنع تكوين النقابة أو للتأثير فيها .

ونص قانون عقد العمل الفردى على زيادة مقدار التعويض الذى يمنح فى حالة ترك العمل ، كما حيل بين رب العمل والتحايل على عدم أداء التعويض بحمل العامل على أن يترك العمل ، كما تقرر إعفاء العامل من الرسوم القضائية فى حالة الدعاوى التى يرفعها تطبيقا لأحكام القانون(١) .

سقوط الدستور باسم الشعب :

ولقد تعرض دستور عام ١٩٢٣ لكثير من الانتقادات بسبب مايشتمل عليه من عيوب وثغرات أفسحت المجال للعبث به ، كما أنه يتضمن حقوقا وامتيازات لرئيس الدولة ، كحق حل مجلس النواب مثلا وإقالة الوزارات ، مما أسىء استغلاله على ما أوضحنا فى الفصول السابقة .

وأخيراً صدر بيان من اللواء محمد نجيب أعلن فيه سقوط هذا الدستور باسم الشعب وتتخذ العدة لوضع دستور جديد .

---

(١) لا شك أن هذه القوانين تعد خطوة تقدمية بالنسبة إلى مثيلاتها التى سبق صدورها ، ولقد عرضنا فى مقالات لنا بجريدة (المصرى) لبعض الاصلاحات التى يحسن دخالها فى المستقبل حتى تصبح أكثر وفاء بالفرض منها .

ولم يتبين حتى كتابة هذه السطور الطريقة التى ستأخذ بها الحكومة فى وضع الدستور وهنا نجد آراء مختلفة منها :

١ — تأليف لجنتين أحداهما تمثل الأحزاب والهيئات والنقابات لوضع المبادىء العامة ، والأخرى من الفقهاء الدستوريين لتتولى الصياغة القانونية .

٢ — أما الرأى الثانى فيرى المبادرة بدعوة جمعية تأسيسية منتجة تقوم بوضع الدستور الجديد ، وبذا يأتى على صورة الانبعاث من الشعب نفسه .

٣ — ويقول فريق إنه ينبغى استفتاء الشعب قبل وضع الدستور بشأن نظام الحكم فى الدولة أى الملكية أو الجمهورية ، بينما يرى آخرون أن يترك هذا الأمر للجنة الدستور الجديد .

ويلقى الرأى الأول تحبيذا أوضح وأكبر حتى يبدى الشعب رأيه فى هذا الموضوع الهام ، وبذلك يمكن للجنة أن تصوغ الدستور على أساس الاتجاه الذى يبين حقيقة رغبة الشعب .

ملاحظات حول الدستور الجديد

ومهما يكن من أمر فإننا نرى أن الدستور الجديد يجب أن يشتمل على مبادىء جديدة أكثر اتفاقاً مع روح العصر وأهداف الثورة .

ديباجة الدستور :

ولكى تبدو إرادة الشعب فى وضع الدستور ، ولبيان المبادىء الكبرى والجوهرية التى يقوم عليها كيان المجتمع ، نفضل أن يبدأ الدستور الجديد بمثل هذه الديباجة التى نلقاها فى الدستور الهندى ، وهى كالآتى :

نحن شعب الهند وقد اعتزمنا ... أن نكفل لكافة المواطنين فيها :

العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛

وحرية الفكر والإعراب عن الرأى والاعتقاد والإيمان والعبادة ؛

والمساواة فى الوضع والفرص ؛ وأن ننمى فيما بينهم جميعاً ؛

الإخاء بما يضمن كرامة الفرد ووحدة الأمة .

ومن ناحية رئيس الدولة يجب تقييد حقه فى حل البرلمان ، وتحريم إقالة الوزارات إذا كانت متمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية ، وأن يكون تعيين جميع موظفى القصر من اختصاص الوزارة القائمة بالأمر ، وأن ينص على وظيفة وزير للقصر يكون الصلة بين رئيس الدولة والوزارة ويسقط بسقوطها . كذلك يجب النص صراحة على حق الوزارة فى تعيين الموظفين على اختلاف مراتبهم ممن يقتضى تعيينهم مرسوم من رئيس الدولة ، وبهذا كله نتفادى بواعث الاحتكاك ومصادر التدخل التى أفسدت الحياة العامة .

وفيما يختص بتشكيل المجلسين نرى تثبيت الدوائر الانتخابية حتى لا تتعرض لكثرة التغيير بسبب الزيادة الطبيعية فى عدد السكان . أما مجلس الشيوخ فيجب أن يكون كله بالانتخاب وأن تلغى المواد الخاصة باشتراط صفات معينة من الوظيفة أو الامتلاك أو الثروة فيمن يكونون أعضاء فيه ، وبذلك يتحقق أساس من أسس الديموقراطية وسيادة الشعب .

وفى هذه الحالة يجب فتح باب التصويت والترشيح أمام الجنسين ، الرجل

والمرأة ، بلا تمييز تحقيقا للمساواة ، خاصة وأن الأغلبية الساحقة من دول العالم قد منحت المرأة الحقوق السياسية .

كفالة حريات المواطنين :

وينبغى أن ينص الدستور صراحة وفى غير لبس على حرية المواطنين فى الكلام والإعراب عن الرأى ، وعقد الاجتماعات السلمية غير حاملين سلاحاً ، وتكوين الجمعيات والنقابات ، والانتقال فى داخل البلاد ، والإقامة فى أى جزء منها ، والامتلاك والتصرف فى الملكية ، وممارسة أية حرفة أو مهنة أو أى عمل .

وهنا يجب أن تخلو المواد التى تقرر هذه الحريات من تلك العبارات التى كنا نلقاها فى الدستور القديم وهى « فى حدود القانون » أو « لوقاية النظام الإجتماعى » . ولما كانت هناك حالات قد تستدعى الحد بقدر معقول من هذه الحريات ، فقد جرت العادة على سن قوانين لمواجهة هذه الحالات ويجب أن تصدر فى وقت صدور الدستور ؛ مع مراعاة ألا تنطوى على هدم لهذه الحريات والحقوق لأن أمثال هذه القوانين إنما تصدر من قبيل الاستثناء لأنها تواجه حالات استثنائية فعلا . والحق ، لقد استغل العهد الماضى ثغرات دستور ١٩٢٣ فأصدر الكثير من التشريعات التى هدمت الدستور وأهدرت الحقوق والحريات ...

وينص أى دستور ديموقراطى على حق المواطن فى « التملك » وعدم مصادرة الملكية أو الاعتداء عليها ؛ ولكن فى الوقت نفسه تجيز الدساتير نزع الملكية فى حالة معينة وهى كما قررها دستور ١٩٠٣ « المنفعة العامة » وبشرط أداء تعويض عادل . وكانت المنفعة العامة تفسر فى أضيق الحدود ،

ولكن « قانون الإصلاح الزراعى » الذى أصدرته حكومة الثورة إذ قرر نزع الملكية إذا ماتجاوزت ٢٠٠ فدان فإنما فعل ذلك من أجل الصالح العام للجماعة ، ولهذا نرى أن تستبدل عبارة «المنفعة العامة» Publique « بالمنفعة القومية » nationale أو « المصلحة العامة أو القومية » .

وينبغى أن يتضمن الدستور الجديد المبادىء التى قررها قانون الإصلاح الزراعى وهى عدم تجاوز الملكية ٢٠٠ فدان (إلا فى الحالات المنصوص عليها فى القانون) ، وألا يتملك الأرض مستقبلا إلا من يقوم بزراعتها . ويضاف إلى ذلك أيضا النص على تحريم تملك الأجانب (فى المستقبل) للأرض الزراعية .

واجبات الدولة الاقتصادية والاجتماعية :

وينبغى أن ينص الدستور على واجبات واضحة للدولة تتصل بحياة المواطنين أو حقوقهم الاقتصادية ومن ذلك ، على سبيل التمثيل لا الحصر (وهو نلقاه فى الدستور الهندى) :

١ — إقامة نظام اجتماعى لتنمية رفاهية السكان .

٢ — ضمان حق المواطنين ، من رجال ونساء ، فى مورد عيش لائق .

٣ — ضمان توزيع الملكية لموارد الجماعة المادية والإشراف عليها بما يخدم الصالح العام على أحسن وجه .

٤ — ألا يؤدى سير النظام الاقتصادى إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج بما يسىء إلى الخير العام .

٥ — المساواة فى الأجر بين الرجل والمرأة ، إذا تساوى العمل الذى يؤديه كل منهما .

٦ — ألا يرغم أحد على أداء عمل لا يتلاءم مع سنه أو قوته .

٧ — تحريم إشتغال الصبى الذى دون الرابعة عشر من العمر فى مصنع أو أى مهنة خطرة .

٨ — على الدولة فى حدود طاقتها وتطورها الاقتصادى أن تضمن لكل مواطن الحق فى العمل والتعليم والمساعدة من جانبها فى حالات التعطل وكبر السن والمرض والعجز وفى حالات العوز التى لا سلطان للفرد عليها .

٩ — أن تلتزم الدولة ، خلال فترة أقصاها عشر سنوات ، أن توفر التعليم الإجبارى والمجانى لجميع الأطفال من هم دون الرابعة عشر من أعمارهم .

وكذلك نفضل لو أضيف إلى ذلك كله نص يلزم الدولة بأن تضع مشروعات مرسومة لآجال من أجل التنمية حتى تسير عليها الحكومات .

محاكمة الوزراء :

ولضمان سير الأداة التنفيذية بطريقة تتفق مع معايير المصلحة العامة والشرف ، يجب أن يتضمن الدستور الجديد نصوصاً صريحة وعقوبات محدودة لمحاكمة الوزراء فى أمثال هذه الحالات :

(ا) العدوان على الدستور وتعطيل أو محاولة تعطيل أى حكم من أحكامه بطريق مباشر أو غير مباشر .

(ب) إستغلال النفوذ للاثراء الذاتى أو لمافيه نفع لآله وأقاربه وأنصاره .

المحكمة العليا

وينص أى دستور ديموقراطى على ما للمواطنين من حريات وحقوق ، وان أجاز وجود قوانين قد تنطوى على بعض القيود التى تحد من هذه الحريات والحقوق لاعتبارات تتصل بالمصلحة العليا للدولة ، ويشترط ألا تتعارض هذه القيود مع جوهر الدستور أو تهدم تلك الحريات والحقوق . ولتوفير أكبر قدر من الضمان ينبغى إنشاء محكمة عليا تختص بالنظر فى دستورية القوانين أى مدى انطباقها على روح الدستور ونصوصه . وكذلك يلجأ إليها المواطن إذا شعر أن قانوناً يطبق عليه وهو يتعارض مع الحقوق والحريات التى كفلها الدستور وبهذا يكون الدستور مصونا وهو مالم يحدث بالنسبة إلى دستور سنة ١٩٢٣ منذ بدء العمل به حتى نشوب الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

هذه ملاحظات عن بعض نواح رئيسية نرى ضرورة وضعها موضع الاعتبار عند صياغة الدستور ، وبذلك يتحقق ما أشار إليه اللواء محمد نجيب من إقامة حياة ديموقراطية دستورية سليمة الأسس والبنيان . وإن ماذكرناه إنما يتناول القواعد العامة ، أما التفصيلات فلا يتسع لها بحث أو كتاب فى مثل هذا القدر ويتناول مسائل أخرى متنوعة .

الفصل السادس عشر

تعبئة موارد الدولة للتنمية الاقتصادية

أعلنت الحكومة المصرية أنها تعتزم وضع مشروع للسنوات الخمس. ونحب أن يكون مفهوما أن المسألة أعمق من هذا ، فهى فى الواقع عبارة عن تحديد الأهداف ووسائل التحقيق خلال فترة طويلة من الزمن على أساس ظروف البلد ومستواه الحالى وذلك الذى تبغى بلوغه ، على أن تقسم المدة إلى مراحل كل منها من سنوات معلومة ، ثلاث أو خمس أو أكثر . وينحصر الهدف الكامن وراء هذا كله فى الأمور الآتية :

١ — أن نكفل عملا مناسبا لكل فرد من أفراد الجماعة وهذا ما يعبر عنه « بالتوظف الكامل » .

٢ — توزيع المواد المادية للجماعة من حيث ملكيتها والإشراف عليها بأفضل سبيل يحقق الصالح العام .

٣ — ألا يؤدى سير النظام الاقتصادى إلى تركيز الثروة وأدوات الإنتاج مما يسىء إلى الجماعة

هذه الأمور الثلاثة نلقاها فى مقدمة التقرير عن مشروع السنوات الخمس الهندى الأول ، وفى هذه الصفحات نحاول أن نبين بعض ما يعن لنا من آراء بصدد المشروع الذى نرجو أن يخرج إلى حيث الدراسة فالتنفيذ فى مصر .

وهنا نجد طائفة من الاعتبارات يجب أن تهدينا ونحن نرسم هذه السياسة الطويلة الأمد .

أولا : تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية فى عدد السكان بمصر ١٫٦ فى الألف ، وينتظر أن يبلغ العدد ٢٢٫٣ مليونا من الأنفس سنة ١٩٥٧ ، ٢٦٫٥ مليونا سنة ١٩٧٠ وهذا خطر جدير أن نحتاط له .

ثانياً : إن أهل الزراعة فعلا أكثر من حاجتها ، وكان هذا الفائض ٤ — ٥ مليون سنة ١٩٤٧ وسيصل إلى ٦٫٥ مليون ١٩٦٧ ؛ مما يقتضى تدبير أعمال جديدة ، وفى هذا يقول أحد الباحثين إن علينا أن نخلق سنوياً ١٥٠٫٠٠٠ عملا جديداً .

ثالثاً : إنخفاض إنتاجية الفرد فى الزراعة بمصر فهى ٩٠ وحدة دولية مقابل ١٢٣٣ فى الأرجنتين ، وكذلك انخفاض الدخل فطبقاً للأرقام التى نشرتها هيئة الأمم سنة ١٩٤٩ تندرج مصر فى عداد البلدان التى يتراوح متوسط الدخل فيها بين ١٠٠ر٢٠٠ دولار . ومن هنا يتعين علينا رفع هذا الرقم بزيادة الإنتاج وحسن التوزيع ؛ ويحدثنا مشروع السنوات الست بالباكستان أنه يهدف إلى رفع مستوى المعيشة بنسبة ٣٠٪ .

رابعاً : ازدياد نسبة المشتغلين بالأعمال الصناعية والتجارية المالية دليل على التقدم الاقتصادى كما أن هذا يؤدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد . وفى مصر يتضمن الدخل القومى ٤٤٫٥٪ من الزراعة ، ١١٫١٪ من الصناعة ، ٣٫١٪ من البناء والنقل والموصلات ، ١٢٫٢٪ من التجارة ؛ بينما نجد الأرقام كالآتى فى حالة الولايات المتحدة : ٨٪ ، ٣٠٫٨٪ ، ١١٫٨٪ ، ٢٨٪ ، وهذا يرينا أن سياستنا الاقتصادية يجب أن تستهدف التوازن بين هذه الحرف الرئيسية .

هـذه هى الاعتبارات التى ينبغى أن نسترشد بها ، وبعد ذلك على الهيئة المنوط بها وضع المشروع :

١ — تقدير موارد البلد المادية والرأسمالية والبشرية (وتشمل الذخيرة الخبرة الفنية) ، والبحث عن وسائل زيادتها حيث تقصر عن إشباع مطالب الشعب .

٢ — وضع خطة لاستغلال هذه الموارد على أفضل الوجوه وبطريقة متوازنة .

٣ — تحديد طريقة ومراحل التنفيذ على أساس الأولوية .

٤ — تعيين الظروف التى تميل الآن إلى تعويق التقدم ثم اقتراح الظروف التى تؤدى إلى الإسراع به . والمهم فى الأمر أن تضع الهيئة أهدافاً معينة كأن يزيد إنتاج الغزل والقطن أو مساحة المحصول . . الخ بنسب مئوية محدودة . وكذلك يجب تقدير النفقات اللازمة بمنتهى الدقة لنعرف كيفية تدبيرها .

أولا : الزراعة

تبلغ المساحة القابلة للزراعة ٧٫١٠٠٫٠٠٠ وإن كان البعض يرفع الرقم إلى ٨ ملايين فدان ، وهنا لابد من تنفيذ المشروعات الآتية لتوفير الماء اللازم وهى :

١ — خزان على النيل فيما بين عطبره ووادى حلفا للتقليل من خطر الفيضانات العالية .

٢ — خزان عند بحيرة البرت (ويمكن إضافة منظم عند بحيرة ڤكتوريا).

٣ — قناة فى منطقة مسدود .

٤ — خزان عند بحيرة تانا (بعد موافقة حكومة اثيوبيا) .

وفى الكتاب الذى وضعه هيرست وبلاك وسميكة (١٩٤٦) نقرأ أنه إذا استمرت الزيادة فى السكان على ماهى عليه وجب تنفيذ هذه المشروعات قبل سنة ١٩٨٠ ، وإذن نستطيع تحديد نصيب مشروع السنوات الخمس الأول من السياسة المائية المتصلة بزيادة المساحة المنزرعة .

ويجب الاهتمام بزيادة مساحة المحصول فالمعروف أنه فيما بين عامى ١٨٣٥ ، ١٩٤٧ زادت هذه المساحة بنسبة ٤٨٢٪ وهى تكاد تعادل الزيادة فى السكان خلال الفترة ذاتها . وعند رسم سياستنا الزراعية يجب محاولة انتاج المحاصيل الأخرى (خلاف القطن) مثل المحاصيل الغذائية والفاكهة والخضر . ويرى البعض ضرورة الاهتمام بزراعة القطن زراعة كثيفة ليزيد الإنتاج ، لأن القطن المصرى من النوع الذى تزيد تيلته على ١ ⅛ بوصة ، وفى موسم ١٩٤٩ / ١٩٥٠ أنتجت مصر ٧٠٪ من الإنتاج العالمى من القطن الذى يتجاوز طول تيلته ١ ⅜ بوصة . ولا خوف من منافسة البلاد الأخرى فإن متوسط إنتاج الفدان فى مصر ضعفه فى الولايات المتحدة وأكثر من أربعة أمثاله فى الهند وباكستان .

ويتعين علينا قبل كل شىء القيام بدراسة علمية شاملة للتربة وخواصها فى مختلف مناطق القطر حتى نعرف فى أى المناطق تجود زراعة معينة ؛ وهذا

يدفعنا إلى المطالبة بأن يكون للدولة إشراف دقيق على العمليات الزراعية من حيث اختيار المحصول المناسب الذى يدر أوفر غلة .

ويجب الاهتمام بالإنتاج الحيوانى ، وهنا يرى الإخصائيون التوسع فى إنتاج البرسيم واستيراد حشائش المراعى ، والإكثار من الأطباء البيطريين لمكافحة انتشار الطفيليات ، وإنشاء المعاهد للأبحاث فى الأمراض الحيوانية المتوطنة ووسائل مقاومتها ، وتنفيذ مشروع التأمين على الحيوانات وكذلك التسليف للفلاح ، ومنع استيراد الحيوانات الحية إلا للأغراض العلمية ، والأخذ بسياسة تسجيل الإنتاج الحيوانى ، والقيام بعمليات الانتخاب والتربية فى الحيوانات المصرية لرفع انتاجها .

ويجب أن يعنى المشروع المقترح بموضوع « التصنيع الريفى » ؛ وقد تعرض مشروع السنوات الخمس الهندى الأمر وتقدم بتوصيات قد يكون فيها نفع لنا وهى :

١ — تكوين جمعيات تعاونية من أمثال هؤلاء الصناع الذين تجمع بينهم المصلحة المشتركة .

٢ — محاولة حمل أهل القرية على شراء المنتجات الصناعية بدلا من شرائها من مناطق أخرى .

٣ — اشتراك الدولة مع الجمعية التعاونية (المشار إليها) فى إمداد هؤلاء الصناع بالمواد الخام والمعدات اللازمة ، فضلا عن إمدادهم بالإرشاد الفنى .

ثانياً : الصناعة

إن أية سياسة اقتصادية سليمة يجب أن يكون من أركانها الرئيسية السير قدما بالتصنيع ، ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا إن مشروعنا المقترح يجب أن يجعل الأولوية بالشكل التالى :

أولا : الصناعات المتصلة بالدفاع (عمل الأسلحة والذخيرة والمفرقعات والطائرات) .

ثانيا : الصناعات التى تخرج لنا « المنتجات المتوسطة » التى تسد المطالب الناجمة من التوسع فى الزراعة والنقل والقوة الكهربية . ومن هذه المنتجات الحديد والصلب (لعمل الآلات الزراعية وآلات الديزل والمضخات وبعض المنتجات الهندسية الخفيفة) . والأسمنت والمواد الكيماوية والمخصبات . ولهذا يجب أن يتضمن المشروع إنشاء مصنع للصلب وآخر للمخصبات والأخير له أهميته من ناحية التوسع الزراعى ، وذو قيمة من الناحية المالية إذا ذكرنا إننا فى سنة ١٩٥٠ استوردنا أسمدة قيمتها ١٢ر٤٤٤ر٦٣٤ جنيها .

ثالثاً : الصناعات التى تنتج السلع اللازمة للاستهلاك الشعبى العام مثل غزل ونسج القطن والسكر والمواد السكرية وعمل الصوف والأكلمة والسجاد ومنتجات الألبان والأغذية المحفوظة ؛ ويجب — فى نهاية السنوات الخمس — أن يقل أو ينعدم ما نستورده من هذه الأصناف . وفى حالة غزل القطن تستهلك هذه الصناعة سنويا مليون قنطار ، فإذا توسعنا فيها أمكن استهلاك جزء من المحصول المصرى فضلا عن تصدير الفائض من الخيوط

الرفيعة. وصناعة المنسوجات القطنية تسد الآن ٧٠٪ من الطلب المحلى مقابل ٤٠٪ سنة ١٩٣٩ وهنا نلاحظ أن استخدام القطن المصرى فى عمل المنسوجات الشعبية ليس فى صالح المستهلك وإذا أردنا انتاج هذه الأنواع وجب إلغاء القانون الصادر فى عهد الاحتلال والذى يحرم استيراد القطن الأجنبى، وقد طالبنا بهذا دائماً. إن سياستنا فى المستقبل يجب أن تهدف إلى إنتاج المنسوجات الرفيعة، وعلى الفنيين تحسين الأساليب المستعملة استعداداً ليوم يؤكد الثقات إن انجلترا فيه ستهجر الصناعة القطنية.

أما الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية الكمالية فيكتفى بالموجود منها الآن، ومنع إنشاء وحدات جديدة خلال السنوات الخمس القادمة لأن التوسع فى هذه الناحية يتم على حساب مواردنا المحدودة.

وهنا يعرض لنا سؤال هام وهو : مادور الحكومة فى مشروع التنمية الصناعية ؟ إن معظم أنفاق الحكومة سيخصص للزراعة والرى والخدمات الصحية والثقافية، وإذن فتنشيط الصناعة سيقع على عاتق المشروعات الخاصة. وهنا نقول إن الحكومة ستؤدى وظيفتين :

أولا : انشاء وإدارة بعض الصناعات ذات الأهمية الدفاعية أو التى تسهم بدورها فى تنمية الاقتصاد القومى (مصانع الأسلحة والذخيرة ـ الصلب والسماد ـ توليد الكهرباء ـ مد الخطوط الحديدية أو تجديدها وإنشاء الطرق البرية).

ثانيا : الرقابة والتوجيه، فيجب عدم إنشاء أية وحدة صناعية جديدة أو توسيع نطاق الموجود حالياً إلا بإذن من الحكومة التى تحدد المكان

والحد الأدنى لحجم المنشأة . وعليها فحص حالة الصناعات التى بها نقص فى الإنتاج أو الإنتاجية ، أو إسراف فى النفقات غير الإنتاجية ، أو ارتفاع فى الثمن بدون مبرر اقتصادى ؛ وكذلك الصناعات التى تدار بطريقة تسىء إلى مصالح المساهمين أو المستهلكين . ويمكن للحكومة أن تقدم بعض المال اللازم مباشرة أو عن طريق البنك الصناعى ، كما أن تأميم البنك المركزى سيساعد على ذلك ، وأخيراً تستطيع أن تضع تحت رقابتها المباشرة المنشئات التى لا تتبع التعليمات أو السياسة المقررة ، كما أن عليها مراقبة عملية الإصدارات Capital issues ، فضلا عن التعاون مع المشروعات المختلفة فى تحديد نسب الزيادة فى كل صناعة ،

ولكى تؤدى الحكومة هذه الوظائف يتعين إنشاء «هيئة مركزية» من ذوى الخبرة الواسعة فى المسائل الصناعية والتجارية والفنية والمالية والقانونية وكذلك يجب تكوين « مجالس التنمية » الصناعية على أن يكون هناك مجلس لكل صناعة رئيسية . وهذه المجالس التى تمثل الصناعة والعمل والحكومة ، تقوم بالمهام الآتية :

(١) التوصية بأهداف مئوية محدودة للانتاج .

(٢) اقتراح معايير للكفاية الفنية .

(٣) وضع نظام سليم للمبيعات والتوزيع بما يعمل على إرضاء المستهلك .

ولما كانت الحرف اليدوية تلعب دوراً فى سد جانب من الطلب المحلى ، ولما كانت هذه تشكو من قلة رأس المال ، وصعوبة الحصول على المواد الخام ، وضعف الإنتاج من الناحية الفنية ، وجب وضع تنظيم لها على أساس إنشاء

نقابات من أهل الحرفة الواحدة ، وتعاونها الحكومة بالمال والمعدات والخبرة الفنية . وفيما يختص بالعنصر الأخير يحسن فتح مدارس وفصول ليلية لهذا الغرض . إن هذا الموضوع يجب أن يكون جزءاً من مشروع السنوات الخمس.

والتوسع المنتظر فى الزراعة والصناعة والنقل يستلزم توسعاً مماثلا فى إنتاج القوة المحركة ومصدرها فى مصر الكهرباء والبترول وإذن فلا بد من إنشاء مشروع توليد الكهرباء عند خزان أسوان فضلا عن مشروعات مماثلة (وأقل حجما) عند القناطر والخزانات المختلفة . وإنتاج مصر من البترول البالغ ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ طن تقريباً فى السنة يسد فقط ٦٨٪ من حاجة السوق المحلية ولذا يجب التوسع فى التنقيب . وفى مصر معملان للتكرير طاقتهما السنوية ٢٫٢٣٠٫٠٠٠ طن ويمكن استغلالهما فى حالة البترول الخام المنتج محلياً ، أو عند استيراد الخام لتكريره فى البلاد مما يوفر الكثير من العملات الأجنبية .

ثالثاً : التجارة الخارجية :

يجب أن يتضمن مشروع السنوات الخمس الأول ما يأتى :

(١) تقييد الاستيراد فلا يسمح بغير السلع التى تشتد حاجة البلاد إليها لأعمال الإنشاء وتنمية الاقتصاد القومى ، أو السلع التى لا تنافس المنتجات المحلية (فى غير إضرار بالمستهلك) ، ويجب التحريم أو التقييد الشديد فى حالة الكماليات . وفى حالة الاستيراد تكون الأولوية للسلع الإنتاجية ثم السلع الضرورية للاستهلاك الشعبي العام .

(٢) اتباع سياسة « المعاملة بالمثل » أى نشترى ممن يشترى منا ، دون

التقيد بأية اعتبارات لا تتصل بالمصلحة القومية ، ولنا أسوة فى كثير من دول أمريكا اللاتينية .

(٣) إنشاء هيئة حكومية (كأن تكون فرعاً من البنك المركزى بعد تأميمه) لشراء المنتجات الرئيسية من الفلاحين وبيعها فى الخارج بأسعار أعلى فيعود كسب على الحكومة تستغله فى مشروعات الإصلاح ، وذلك أسوة بالأرجنتين .

رابعاً : المواصلات :

ونعتقد أن المشروع يجب أن يتضمن المشروعات الآتية (مع مراعاة الأولوية طبقا لاعتبارات الأهمية والضرورة العاجلة والخطة الصناعية والتمويل) :

(١) تجديد الخطوط الحديدية والقاطرات والعربات والقضبان .

(٢) دعم الخط الحديدى المباشر بين القاهرة والإسكندرية ، ومد خطوط حديدية إلى مناطق الثروة المعدنية فى الصحراء الشرقية (من قنا إلى سفاجة ، ومن أسوان إلى منطقة رأس بناس) .

(٣) البدء فى مد شبكة من الطرق البرية فى الدلتا . وفى مقدمة ذلك وصل القاهرة بالموانى الرئيسية وربط بور سعيد بالأسكندرية ، ثم مد خط بحذاء النيل من القاهرة إلى أسوان ، وتخرج منه فروع إلى الموانىء الرئيسية على البحر الأحمر .

(٤) إدخال التحسينات على موانى مرسى مطروح والسلوم ورشيد ودمياط والطور وأبو زنيمة والقصير والغردقة وسفاجة ، مع مراعاة الأولوية بينها فى حالة مشروع السنوات الخمس الأول .

خامساً : الخبرة الفنية :

إن أهم ما تفتقر إليه البلاد فى نهضتها القادمة الخبرة الفنية فى مختلف الميادين ، ويمكن توفيرها بالوسائل التالية :

أولا : تعديل نظم التعليم فى الجامعات وبخاصة فى الكليات العملية .

ثانياً : التوسع فى التعليم المهنى المتوسط مع مزيد من العناية بالجانب العملى

ثالثاً : الإكثار من البعثات فى العلوم الهندسية والتطبيقية .

رابعا : الاستفادة من برنامج المعونة الفنية الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة كما تفعل باكستان وأفغانستان وليبيا وكثير من دول أمريكا اللاتينية .

سادساً : وسائل التمويل :

من العناصر الجوهرية فى سياسة الإنشاء المرسومة التمويل ، وهنا نشير إلى بعض وسائله .

أثناء المناقشات التى دارت فى هيئة الأمم بشأن برنامج المعونة الفنية انعقد الإجماع على أنه فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة يجب البدء بتعبئة مواردها المالية بصورة سليمة ، قبل محاولة الالتجاء إلى مصادر التمويل الخارجى ، وهذا ما تسير عليه أمثال البرازيل والهند . وفى حالة مصر نجد صورة الماضى مرآة للمستقبل ، ففيما بين عامى ١٩١٤ ، ١٩٣٩ ارتفعت نسب رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة من ٨ر٩٩٪ إلى ٧١ر١٩٪ ؛ وفى التجارة والأعمال المالية من ١٧ر٢٪ إلى ٨٦ر٩٪ ، وأهم من هذا إزدياد اشتراك رأس المال الوطنى فى هذه النواحى ففى نهاية سنة ١٩٤٨ كان ٣٩٪ من رؤوس أموال الشركات فى أيدى المصريين مقابل ٩٪ قبل عام ١٩٣٣ .

والآن نعرض لبعض وسائل التمويل الداخلى :

(١) فيما يختص بمشروعات الدولة ، على الدولة أن تزيد إيراداتها عن طريق الضرائب . وينبغى أن نلاحظ أن نسبة الضرائب إلى الدخل القومى بسيطة نسبيا فهى بالقياس إلى ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ / لا تتجاوز ٦ر١٦٪ ، بينما هى فى المملكة المتحدة ٨٥٪ وفى غيرها تتراوح بين ٢٤٪ ، ٤٠٪ .

(٢) إن زيادة الضرائب المباشرة على الدخول العالية وبالتالى الانفاق الحكومى مما يترتب عليه ارتفاع مستوى الاستهلاك فى مجتمع فقير كالمجتمع المصرى وهذا بدوره يؤدى الى تشجيع الدافع على الاستثمار فينمو رأس المال القومى ؛ وإذن فالمدخرات الداخلية من وسائل التمويل .

(٣) القروض الداخلية ، وبما أن بعض المدخرين يحتفظون بمدخراتهم فى البنوك على شكل نقدى طليق ، وجب أن نعمد — مثل فرنسا — إلى فرض ضرائب عليها حتى يضطروا إلى استغلالها .

(٤) إذا أحسنت الدولة الإشراف على التجارة الخارجية فإننا ندفع جزءاً من صادراتنا لما نحتاجه من السلع الإنتاجية ، وهاهى انجلترا تحدد وتشترى مقادير القطن اللازمة للصناعة القطنية . إن المعارضين فى هذا التدخل إما أنهم مازالوا متعلقين بنظريات قديمة ، وإما أنهم يمثلون مصالح ذاتية .

(٥) فى حالة الصناعات غير الحكومية عليها أن تعتمد على احتياطياتها الكبيرة وعلى عملية الترشيد لخفض النفقات .

(٦) من العقبات التى تواجه التمويل ارتفاع سعر الفائدة وصعوبة الحصول على قروض قصيرة وطويلة الآجال ، والأمر الأخير راجع إلى أن المصارف (عدا بنك مصر) مازالت تحجم عن تقديم هذه القروض للصناعة ، ولهذا نطالب بتأميم البنك المركزى أسوة بفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، لأنه فى هذه الحالة سيكون وسيلة لتنظيم عملية الائتمان وتشجيع الصناعة .

(٧) الرصيد الذى نستبقيه فى الولايات المتحدة يمكن استغلاله فى شراء مقومات التوسع الاقتصادى ، ولنفهم أن غطاء أية عملة هو متانة مركز البلد الاقتصادى .

(٨) التوسع فى انتاج البترول مما يوفر علينا مقادير كبيرة سنوية من العملات الأجنبية .

(٩) توجيه التعويض الممنوح للملاك الذين نزعت أملاكهم إلى الأعمال الصناعية والتجارية والمالية . أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجى فلدينا الاقتراض من النبل للانشاء والتعمير ، وحسن استغلال ما يفرج عنه سنويا من أرصدتنا الإسترلينية لدى انجلترا . فإذا لم تكف هـذه الموارد كلها لا يبقى أمامنا سوى الأموال الأجنبية الخاصـة ، وهنا أحب أن أضع بعض الحقائق أمام الأنظار .. يحدثنا الأستاذ عبدالله أباظه (مصدر سابق) أنه فى نهاية سنة ١٩٤٨ بلغت رؤوس أموال الشركات ٢١٣٫٥ مليون جنيه منها أكثر من ١٢٦ فى أيدى الأجانب . وهناك أيضاً فروع الشركات الأجنبية التى تعمل فى البلاد ويمكن تقدير رؤوس أموالها من ٤٠ إلى ٥٠ مليون جنيه ، وذلك فضلا عن أموال الأفراد والتجار التى لا توجد احصائيات لها . ومعنى هذا أن ما يقرب من ٧٠٪ من أموال الصناعة والتجارة والأعمال المالية فى أيدى الأجانب ، وهذه نسبة عالية جداً ، وإن العقبات التى تضعها البرازيل فى وجه رأس المال الأجنبى ليتضاءل أمامها قانون الشركات المصرى حتى بعد تعديل النص الخاص بنسبة اشتراك رأس المال المصرى .

وقد تعرضت الهند لهذا الموضوع وبالرغم من ترحيبها بالأموال الأجنبية فإن اللجنة التى نيطت بها مهمة إعداد مشروع السنوات الخمس قدمت التوصيات الآتية :

(١) السماح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى الميادين التى تتطلب أنواعا جديدة من الإنتاج أو من الخبرة الفنية ، أو حين يكون الإنتاج المحلى قاصراً عن إشباع الطلب .

(٢) اخضاع عملية اشتراك رأس المال الأجنبى مع المشروعات الهندية لرقابة الحكومة .

(٣) من المرغوب فيه الحصول على القروض ذات الفائدة الثابتة عن طريق المؤسسات الرسمية أو أشباهها ، مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير ، وبنك التصدير والاستيراد فى الولايات المتحدة وتقول اللجنة « إن الأول أقرض الهند ٦٨ مليون دولاراً لمشروعات زراعية وأخرى لتولية القوة المحركة وشراء القاطرات ، ولذلك يجب الأتصال به ليقبل تمويل مشروعات صناعية خاصة وتكون لها الأولوية ، مما يتطلب مقداراً كبيراً من العملة الأجنبية لشراء الآلات والمعدات .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نقول إن النجاح يتطلب الاتفاق على الأهداف والوسائل ، وحسن تقدير النفقات ، ووجود أداة إدارية سليمة مخلصة للتفيذ ، وأهم من هذا لابد من الدراسة العميقة ولا ننسى أن رسم هذه المشروعات يستغرق وقتاً طويلا قد يصل إلى عامين ، وها هى لجنة تصميم المشروع الهندى ظلت تعمل ١٨ شهراً .

تشريعات حاسمة

لم تكد السطور الأخيرة من الفصل السابق تشق سبيلها إلى آلة الطباعة حتى اجتمع مجلس الوزراء فى الساعة الخامسة من بعد ظهر الأحد ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ وأصدر الرأى فى مسائل على جانب كبير من الأهمية ، وهى تتناول محاكمة من استغلوا نفوذهم وأفسدوا الحياة السياسية ، وتعيين أعضاء مجلس الإنتاج القومى ، ووقف التطهير . وفى هذه الصفحات نعرض لأهم عناصر هذه الموضوعات الثلاثة .

محاكمة مستغلى النفوذ ومفسدي الحياة السياسية :

رأى مجلس الوزراء تمكيناً للاوضاع القومية من الاستقرار وأخذاً بما عاهد عليه الأمة من تنقية الحياة السياسية والحياة العامة وتطهيرها من الغادرين والمستغلين ، وأولئك الذين أفسدوا على الأمة حياتها وسدوا عليها سبل الإصلاح وجعلوا المستقبل يبدو قاتماً أمام أبناء هذه الأمة . رأى المجلس أن يصدر قانونا لمحاكمة أولئك الذين غدروا بأمتهم فاتخذوا من نفوذهم وسلطانهم أداة لإفساد الأمور وتمكنوا من استغلال المنافع لأنفسهم وذويهم ومن يتصل بهم مما هوى بسمعة مصر إلى الحضيض وجعل العالم بأسره ينظر إلى مصر نظرة الدهشة والإشفاق . وكان لذلك أثر خطير فى إحجام أرباب المال والأعمال ، إذ يقدمون لوسيط بعد وسيط ومستغل أثر مستغل فلا حياء ولا كرامة ، ولاحرص على خلق أومصلحة عامة . وقد رأى المجلس أن يكون ذلك القانون خليقاً بالثورة التى اقتلعت الظلم والطغيان فجعل إجراءات المحاكمة

حاسمة سريعة . يتسم فيها العدل بالحزم . فيأخذ المذنب بذنبه الذى اقترفه ضد أمته . فيمنعه من تولى المناصب التى كان يستغلها للفساد والإفساد و يلزمه برد ما حصل عليه من أموال الامة وقد يجده عضواً فاسداً متعفناً فى جسم الأمة يخشى منه على سائر الأعضاء فيفصله عنها فصلا . بأن يسقط عنه الجنسية المصرية .

وأهم العقوبات الواردة فى القانون عن استغلال النفوذ هى :

١ — الحرمان من الحقوق السياسية لمدة محدودة .

٢ — الحرمان من تولى الوظائف العامة ووظائف الشركات والمؤسسات لمدة محدودة .

٣ — الزام الغادر بأن يرد للدولة ما أدخله فى ذمته من مال .

٤ — إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر .

مجلس الإنتاج القومى :

قرر مجلس الوزراء إصدار مرسوم بتعيين أعضاء مجلس الإنتاج القومى . وقد بدأت مصر بذلك صفحة جديدة فى تاريخها الاقتصادى والصناعى .

وسيكون على هذا المجلس أن يبدأ فى الحال فى رسم السياسة الإنتاجية وتنفيذها تنفيذاً بعيداً عن التقيد بقيود الروتين الحكومى فله أن يعهد إلى الحكومة أو الشركات أو يقوم بنفسه بإنشاء المؤسسات الصناعية والإنتاجية . وقد روعى فى اختيار أعضاء المجلس أن يكونوا من المفكرين والمتوفرين على دراسة المشروعات الاقتصادية وذوى الخبرة والاخصائيين فى كل فرع من فروع الإنتاج لاعداد المشروعات والدراسات وتنفيذها .

ويتألف المجلس من أحد عشر عضواً وهم :

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى

حسين فهمى

الدكتور إبراهيم بيومى مدكور

الدكتور محمد أحمد سليم

الدكتور راشد البراوى

محمد محمود إبراهيم

المهندس عبد الرحمن حماده

المهندس محمد على حسين

الدكتور على الجريتلى

المهندس الزراعى يحى العلايلى

شلبى صاروفيم

وقف التطهير :

وأصدر مجلس الوزراء قانوناً بوقف العمل بقانون التطهير فى ١٠ يناير ١٩٥٣ فيما عدا الجامعة الأزهرية التى لم يبدأ فيها التطهير إلا منذ أيام قليلة فيستمد فيها إلى يوم ٣١ يناير ١٩٥٣ ، وقد أراد المجلس بذلك أن تتفرغ أداة الحكم للعمل والإنتاج ، وأن يتوافر الموظفون على أعمالهم مطمئنين إلى مكافأة الوطن للمحسن ومجازاته للمسىء .

« إنتهى بحمد الله »

مطبعة السعادة بمصر

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البراوى

مؤلفـات

ص	
٥٠	التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (الطبعة الرابعة)
٥٠	مشروعات السنوات الخمس
٤٠	نحو عالم جديد (نفد)
٤٠	النظام الاشتراكى : عرض وتحليل ونقد (نفد)
٤٠	الطريق إلى السلام : بحث فى تنظيم العلاقات الدولية (نفد)
٤٠	حالة مصر الاقتصادية فى عصر الفاطميين
٢٥	النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية
١٠	ماو ماو ، أو ثورة الوطنيين فى كينيا
٢٠	حرب البترول فى الشرق الأوسط (نفد)
١٨	حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (الطبعة الثانية)
١٠	مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)
١٠	آراء حرة (دراسات فى تنظيم المجتمع)
٤٠	مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس
٨	الكتلة الإسلامية
٨	مشكلاتنا الاجتماعية (نفد)
٦	اليمن والانقلاب الأخير (نفد)
٥	مشروع سوريا الكبرى
٥	Egypt, Britain And The Sudan (بالانجليزية)
٣٥	The Military Coupin Fgyptt (٧ شلنات)

كتب مترجمة

٧٠	رأس المال تأليف كارل ماركس (نفد)
٢٥	الاقتصاد السياسى تأليف ليونتيف (نفد)
٢٥	التفسير الاشتراكى للتاريخ : مختارات من ماركس وانجلز (نفد)
٢٠	الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف لينين (نفد)
٤٥	الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف بونيه

بإشراف ٠٠

١٦	دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط
١٤	مشكلات الشرق الأوسط (نفد)
١٥	مشكلات العالم العربى (نفد)